جواهر الخلاصة

شرح خلاصة المنطق للشيخ عبد الهادي الفضلي

شرح

الشيخ طلال الجمري

جواهر الخلاصة

شرح كتاب خلاصة المنطق للشيخ الفضلي

إعداد

الشيخ طلال الجمري

إنَّ علم المنطق قد عُرف منذ القديم بأنّه ميزان العقول وقانون التفكير الصحيح، فهو العلم الذي يُقوِّم الذهن ويُرشده إلى التمييز بين الحق والباطل، والصحيح والفاسد، في القول والحجّة والبرهان. ومن هنا فقد اكتسب أهميةً خاصة عند الفلاسفة والعلماء، إذ جعلوه آلةً للعلوم وأداةً للبحث والنظر.

ويُنسب وضع أسس هذا العلم وتدوين مباحثه إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس (384 – 322 ق.م)، الذي عُرف بلقب المعلّم الأول. وقد كان أرسطو من أعلام الفلسفة في عصره، وتتلمذ على أستاذه أفلاطون، ثم انفرد بمنهجه الخاص في التفكير والبحث، حتى صار مؤسِّسًا لصرح فلسفي متكامل. غير أن أبرز ما ميّز جهوده هو أنه وضع للإنسانية علمًا جديدًا هو علم المنطق، الذي جمع فيه قواعد الاستدلال الصحيح، ورتّب أبوابه في كتب متتابعة عُرفت عند القدماء باسم الأورغانون (أي: الآلة).

وقد تناول أرسطو في كتبه المنطقية موضوعات أساسية مثل: القضايا والتصديقات، والحدود والتعريفات، وأشكال القياس، وطرق الاستدلال، وأنواع المغالطات. فكان بذلك واضعًا لأُسس علمٍ صار فيما بعد ميزانًا للعقل في مختلف العلوم والمعارف.

وانتقلت هذه المعارف من اليونان إلى العالم الإسلامي عبر حركة الترجمة في العصر العباسي، حيث نشطت جهود العلماء والمترجمين في بيت الحكمة ببغداد في القرن الثاني والثالث

الهجريين. وقد برع في ذلك حنين بن إسحاق وتلامذته، فترجموا كتب أرسطو إلى العربية، ومن هناك بدأ المسلمون بالاطلاع على هذا العلم والتعمّق فيه.

وقد كان لمفكري الإسلام – من أمثال الفارابي (المعلّم الثاني)، وابن سينا، ومن بعدهم الأصوليون والمتكلمون – فضل كبير في تهذيب علم المنطق وإعادة صياغته بما يتناسب مع الثقافة الإسلامية، حتى صار جزءًا لا يتجزأ من مناهج الحوزات والمدارس العلمية. وأصبح دارس الفقه والكلام والفلسفة لا يُستغنى عن التمرّس بمباحثه أولاً.

ومن أجل تقريب مسائل هذا العلم للطلاب، ظهرت مختصرات وشروح كثيرة، ومن بينها كتاب "خلاصة المنطق" للشيخ عبد الله الفضلي (رحمه الله)، الذي امتاز بقدرته على تبسيط مسائل المنطق وصياغتها بأسلوب موجز وميسر، ليكون مدخلًا للطلبة ووسيلة لفهم أعمق لبقية العلوم.

المقدمة ثانية

علم المنطق تعريفه

اعتاد مؤلفو العلوم أن يفتتحوا كتبهم بمقدمة تتضمن مباحث تمهيدية رئيسة، وهي: تعريف العلم، وموضوعه، وفائدته. والغاية من هذه المقدمة أن يدخل الطالب إلى دراسة العلم على بصيرة ووضوح؛ فيدرك طبيعة العلم الذي يدرسه، والموضوعات التي يتناولها، والفوائد المترتبة على الاشتغال به، وهل تستحق تلك الفوائد ما يُبذل من جهد ووقت في دراسته.

وتُشبه المقدمة في وظيفتها الدليل الذي يُعطى للسائح حين يزور بلدة لم يألفها من قبل؛ فهي تمنحه تصورًا عامًا عن معالمها ومرافقها وما يمكن أن ينتفع به فيها، مما يجعل سيره فيها أوضح وأسهل. وبالمثل، فإن الطالب الذي يطّلع على مقدمة العلم يكون أكثر وعيًا وإدراكًا بمساره الدراسي من الطالب الذي يباشر الدراسة من دون هذه التهيئة.

تعريف علم المنطق: هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح.

بيان ذلك:

لقد خلق الله تعالى الإنسان وميّزه بنعمة العقل والتفكير، فجعل منه كائنًا مفكّرًا بطبيعته، يمارس نشاطه العقلي في مختلف مجالات الحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وغيرها. غير أنّ هذا النشاط العقلي لا بدّ له من ضوابط وقواعد تنظّم مساره، لأن الخطأ في التفكير قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة أو عواقب وخيمة. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى قواعد تضبط عملية التفكير وتوجّهها نحو الصواب.

تقدّم بعض العلوم قواعد خاصة للتفكير تقتصر فائدتها على نطاق ذلك العلم وحده، كما هو الحال في علم الرياضيات الذي يوفّر قوانين للتفكير الرياضي لا يمكن الاستفادة منها إلا في حدوده، أو في نطاق ضيّق خارج هذا المجال. وينطبق الأمر نفسه على غيره من العلوم، حيث إنّ لكل علم قواعده الخاصة التي تنظّم التفكير في موضوعاته.

أما علم المنطق فيتميز عن سائر العلوم بكونه يضع قواعد عامة صالحة للتطبيق في مختلف المجالات والعلوم. فهو يعلّم الإنسان، على سبيل المثال، كيفية تعريف الأشياء تعريفًا صحيحًا، وهذه قاعدة عامة يمكن تطبيقها في جميع العلوم. وكلما احتاج الباحث إلى تعريف لمفهوم ما، وجد في القواعد المنطقية ما يساعده على صياغة التعريف بصورة دقيقة. وهكذا الأمر في باقي قواعد المنطق، فهي لا تختص بنوع واحد من التفكير، بل تمتد لتشمل جميع عملياته في مختلف الميادين.

وبذلك يظهر أنّ جميع العلوم محتاجة إلى المنطق، لأن التفكير جزء لا يتجزأ من كل علم، والتفكير نفسه محتاج إلى قواعد عامة تحكمه وتضبطه. والمنطق هو الذي يوفّر هذه القواعد، ولذلك عُرف بين العلماء بأنّه "خادم العلوم".

الأمثلة التطبيقية توضّح كيف يخدم علم المنطق التفكير في مختلف العلوم والحياة اليومية

في الرياضيات : عندما تريد أن تبرهن على نظرية هندسية، فأنت تحتاج إلى أن ترتّب المقدمات بشكل صحيح لتصل إلى النتيجة.

إن استخدمت قواعد المنطق (مثل: "إذا كان الكل أكبر من الجزء، والجزء أصغر من الكل" النتيجة صحيحة).

لكن لو أخطأت في ترتيب هذه المقدمات أو ربطت بينها بشكل غير منطقي، فسوف تصل إلى نتيجة خاطئة حتى لو كانت الأرقام صحيحة.

في الفقه أو القانون : إذا جاءك سؤال: "هل يجوز فعل كذا؟"

- الفقيه يجمع الأدلة (آية، رواية، قاعدة أصولية).
- ثم يربط بينها بالاستدلال المنطقي (إذا ثبتت العلة، ثبت الحكم).

هنا المنطق يضبط عملية الاستنباط حتى لا يتسرع الإنسان في إصدار حكم غير صحيح

في الطب : الطبيب حين يشخص المرض يبدأ بمقدمات:

- المريض عنده حرارة مرتفعة + سعال شديد + ضيق نفس.
- هذه الأعراض تدل عادةً على مرض رئوي.

المنطق يساعده أن يصل إلى النتيجة الأقرب للواقع: ‘‘قد يكون المريض مصابًا بالالتهاب الرئوي’’.

ولو غاب المنطق عن استنتاجه، ربما يربط الأعراض بمرض لا علاقة له بها.

في الحياة اليومية : افترض أن شخصًا قال: ‘‘كل الطلاب المجتهدين ناجحون، وزيد مجتهد، إذن زيد ناجح’’.

- هذه نتيجة صحيحة لأنها مبنية على قاعدة منطقية (القياس المنطقي).

لكن لو قال: ‘‘كل الطلاب ناجحون، وزيد ناجح، إذن زيد طالب’’ ⇐ فهذا خطأ منطقي (لأن النتيجة لا تلازم المقدمات).

الخلاصة:

المنطق مثل آلة قياس، تبيّن لك هل التفكير الذي تسير فيه صحيح يؤدي إلى نتائج سليمة، أم معوج يقود إلى نتائج خاطئة. ولهذا يخدم كل علم وكل مجال من مجالات الحياة

موضوع علم المنطق:

هو التعريف والاستدلال ومناهج البحث.

بيان ذلك:

موضوع كل علم هو المحور الذي تدور حوله مسائله وتُبنى عليه بحوثه. فعلى سبيل المثال، نجد أن مسائل علم النحو مثل:

1 – الفاعل مرفوع.

2 – المفعول به منصوب.

3 – المضاف إليه مجرور.

وعند التأمل في هذه المسائل نلاحظ أنّها جميعًا تتعلق بالكلمة، فالفاعل كلمة، والمفعول به كلمة، وكذلك المضاف إليه كلمة. ومن هنا يتضح أنّ موضوع علم النحو هو الكلمة، إذ يبحث هذا العلم في أحكامها من حيث البناء والإعراب.

وعلى هذا القياس يمكن أن نسأل: ما هو المحور الذي تدور حوله مسائل علم المنطق؟ وبعبارة أخرى: ما هو موضوع علم المنطق؟.

إن موضوع علم المنطق ينحصر في ثلاثة محاور رئيسة،

أولها: التعريف:

إذ يُعنى المنطق بتعليمنا القواعد التي تمكّننا من وضع التعريفات الصحيحة التي تكشف عن حقيقة الشيء أو تميّزه تمييزًا تامًا عن غيره. فيبين لنا أنواع التعريفات، وأيّها أولى بالتقديم، والشروط التي يجب توافرها في التعريف حتى يحقق الغاية المرجوّة منه، وهي الكشف عن حقيقة الشيء أو تمييزه عمّا سواه.

ومن المهم التنبيه إلى أن علم المنطق لا يقدّم تعريفات الأشياء نفسها، وإنما يزوّدنا بالقواعد العامة التي ينبغي اتباعها عند تعريف أي شيء. فلو أردنا – على سبيل المثال – تعريف النبوة في علم العقائد، فليس من شأن المنطق أن يقرر فيقول: النبوة وظيفة إلهية وسفارة ربانية يجعلها الله تعالى لمن ينتجب من عباده الصالحين. فهذا من اختصاص علماء العقائد.

أما المنطق، فوظيفته أن يضع بين يدي المعرِّف القاعدة المنهجية، فيقول له: إذا أردت بيان حقيقة الشيء فعليك أن تأتي بجنسه وفصله القريبين، ثم يشرح له معنى الجنس والفصل. وإذا أردت تمييز الشيء تمييزًا دقيقًا عن غيره، فيمكنك تعريفه بواسطة الخاصّة، ثم يوضح المراد من الخاصّة. وهكذا فإن المنطق لا يعرّف الأشياء بذواتها، وإنما يعلّمنا كيف نضع التعريفات بصورة صحيحة ومنضبطة.

ثانيًا:الاستدلال:

القسم الثاني من أقسام التفكير هو الاستدلال، ويقصد به إقامة الدليل لإثبات فكرة معينة أو لإبطال فكرة يراد نفيها. ويعالج علم المنطق هذا الجانب من التفكير، فيوضح لنا طرائق الاستدلال المختلفة، ويبيّن القيمة العلمية لكل منها؛ فبعض طرق الاستدلال تؤدي إلى نتائج يقينية، وأخرى لا تتجاوز حدود الظن. ومن هنا يرشدنا المنطق إلى اختيار الطريق الأنسب بحسب طبيعة الفكرة المراد إثباتها أو نفيها، كما يبيّن الشروط الواجب توافرها في كل طريق لكي يكون الاستدلال صحيحًا ومثمرًا، فيضمن سلامة النتائج ويقي الذهن من الوقوع في الخطأ أثناء العملية الفكرية.

ثالثًا: مناهج البحث:

كل باحث يتطلع إلى خوض غمار البحث العلمي والوصول إلى نتائج رصينة يحتاج إلى التزام طريقة علمية منظمة تساعده على ترتيب أفكاره وتوجيه جهوده نحو نتائج مثمرة وبنّاءة. وهذه الطريقة العلمية هي ما يُعرف بـ مناهج البحث العلمي، وهي متعددة ومتنوعة تبعًا لاختلاف مجالات المعرفة وحقول البحث.

دور المنطق في مناهج البحث:

يُعدّ علم المنطق المرجع الأساس الذي يزوّد الباحث بالقواعد الكفيلة بتحديد منهج البحث الصحيح، إذ يجنّبه الوقوع في العقم العلمي، أي عدم التوصل إلى نتائج مفيدة، ويحميه من إهدار الجهود دون ثمرة، أو الانزلاق إلى نتائج غير صحيحة. وبذلك يكون

المنطق أداة ضرورية لضبط البحث وتنظيمه، ولضمان الوصول إلى الحقائق بصورة دقيقة وموثوقة.

فائدة علم المنطق:

مما تقدّم يتضح جليًّا مقدار أهمية علم المنطق بالنسبة إلى سائر العلوم، وكذلك بالنسبة إلى عملية التفكير الإنساني على نحو عام. ونكتفي في هذا الموضع بما أورده المصنف رحمه الله تعالى، إذ عرض فائدة علم المنطق بأسلوب واضح ودقيق يغني عن مزيد من البيان والتفصيل.

(المصطلحات العامة) العلم تعريفه:

العلم : هو انطباع صورة الشيء في الذهن .

بيان مفردات التعريف:

الصورة:

هي كل ما نستقبله من الحواس وينطبع في الذهن. والحواس قد تكون ظاهرية مثل البصر والسمع والشم واللمس والذوق، أو باطنية مثل الشعور بالجوع أو بالألم. من خلال هذه الحواس تتكوّن في الذهن صور الأشياء، مثل صور الأشياء التي نراها، أو الروائح التي نشمّها، أو المذاقات التي نتذوقها.

هذه الصور في الذهن نسميها صورًا ذهنية، ويتعامل العقل معها ليعرف الأشياء الخارجية الموجودة حولنا. لذلك نقول: الصورة الذهنية هي معلومة بالذات، بينما الأشياء الواقعية الموجودة في الخارج هي معلومة بالعرض.

مثال بسيط: عندما نعرف أن النار حارة، فإن ذلك لا يعني أن النار نفسها جاءت إلى الذهن، بل صورة النار في الذهن هي التي تسمح لنا بفهم حرارتها. وهكذا يمكننا معرفة خصائص الأشياء الخارجية من خلال الصور الذهنية التي تكونت لدينا.

الانطباع:

يمكن تشبيه انطباع الصور الذهنية في الذهن بانعكاس الصور في المرآة، مع وجود فروق مهمة بينهما:

1. الصور في المرآة تقتصر على الصور المرئية فقط، بينما الصور الذهنية تشمل كل الحواس، مثل الروائح، والأحاسيس الملموسة كالنعومة والخشونة، والأصوات، بالإضافة إلى الصور غير المحسوسة مثل الخوف، والفرح، والحزن، والحب، والكراهية.
2. الصور في المرآة تزول بمجرد زوال الشيء عن أمامها، أما الصور الذهنية فتظل في الذهن حتى بعد انقطاع مصدرها. فمثلاً، تبقى صورة الصوت في الذهن بعد صمت المتكلم، وتبقى صورة الطعم بعد الانتهاء من تناول الطعام، وهكذا نستطيع تذكر الأشياء بعد زوالها، بينما المرآة لا تملك هذه القدرة.

3. سعة المرآة محدودة، فإذا امتلأت بصورة شيء ما، لا تستطيع استقبال صورة أخرى. أما الذهن، فله سعة أكبر بكثير، ويمكنه استقبال عدة صور في الوقت نفسه. فمثلاً، عند أكل التفاحة، تنطبع في الذهن صورة شكل التفاحة، وطعمها، ورائحتها جميعًا في آن واحد.

الذهن:

الذهن هو قوة منحها الله تعالى للإنسان تمكّنه من اكتساب العلوم والمعارف، فهو استعداد كامل لإدراك الأمور وفهمها عن طريق الفكر.

عندما تنطبع صور الأشياء في الذهن، نصبح قادرين على وصف أنفسنا بالعالمين بها. فمثلاً، قبل أن تنطبع في ذهني صورة رائحة التفاح، كنت جاهلًا بها، وبعد انطباعها أصبحت قادرًا على معرفة رائحتها والوصف بأنني عالم بها.

ولهذا يُقال إن العلم هو انطباع صورة الشيء في الذهن، إذ إن العلم الحقيقي يتمثل في الصور الذهنية المنطبعة التي تمثل معرفة الإنسان بالأشياء.

تقسيم العلم: التصور والتصديق

ينقسم العلم إلى تصور وتصديق، وذلك بحسب ما إذا كانت الصورة الذهنية المنطبعة في الذهن مصحوبة بالحكم أم لا.

أولاً:التصور: وهو إدراك الشي

الصور الذهنية التي تنطبع في الذهن دون أن يصدر عليها حكم بالصدق أو الكذب تُسمّى تصورًا.

على سبيل المثال، إذا سمعنا عبارة: "نجح زيد":

- نسأل أولًا: ما معنى النجاح؟ فإذا قيل لنا: النجاح هو اجتياز الامتحان بإجابات صحيحة، تصبح صورة النجاح منطبعة في الذهن، فنصبح عالمين بمعناها بعد أن كنا جاهلين به.
- ثم نسأل: من هو زيد؟ فإذا قيل: زيد هو ابن جاركم ويدرس في حوزة الإمام الحسين عليه السلام، تنطبع هذه الصورة في الذهن أيضًا.

حتى الآن، لدينا ثلاث صور ذهنية منطبعة في الذهن، وكلها خالية من الحكم:

1. صورة زيد.
2. صورة النجاح.
3. صورة نسبة النجاح إلى زيد (أي زيد المتصف بالنجاح، صورة مركبة من الصورتين السابقتين).

هذه المرحلة تسمى **التصور**، **أي إدراك الشيء** في الذهن دون الحكم على صحته أو كذبه.

ثانيًا:التصديق: هو الاعتقاد بالشي

أما عندما يصدر حكم من الذهن حول صحة أو عدم صحة الصورة، يُسمّى ذلك تصديقًا.

- فإذا ذهبت إلى الحوزة ووجدت اسم زيد في قائمة الناجحين، نحكم بأن صورة ‘‘زيد ناجح’’ مطابقة للواقع، فنحصل على تصديق.
- وإذا قيل لك أن زيد لم ينجح، فتصبح صورة ‘‘زيد ناجح’’ في الذهن مصحوبة بحكم بأنها غير مطابقة للواقع، وهذه الحالة أيضًا تسمى تصديقًا في علم المنطق.

وبهذا يتضح أنّ التصديق هو الحكم على الشيء بعد أن يتم التصور. لا يمكن أن يحدث التصديق قبل التصور، لأن الحكم لا يصدر إلا بعد إدراك الشيء أولًا. ولذلك يقول المنطقيون: التصديق فرع عن التصور.

كما يظهر أنّ كلا من التصور والتصديق يدخلان في تعريف العلم:

- التصور: علم الشيء بشروط عدم وجود حكم، أي إدراك الصورة الذهنية في الذهن دون الحكم عليها.
- التصديق: علم الشيء بشروط وجود حكم، أي إدراك الصورة مع الحكم على مطابقتها للواقع أو عدمه

ينحصر التصديق في مورد واحد أساسي، وهو النسبة في الجملة الخبرية.

وذلك لأنه كما سبق وبيّنا، فإن التصديق هو الحكم على الكلام أو القضية بأنّها مطابقة للواقع أو غير مطابقة له. ولتحقيق ذلك، يجب أن يحتوي الكلام أو القضية على إخبار عن الواقع، بحيث يمكن مقارنة ما يُقال مع الواقع الفعلي. فإذا وافق الكلام الواقع، يكون حكمنا إيجابيًا، وإذا خالفه، يكون حكمنا سلبيًا.

وبالتالي، لا يتحقق التصديق إلا في الجملة الخبرية، وهي الجملة التي تتكون من مبتدأ وخبر، وتبيّن حالة أو حقيقة يمكن الحكم على مطابقتها للواقع.

الضروري والنظري

ينقسم العلم، كما سبق، إلى تصور وتصديق، وينقسم كل منهما إلى نوعين: ضروري ونظري، فتتكوّن بذلك أربعة أقسام:

1. تصور نظري
2. تصور ضروري
3. تصديق ضروري
4. تصديق نظري

س: ما هو العلم الضروري؟

- هو العلم الذي يحصل للإنسان دون الحاجة إلى الفكر.

س: ما هو العلم النظري؟

- هو العلم الذي لا يحصل إلا باستخدام الفكر.

إذن، الفكر هو العامل المميّز بين النوعين.

الفكر:هو ترتيب المعلومات المخزونة في الذهن للوصول إلى نتائج جديدة، ويشمل عمليتين أساسيتين: التعريف والاستدلال.

مثال:إذا قيل لشخص غير مسلم: ''الإسلام خاتم الأديان''، لا يمكنه الحكم على صحة هذا القول إلا إذا فهم معنى الإسلام أولًا. لذلك نقوم بتعريف الإسلام بالاعتماد على المعلومات المخزونة في الذهن:

الإسلام: هو الدين السماوي الذي جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعد الديانة المسيحية.

بعد أن وضحنا معنى الكلام، يحتاج الشخص إلى دليل على صحة القول، فيتم الاستدلال بترتيب معلوماتنا عن النبي والأحاديث الصحيحة لإثبات صحة ما ذكرناه. وبعد الاطلاع على الدليل، يصبح الشخص قادرًا على الحكم بصحة القول أو عدم صحته.

وبذلك يظهر أن الفكر يشمل التعريف والاستدلال، وهما الأساس للعلم النظري.

أقسام العلم الأربعة:

1. **تصور نظري:**

- **إدراك الشيء يحتاج إلى تعريف، مثل تصور حقيقة الاستنساخ البشري، أو قوانين الكهرباء، أو علم المنطق.**

2. **تصور ضروري (بدهي):**

- **إدراك الأشياء مباشرة دون الحاجة لتعريف، مثل فهم الحرارة، الثلج، النار، الليل والنهار، الأبوة والأمومة.**

3. تصديق نظري:

- الحكم على الشيء بعد إقامة الدليل، مثل:
  - تصديقنا أن مجموع زوايا المثلث يساوي 180 درجة.
  - تصديقنا بأن محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبي.
  - تصديقنا بأن نواة الذرة تحتوي جسيمات موجبة ومتعادلة.

4. تصديق ضروري (بدهي):

- الحكم على شيء دون الحاجة إلى دليل، مثل:
  - تصديقنا أن الصيف حار والشتاء بارد.

- تصديقنا أن الوالدين يحبون أبناءهم.
- تصديقنا أن كل إنسان يموت، أو أن فرنسا بلد في أوروبا.

الجدول التوضيحي للأقسام الأربعة:

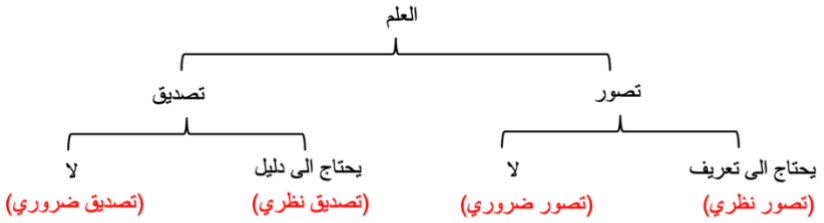

مباحث التصورات

الدلالة تعريفها:

الدلالة: أولاً: تعريف الدلالة

الدلالة هي: ما يوجب إدراك شيء بسبب إدراك شيء آخر ملازم له، أي انتقال الذهن من علم بالشيء الأول إلى علم بالشيء الثاني نتيجة وجود ارتباط ذهني بينهما.

ثانيًا: المصطلحات الأساسية

لكي نفهم الدلالة، نحتاج أولًا إلى معرفة ثلاثة مصطلحات:

1. الملازمة

- هي: الارتباط الوثيق والدائم بين شيئين بحيث كلما حضر أحدهما حضر الآخر.
- **أنواع الملازمة:**

الملازمة في الواقع الخارجي:

مثال: النار والحرارة في العالم الخارجي. كلما وجدت النار وجدت الحرارة.

هذا التلازم قائم خارج الذهن.

1. الملازمة في الذهن (المقصود هنا):

كلما تصورنا أحد الشيئين حضر الآخر في الذهن.

مثال: إذا تخيلنا النار في ذهننا، نحضر معها صورة الحرارة في ذهننا.

تنويه:

في مبحث الدلالة، المقصود هو الملازمة الذهنية، أي ارتباط الشيئين في ذهن الإنسان، لا مجرد وجودهما في الخارج.

2. الملزوم

- هو: الشيء الذي يقتضي وجود الشيء الآخر في الذهن عند التصور.

- مثال: النار. إذا نظر الشخص إلى النار أو تصورها، فإن صورة الحرارة تحضر معه في الذهن.
- ملاحظة: الأمر لا ينطبق بالضرورة على الحرارة، فهي قد تنشأ من مصادر أخرى كالكهرباء، فلا يحضر الذهن بالضرورة النار عند تصور الحرارة.

3. اللازم

- هو: الشيء الثاني الذي يحضر في الذهن كلما حضر الملزوم.
- مثال: الحرارة. عند تصور النار (الملزوم) يحضر الذهن صورة الحرارة (اللازم).

ثالثًا: العلاقة بين الدال والمدلول والدلالة

المصطلح	التعريف	المثال
الدال	الملزوم الذي يدفع الذهن إلى العلم بالشيء الآخر	ارتفاع حرارة الطفل
المدلول	اللازم الذي يدركه الذهن بفضل الدال	مرض الطفل
الدلالة	انتقال الذهن من الدال إلى المدلول نتيجة وجود ملازمة ذهنية	معرفة الأم بمرض الطفل عند رؤية ارتفاع حرارت

شرح مثال الأم:

- علمت الأم بارتفاع حرارة طفلها (الدال/الملزوم)،
- فانتقل ذهنها مباشرة إلى العلم بأن طفلها مريض (المدلول/اللازم)،
- هذا الانتقال يسمى الدلالة.

رابعًا: شروط حصول الدلالة

لكي تتحقق الدلالة، يجب تحقق شرطين:

1. وجود تلازم ذهني بين الشيئين (الدال والمدلول)
   - مثال: بين النار والحرارة، أو بين ارتفاع حرارة الطفل ومرضه.
   - إذا كان التلازم موجودًا في الواقع الخارجي فقط، لكنه غير معروف للذهن، فلا تحصل الدلالة.

مثال: الراديوم والإشعاع؛ إذا لم يعرف الشخص أن الراديوم مشع، فإن سماعه باسم الراديوم لا يجعله يدرك الإشعاع.

2. العلم بوجود الملزوم (الدال)
   - إذا كان الشخص يعرف العلاقة بين الشيئين لكنه لم يلحظ وجود الملزوم، لا تنتقل الدلالة.

مثال: لو علم الشخص بتلازم النار والحرارة لكنه لم يرَ النار في الغرفة، فلن يعرف بالحرارة هناك.

خامسًا: صياغة تعريف الدلالة النهائي

الدلالة هي:

الانتقال الذهني من إدراك شيء (الدال/الملزوم) إلى إدراك شيء آخر ملازم له (المدلول/اللازم)، بسبب وجود ملازمة ذهنية بينهما، ويحدث هذا الانتقال نتيجة علم الإنسان بالدال

(أقسام الدلالة)

تقسم الدلالة بحسب سبب حصولها ، أي بحسب سبب التلازم بين الدال والمدلول إلى ثلاثة أقسام : عقلية ، طبعية ، وضعية .

الدلالة العقلية:

الدلالة العقلية هي: الدلالة التي يكون سبب التلازم فيها بين الدال والمدلول هو إدراك العقل لعلاقة الملازمة بينهما. بمعنى آخر، يقوم العقل بحكم بأن أحد الشيئين هو سبب لوجود الآخر، كما هو الحال بين النار والحرارة، أو بين الوالد والولد.

فعندما يدرك العقل وجود علاقة سببية، يحكم بأنه لا يمكن أن يوجد المعلول دون العلة، وبالمقابل، كلما وجدت العلة وجب وجود المعلول. وهذه الأحكام ليست مجرد ملاحظات، بل هي أحكام عقلية محضة يعتمد عليها الذهن في استنتاجاته.

على سبيل المثال:

- إذا رأى الإنسان النار، ينتقل ذهنه تلقائيًا إلى إدراك وجود الحرارة، وذلك لأن العقل يعلم أن النار هي سبب للحرارة، وأن استحالة وجود الحرارة دون النار تجعل من الملازمة بينهما أمرًا عقلًا.
- مثال آخر: التلازم بين الوالد والولد، فوجود الولد يدل على وجود والد، ووجود والد يدل على أن له ولدًا، إذ أن العقل يحكم بأن هذه العلاقة ملازمة، فلا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر.

ومن هنا، يُطلق على هذا النوع من الدلالة اسم الدلالة العقلية، لأنها تقوم على حكم العقل بالملازمة بين الشيئين: الدال والمدلول

الدلالة الطبيعية :

الدلالة الطبيعية هي: الدلالة الناشئة عن طبع الإنسان وفطرته. فهناك أحوال وأفعال تتولد تلقائيًا لدى الإنسان في مواقف معينة، ويترتب عليها لوازم واضحة، بحيث كلما لاحظنا هذه العلامات أو المؤشرات، ينتقل ذهننا مباشرة إلى معرفة حال صاحبها أو معناها.

أمثلة على الدلالة الطبيعية:

1. الخجل:
   - من الطبع الطبيعي للإنسان أن يحمر وجهه عند الشعور بالخجل.
   - فإذا رأينا شخصًا في موقف محرج وقد احمر وجهه، ينتقل ذهننا مباشرة إلى إدراك أن هذا الشخص يشعر بالخجل.
   - السبب في هذا الانتقال هو علمنا بطبع الإنسان وفطرته التي تجعل الخجل يظهر بهذه العلامة.
2. القلق:
   - إذا لاحظنا شخصًا يتحرك جيئةً وذهابًا بشكل متكرر، ينتقل ذهننا إلى معرفة أنه يعاني من القلق أو التوتر.
   - هذا الانتقال أيضًا ناشئ عن فهمنا لطبيعة سلوك الإنسان وارتباطه بمشاعره.

باختصار، الدلالة الطبيعية تعتمد على الفطرة الإنسانية التي تربط بين العلامات الظاهرية والحالات الداخلية للأشخاص، دون الحاجة إلى التفكير العقلي المعقد أو الاتفاقات اللغوية

الدلالة الوضعية :

الدلالة الوضعية هي: الدلالة التي ينشأ فيها التلازم بين الدال والمدلول بسبب وضع الإنسان لبعض الأشياء كعلامات على أشياء أخرى.

- أمثلة:
  - السواد كعلامة على الحزن في بعض البلدان.
  - رفع العلم الأبيض كدلالة على الاستسلام.
  - الحروف المكتوبة كعلامة على أصواتها عند النطق.

في هذه الحالات، لا يكون السبب حكم العقل، فرفع العلم الأبيض ليس سببًا للاستسلام، بل سبب الاستسلام قد يكون تفوق قوة الخصم، وما إلى ذلك. كما أنها ليست نابعة من طبع الإنسان، فرفع العلم الأبيض ليس من الطبيعة الإنسانية أو ردود أفعالها الفطرية.

- الدليل على ذلك: اختلاف العلامات بين الشعوب؛ فشعب قد يستخدم علامة أخرى غير رفع العلم الأبيض للدلالة على الاستسلام.
- إذن، هذه الدلالة حصلت نتيجة اتفاق الناس ووضعهم علامات معينة للدلالة على أمور معينة.

التقسيم بحسب نوع الدال

يمكن أن تحصل كل من الدلالة العقلية، الطبيعية، أو الوضعية:

- بواسطة اللفظ ⟵ دلالة لفظية.
- بواسطة شيء آخر غير اللفظ ⟵ دلالة غير لفظية.

بذلك، يصبح لدينا ستة أقسام للدلالة:

1. الدلالة العقلية اللفظية
   - مثال: سماع صوت المتكلم خارج الدار يدل على وجود المتكلم.
   - السبب: العقل (المتحدث علة لوجود الصوت).
   - نوع الدال: لفظ ⟵ لفظية.
2. الدلالة العقلية غير اللفظية
   - مثال: رؤية الدخان تدل على وجود النار.
   - السبب: العقل (النار سبب للدخان).
   - نوع الدال: غير لفظي ⟵ غير لفظية.
3. الدلالة الطبيعية اللفظية
   - مثال: لفظ "آخ" يدل على الألم.
   - السبب: طبع الإنسان (الفطرة تجعل الإنسان يصدر هذا اللفظ عند الشعور بالألم).
   - نوع الدال: لفظ ⟵ لفظية.

4. الدلالة الطبيعية غير اللفظية
   - مثال: سرعة نبض القلب تدل على ارتفاع درجة الحرارة.
   - السبب: طبع الإنسان (ارتباط الفطرة بين الحالة النفسية/الجسدية والعلامة).
   - نوع الدال: غير لفظي ⟶ غير لفظية.
5. الدلالة الوضعية اللفظية
   - مثال: كلمة ''قلم'' تدل على الآلة المخصصة للكتابة.
   - السبب: الوضع (العرب اتفقوا على أن لفظ ''قلم'' يدل على هذه الآلة).
   - نوع الدال: لفظ ⟶ لفظية.
6. الدلالة الوضعية غير اللفظية
   - مثال: إشارات السير الكهربائية، فالإشارة الحمراء تدل على وجوب التوقف.
   - السبب: الوضع (اتفاق هيئة المرور على معنى العلامة).
   - نوع الدال: غير لفظي ⟶ غير لفظية.

الخلاصة

لتمييز أنواع الدلالات، نلاحظ أمرين أساسيين:

1. سبب حصول الدلالة (سبب الملازمة): هل هو العقل أم طبع الإنسان أم الوضع لتحديد ما إذا كانت الدلالة عقلية، طبيعية، أم وضعية.
2. نوع الدال: هل هو لفظ أم غير لفظ لتحديد ما إذا كانت الدلالة لفظية أم غير لفظية.

ومن الجمع بين هذين الأمرين يتضح أن الدلالة من أي قسم من الأقسام الستة.

أهمية الدلالة الوضعية اللفظية في علم المنطق

رغم أن الدلالة تنقسم إلى ستة أقسام، إلا أن المنطقي يهتم بالدراسة المنطقية لقسم واحد فقط من هذه الأقسام، وهو الدلالة الوضعية اللفظية.

- السبب: حاجته في علم المنطق تقتصر على هذه الدلالة تحديدًا، لأنها تتعلق بالألفاظ ومعانيها كما وضعها الإنسان، وهو ما يحتاجه المنطق في تحليل الألفاظ والاستدلال بها.

ما المقصود بالدلالة الوضعية اللفظية؟

- هي: دلالة الألفاظ على المعاني التي وُضعت لها بالاتفاق بين الناس.

- مثال: العرب وضعوا مجموعة من الألفاظ للدلالة على مجموعة من المعاني، فمثلاً:
  - إذا أرادوا التعبير عن الآلة المعدة للكتابة، قالوا "قلم".
  - وإذا أرادوا التعبير عن المكان الذي يسكنون فيه، قالوا "دار".
- نتيجة هذا الوضع والاتفاق، نشأت علاقة ملازمة بين اللفظ والمعنى، بحيث كلما أُطلق اللفظ انتقل ذهن السامع مباشرة إلى المعنى الذي وضع له هذا اللفظ.

باختصار: الدلالة الوضعية اللفظية هي أساس التواصل اللغوي، وهي المحور الذي يركز عليه علم المنطق، لأنه يعتمد على انتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى بالاتفاق بين الناس وقد قسم المنطقيون الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام :

أقسام الدلالة الوضعية اللفظية

يمكن تقسيم الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. الدلالة الوضعية اللفظية المطابقية

- تعريفها: دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وُضع له.
- مثال: لفظ "الدار" يدل على جميع مرافقها: الأرض التي شُيدت عليها، الغرف وملحقاتها، البناء من جدران وسقوف وأبواب ونوافذ، الحدائق، والأسوار.
- السبب في التسميه بالمطابقية:
  - المعنى الموضوع للفظ مطابق تمامًا لما ينتقل إلى ذهن السامع عند سماع هذا اللفظ.

- أي أن الذهن يدرك كامل المعنى الموضوع للفظ، فلا نقص أو زيادة.

2. الدلالة الوضعية اللفظية التضمنية

- تعريفها: دلالة اللفظ على جزء من المعنى الذي وضع له.
- شرح: إذا دل اللفظ على تمام المعنى، فإنه يدل أيضًا على أجزائه.
- مثال 1: لفظ ''الصف'' يدل على الطلاب داخل الغرفة، كما يدل على الغرفة نفسها، ولوح السبورة، والأثاث... إلخ.
- مثال 2: ''الدار'' تشمل الأرض، البناء، والحديقة. فإذا اشترى شخص الدار، لا يمكن للبائع أن يبيع الحديقة لشخص آخر، لأن الدلالة التضمنية للفظ الدار تشمل جميع أجزائها.
- الاستنتاج: الذهن ينتقل من اللفظ إلى أجزاء المعنى الموضوع للفظ تلقائيًا.

3. الدلالة الوضعية اللفظية الالتزامية

- تعريفها: دلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الذي وضع له اللفظ، أي معنى ملازم للمعنى الأصلي في الذهن.
- مثال: لفظ ''حاتم'' وُضع للشخص المعروف حاتم الطائي، وهو المعنى الأصلي (المطابق). لكن عند سماع لفظ ''حاتم''، ينتقل الذهن أيضًا إلى معنى الكرم، وهو معنى لم يُوضع للفظ أصلاً.

- سبب حصول الدلالة الالتزامية: وجود تلازم ذهني بين المعنى الموضوع للفظ والمعنى الخارج عنه

- شرط حصول الدلالة الالتزامية:

1. وجود تلازم ذهني بين المعنى الموضوع للفظ والمعنى الخارج عنه.
2. إذا لم يكن هناك تلازم، لا تحدث الدلالة الالتزامية، مثل:
   - لفظ ''كتاب'' لا يدل على ''طاولة''، لعدم وجود تلازم بينهما.
   - لفظ ''راديوم'' لا يدل على ''الإشعاع'' لمن لا يعلم بخصائص الراديوم، رغم وجود التلازم في الواقع الخارجي، لأن الذهن غير مدرك له.

باختصار، الدلالة الوضعية اللفظية تشمل:

1. المطابقية: اللفظ يدل على تمام المعنى الموضوع له.
2. التضمنية: اللفظ يدل على جزء من المعنى الموضوع له.
3. الالتزامية: اللفظ يدل على معنى ملازم للمعنى الموضوع له، رغم أنه خارج عن المعنى الأصلي

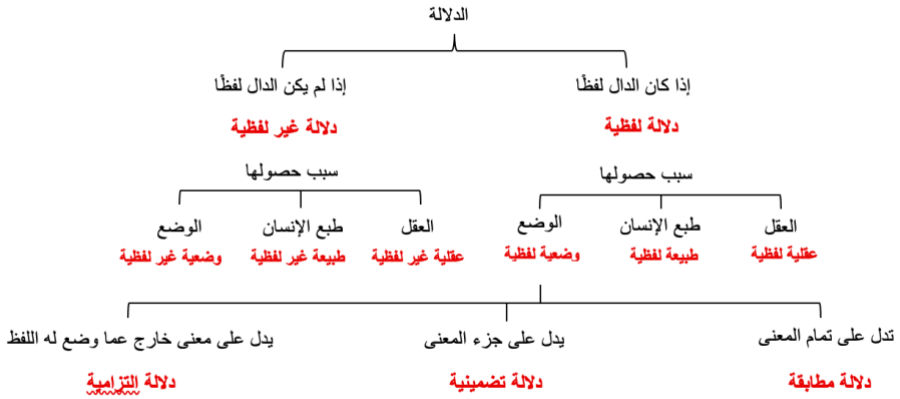

أنواع اللفظ

يمكن تقسيم اللفظ اعتبارًا للمعنى الذي يدل عليه، سواء كان هذا المعنى هو المعنى الموضوع للفظ أو المعنى المستعمل فيه اللفظ، إلى خمسة أقسام رئيسية:

1. مختص
2. مشترك
3. منقول
4. مرتجل

5. حقيقة ومجاز

قبل التطرق إلى بيان هذه الأقسام، من المهم توضيح الفرق بين المعنى الموضوع للفظ والمعنى المستعمل فيه اللفظ:

المعنى الموضوع للفظ

- هو المعنى الأولي الذي لاحظه واضع اللفظ وجعل له لفظًا محددًا.
- مثال: الشخص الذي وضع لفظ "أسد" لاحظ الحيوان المفترس ذو اللبدة، فأراد أن يُسمى هذا الحيوان بهذا اللفظ.
- في هذه الحالة، نقول إن الحيوان المفترس هو المعنى الموضوع للفظ "أسد".

المعنى المستعمل فيه اللفظ

- هو المعنى الذي يستخدمه الناس فعليًا عند التعبير باللفظ، سواء كان مطابقًا للمعنى الموضوع للفظ أو مختلفًا عنه.
- مثال 1: عند استعمال لفظ "أسد" للدلالة على الحيوان المفترس، فإن هذا المعنى هو المعنى المستعمل للفظ، ويطابق المعنى الموضوع.
- مثال 2: عند استعمال لفظ "أسد" للدلالة على الرجل الشجاع، فإن المعنى المستعمل هنا هو الرجل الشجاع، وهو معنى مختلف عن المعنى الموضوع للفظ.

الخلاصة

- المعنى الموضوع للفظ: ما وضع له اللفظ أصلاً.
- المعنى المستعمل فيه اللفظ: ما يدل عليه اللفظ عند الاستخدام الفعلي، سواء كان مطابقًا للمعنى الموضوع أم مختلفًا عنه.
- بناءً على المعنى الذي يدل عليه اللفظ، سواء كان المعنى الموضوع له أو المعنى المستعمل فيه، يُقسم اللفظ إلى الأقسام الخمسة: مختص، مشترك، منقول، مرتجل، وحقيقة ومجاز

بيان أقسام اللفظ

اللفظ الذي وُضع لمعنى معين قد يكون:

1. مختص
2. مشترك
3. منقول
4. مرتجل
5. حقيقة ومجاز

1. اللفظ المختص

- هو اللفظ الذي وضع لمعنى واحد ولم يُستعمل في غيره.
- أمثلة:
  - "زيد" ⟵ اسم شخص محدد.

- ‘‘حديد’’ ⟵ المعدن المعروف، ولم يُستعمل لمعنى آخر.
- ‘‘إنسان’’ ⟵ الكائن الناطق فقط.
- ‘‘بغداد’’ ⟵ عاصمة العراق، ولم يُستعمل لمعنى آخر.

- التعريف: اللفظ الذي له معنى واحد محدد، ولم يُستعمل لمعانٍ أخرى.

2. اللفظ المشترك

- هو اللفظ الذي وضع لعدة معانٍ.
- مثال: ‘‘عين’’ ⟵ يمكن أن تعني:
  1. العين الباصرة
  2. عين الماء
  3. الجاسوس
- القرينة ضرورية لتحديد المعنى المراد عند استخدام اللفظ.
  1. مثال: ‘‘رأيت عينًا’’ ⟵ لا يتضح المراد، إلا إذا أضيفت قرينة: ‘‘رأيت عينًا تبكي’’ لتوضيح المعنى المقصود.
- يسمى هذا النوع: اللفظ المشترك لأنه يحتاج إلى القرينة لتحديد المعنى.

3. اللفظ المنقول

- هو اللفظ الذي وُضع لمعنى معين، ثم استُعمل لمعنى آخر بسبب وجود مناسبة بين المعنيين، وهُجر المعنى الأول.

- مثال: ‘‘صلاة’’
  - قبل الإسلام: تعني ‘‘الدعاء’’.
  - بعد الإسلام: استُعملت للدلالة على ‘‘الصلاة الشرعية’’ ⟵ مناسبة بين الدعاء والمعنى الجديد (الصلاة تشمل الدعاء).
- الفرق بين المشترك والمنقول:

1. المشترك: وُضع لمعانٍ متعددة أصلًا.
2. المنقول: وُضع لمعنى واحد ثم انتقل لمعنى آخر بسبب مناسبة، مع هجر المعنى الأول.

4. اللفظ المرتجل

- هو اللفظ الذي استُعمل لمعنى آخر دون وجود مناسبة بين المعنيين.
- مثال: اسم ‘‘أسد’’ للولد ⟵ اللفظ وضع للحيوان المفترس، لكن إذا سُمّي به الولد فلا توجد مناسبة بين المعنيين.
- الفرق بين المنقول والمرتجل:

1. المنقول: توجد مناسبة بين المعنيين، والهجر الكامل للمعنى الأول.
2. المرتجل: لا توجد مناسبة، والمعنى الأول لا يزال مستخدمًا.

5. الحقيقة والمجاز

- الحقيقة: استعمال اللفظ للمعنى الموضوع له أصلًا.
  - مثال: ‘‘قمر’’ ⟵ الجرم السماوي.
- المجاز: استعمال اللفظ لمعنى آخر بسبب وجود مناسبة بين المعنى الموضوع والمعنى الجديد، دون هجر المعنى الأول.
  - مثال: ‘‘قمر العشيرة’’ ⟵ يشير إلى أبي الفضل العباس عليه السلام، المعنى الجديد هو ‘‘الوجه الجميل’’، وهناك مناسبة بين الجمال في القمر والوجه.
- القرينة المجازية: لتصريف الذهن عن المعنى الحقيقي.
  - مثال: ‘‘رأيت أسدًا يرمي’’ ⟵ كلمة ‘‘يرمي’’ توضح أن المعنى المجازي (الشجاعة) هو المراد وليس الحيوان.

الفرق بين المنقول والحقيقة والمجاز

- المنقول: هُجر المعنى الأول.
- الحقيقة والمجاز: لم يُهجر المعنى الأول، المعنى الحقيقي يبقى حاضرًا، والاستعمال الثاني يكون مجازيًا بسبب مناسبة بين المعنيين.

الفرق بين المرتجل والحقيقة والمجاز

- المرتجل: لا توجد مناسبة بين المعنيين.

- الحقيقة والمجاز: توجد مناسبة بين المعنى الموضوع للفظ والمعنى المستعمل فيه مجازيًا

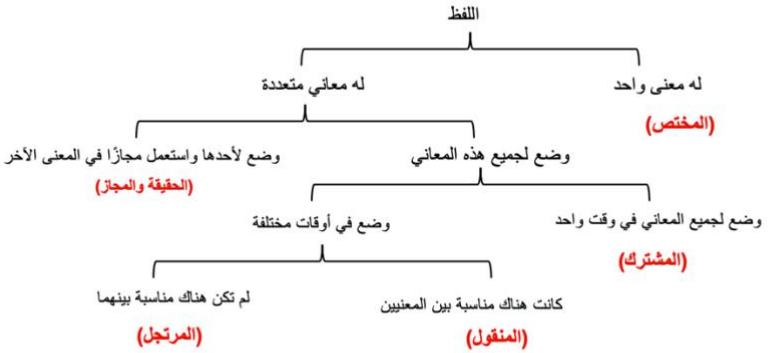

المفرد والمركب في اللفظ

هذا تقسيم للفظ بحسب العلاقة بين جزء اللفظ وجزء معناه.

- اللفظ المركب: هو اللفظ الذي يدل فيه كل جزء من اللفظ على جزء من المعنى الموضوع له.
- اللفظ المفرد: هو اللفظ الذي لا يتحقق فيه هذا التلازم بين أجزاء اللفظ وأجزاء المعنى.

شروط اللفظ المركب

لكي يكون اللفظ مركبًا، يجب توفر الشروط الثلاثة التالية:

1. وجود أجزاء للفظ
    - مثال: ‘‘محمد نبي’’ مؤلف من جزأين: ‘‘محمد’’ و’’نبي’’.
2. وجود أجزاء للمعنى الموضوع للفظ
    - مثال: معنى ‘‘محمد نبي’’ مقسّم إلى:
        1. ‘‘شخص النبي’’
        2. ‘‘النبوة’’
3. دلالة كل جزء من اللفظ على جزء من المعنى
    - المثال السابق:
        1. ‘‘محمد’’ ⟵ يدل على الشخص
        2. ‘‘نبي’’ ⟵ يدل على النبوة

- عند تحقق هذه الشروط الثلاثة، يسمى اللفظ مركبًا.
- مثال آخر: إذا وصفنا شخصًا بقولنا ‘‘عبد الله’’ بمعنى العبودية لله تعالى، فاللفظ هنا مركب لأنه يحقق الشروط الثلاثة:
    - للفظ أجزاء: ‘‘عبد’’ و’’الله’’
    - للمعنى أجزاء: العبودية والذات المقدسة
    - كل جزء من اللفظ يدل على جزء من المعنى

اللفظ المفرد

يكون اللفظ مفردًا إذا لم يتحقق شرط من الشروط الثلاثة السابقة. ويحدث هذا في ثلاث حالات:

1. عدم وجود أجزاء للفظ
   - مثال: "قِ" (فعل من "وقى") أو "ع" (فعل من "وعى")
2. وجود أجزاء للفظ، لكن المعنى لا يحتوي على أجزاء
   - مثال: "الله" ← للفظ أجزاء (أ، ل، ه) لكن المعنى (الذات الإلهية) بسيط غير مركب
3. وجود أجزاء للفظ والمعنى، لكن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى
   - مثال: "عبد الله" إذا كان اسم شخص ← أجزاء اللفظ: "عبد" و"الله"، وأجزاء المعنى: الجسم الكامل للشخص، لكن كل جزء من اللفظ لا يدل على جزء من المعنى ← اللفظ هنا مفرد
   - أما إذا كان وصفًا لشخص (مثل "هذا عبد الله") ← يصبح مركبًا لأن كل جزء من اللفظ يدل على جزء من المعنى

الخلاصة

- اللفظ المركب: يتحقق عندما يدل كل جزء من اللفظ على جزء من المعنى.
- اللفظ المفرد: يكون عندما لا يتحقق هذا التلازم، أي إذا:

1. لم يكن للفظ أجزاء
2. لم يكن للمعنى أجزاء
3. أو لم يدل جزء اللفظ على جزء المعنى

أقسام اللفظ المفرد عند النحويين والمنطقيين

قسّم النحويون اللفظ المفرد – أي الكلمة – إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: الاسم، والفعل، والحرف. وقد وافقهم المنطقيون في هذا التقسيم من حيث المبدأ، غير أنهم استخدموا مصطلحات مغايرة في بعض المواضع، وذلك للدلالة على الفروق الدقيقة التي يرونها بين اصطلاحهم واصطلاح النحويين.

وعليه، فإن تقسيم المنطقيين للفظ المفرد جاء على النحو الآتي:

الاسم:

وهو اللفظ المفرد الدال بذاته على معنى مستقل، مثل: قلم، مدرسة، محمد. فهذه الألفاظ تُحيل الذهن مباشرة إلى مدلولاتها دون حاجة إلى قرينة خارجية. فالفظ "قلم" يثير في

الذهن صورة الأداة المعدّة للكتابة، و"مدرسة" تدل على المكان المخصص للتعليم. ومن ثمّ، يتطابق مفهوم الاسم عند المنطقيين مع مفهومه عند النحويين.

الكلمة:

ويُراد بها اللفظ الذي يدل على معنى مستقل، ويُضاف إلى ذلك دلالته على الزمان، مثل: يأكل، ذهب، أكتب. فعند سماع "يأكل" يتبادر إلى الذهن معنى تناول الطعام في الزمن الحاضر، و"ذهب" تفيد معنى المغادرة في الزمن الماضي، أما "أكتب" فهي دالة على طلب وقوع الكتابة في الزمن المستقبل. ويلاحظ أنّ المنطقيين استعملوا مصطلح الكلمة في الموضع الذي يستعمل فيه النحويون مصطلح الفعل. غير أن هذا التغيير في الاصطلاح له دلالة منهجية، إذ إنّ بعض ما يعدّه النحويون من الأفعال –كالأفعال الناقصة (كان وأخواتها) – لا يُعَدّ عند المنطقيين فعلاً، ولذلك فضّلوا استخدام مصطلح "الكلمة".

الأداة:

وهي اللفظ الذي لا يدل على معنى مستقل بذاته، وإنما يتضح معناه من خلال السياق الذي يرد فيه، مثل: في، من، إلى، على. فلفظ "في" مثلاً لا يثير معنى محدداً عند سماعه مجرداً، غير أنه إذا ورد في تركيب مثل: الكتاب في المكتبة أفاد معنى الظرفية المكانية. ومن ثمّ، فإن الأداة لا تؤدي وظيفتها إلا في إطار الكلام، إذ تعمل على ربط الألفاظ بعضها ببعض وتوضيح العلاقات فيما بينها. ويقابل مصطلح الأداة عند المنطقيين مصطلح

الحرف عند النحويين، غير أنّ الاختلاف في التسمية جاء للتنبيه إلى وجود ألفاظ اعتبرها النحويون أفعالاً – وهي الأفعال الناقصة – في حين صنّفها المنطقيون ضمن الأدوات.

وبذلك يتضح أنّ الاختلاف بين النحويين والمنطقيين في تقسيم اللفظ المفرد اختلاف اصطلاحي في الأساس، يرتبط بالنظرية التي يتبناها كل فريق في تحديد حقيقة بعض الألفاظ ووظيفتها الدلالية

أقسام اللفظ المركب

قسّم المنطقيون اللفظ المركب إلى قسمين رئيسين: المركب التام و المركب الناقص، وذلك بحسب تمام المعنى وفائدة الكلام.

1 – المركب التام

وهو الجملة التامة التي يحسن السكوت عليها، أي التي تُفيد معنىً كاملاً يكتفي به السامع ولا ينتظر تتمة من المتكلم.

فإذا قال القائل: علي إمام، أدرك السامع معنىً تاماً، وهو أن علياً (عليه السلام) إمام منصوص من الله تعالى، ولو سكت المتكلم بعد ذلك لكان سكوتُه في محلّه، لأنه قد أتمّ كلاماً مفيداً. ومثله قول الوالد لابنه: اكتب درسك، فإن المخاطب يفهم المقصود مباشرة دون حاجة إلى مزيد بيان، ويكون سكوت المتكلم بعد ذلك حسناً.

إذن، فالمركب التام هو كل تركيب لغوي يؤدي معنىً مفيداً كاملاً بحيث يستغني به السامع عن الانتظار لزيادة، ويكون السكوت بعده سائغاً.

2 – المركب الناقص

وهو التركيب الذي لا يحسن السكوت عليه، إذ لا يُعطي معنىً تاماً يكتفي به السامع، بل يظلّ منتظراً تتمةً ترفع غموض الكلام وتتم فائدته.

فلو قال قائل: كتاب المنطق ثم سكت، لم يفد كلامه معنىً تاماً، لأن السامع يتساءل: ما شأن كتاب المنطق؟ هل أُلف حديثاً؟ هل هو مفقود؟ هل يُدرَّس؟ فالكلام في هذه الصورة غير مكتمل، وسكوت المتكلم بعده يعدّ معيباً، لعدم تحصيل الفائدة التامة.

ومن صور المركب الناقص التي لا تستقل بالمعنى إلا بانضمام غيرها إليها:

- المضاف والمضاف إليه: مثل كتاب المنطق، قلم الكاتب، ساحة المدرسة.
- الموصوف والصفة: مثل الرجل الشجاع، المرأة العفيفة، العلم النافع.
- الجار والمجرور: مثل في الدار، على المكتبة، من ذهب.
- أطراف الجملة الشرطية: مثل إذا جاء علي، من يجتهد، إن زرتنا.

فكل هذه الأمثلة لا تفيد معنىً تاماً إلا إذا استُكملت بما يوضح المقصود

أقسام المركب التام

ينقسم المركب التام – عند المنطقيين – إلى قسمين رئيسين: الخبر و الإنشاء، وذلك بحسب قابليته لاحتمال الصدق والكذب.

1 – الخبر

الخبر هو: الجملة التامة التي تحتمل الصدق والكذب.

فالمركب التام إذا كان ناقلاً للواقع أو حاكياً عنه، أمكن أن يُطابق كلامُ المتكلم الواقع الخارجي، فيوصف بالصدق، أو يخالفه، فيوصف بالكذب. والاعتبار هنا للكلام نفسه لا للمتكلم، إذ الصدق والكذب وصفان للجملة، لا للشخص الصادر منه القول.

مثال (1): إذا قال شخص: إن السماء تمطر، فقد أخبر عن أمر خارجي، وهو نزول المطر. وهذه النسبة – أي نسبة المطر إلى السماء – قد تكون مطابقة للواقع إن كان المطر نازلاً بالفعل، فتكون صادقة، وقد تكون مخالفة للواقع إن لم يكن المطر نازلاً، فتكون كاذبة.

مثال (2): إذا قال خبير بالأرصاد: السماء ستمطر غداً، فإن كلامه يحتمل الصدق إذا جاءت حساباته مطابقة للواقع ووقع المطر فعلاً في اليوم التالي، ويحتمل الكذب إذا لم يحدث المطر. ومن هنا وُصفت هذه الجملة بأنها خبر، لأنها قابلة للصدق والكذب.

يتبيّن أن مقصود المنطقيين من وصف الكلام بالصدق أو الكذب هو نسبة الكلام إلى الواقع الخارجي، لا إلى نية المتكلم أو صفته الأخلاقية.

2 – الإنشاء

الإنشاء هو: الجملة التامة التي لا تحتمل الصدق والكذب.

فإذا لم يكن المركب التام ناقلاً عن الواقع، بل كان منشئاً لمعناه في لحظة التلفظ به، فإنه لا يُقاس على الخارج، وبالتالي لا يوصف بصدق أو كذب.

بيانه: إذا قال شخص: السماء تمطر، فإن معنى المطر موجود في الخارج قبل النطق، والمتكلم مجرد ناقل له. أما إذا قال والد لابنه: اكتب درسك، فإن معنى الطلب (أي طلب الكتابة) لم يكن موجوداً قبل التلفظ، وإنما وُجد بواسطة كلام الوالد نفسه، فهو الذي أنشأ هذا المعنى وأوجده. ومن ثمّ، لا يمكن قياس هذا الكلام على الواقع، ولا يصح وصفه بالصدق أو الكذب، لأنه ليس نقلاً لواقع بل إنشاء لمعنى جديد.

وللجمل الإنشائية أقسام متعددة، من أبرزها:

- الأمر: مثل ادرس بجد.
- النهي: مثل لا تنطق بالغيبة.
- الدعاء: مثل اللهم عجّل لوليك الفرج.
- التعجب: مثل ما أقسى قلب الكافر.

- العقود: مثل قول البائع: بعتك الدار بألف دينار، فيجيبه المشتري: قبلت.
- الإيقاعات: مثل قول المالك للعبد: أنت حرّ، أو قول الزوج لزوجته: أنت طالق، وهي لا تحتاج إلى قبول الطرف الآخر.

وبذلك يتضح أن الفارق الجوهري بين الخبر والإنشاء يكمن في علاقتهما بالواقع: فالخبر يحكي عن واقع يمكن مطابقة الكلام له أو مخالفته، بينما الإنشاء يوجد معناه باللفظ نفسه، فلا يُتصور فيه صدق ولا كذب

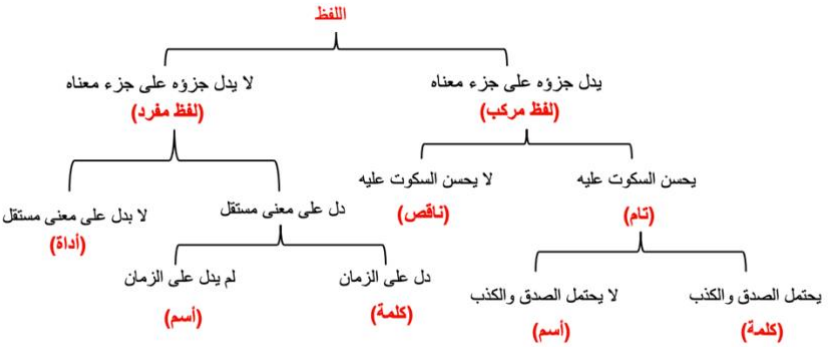

أنواع المعنى

ينقسم المعنى – من حيث وجوده – إلى قسمين رئيسين: المفهوم و المصداق.

1 – المفهوم

هو الصورة الذهنية التي تنطبع في العقل عند إدراك شيء ما.

فعلى سبيل المثال: إذا نظرنا إلى النخلة، تتشكل في أذهاننا صورة ذهنية عنها، وهي: "شجرة لها سعف مثمر للتمر". وهذه الصورة الحاضرة في الذهن عند سماع كلمة نخلة تُسمّى مفهوم النخلة. فالمفهوم إذن هو ما يُفهم من اللفظ ويحضر في الذهن بواسطته.

2 – المصداق

هو الشيء الخارجي الذي ينطبق عليه المفهوم الذهني. ففي المثال السابق، النخلة الموجودة في الخارج هي مصداق النخلة، أي ما يصدق وينطبق على تلك الصورة الذهنية.

وعلاقة المفهوم بالمصداق هي علاقة انطباق: المفهوم حاضر في الذهن، والمصداق متحقق في الخارج (أو في الذهن أحياناً كما سيأتي).

أمثلة توضيحية

إذا تأملنا في أسماء أشخاص مثل: محمد، خالد، فاطمة، سعاد، وجدنا أنهم جميعاً مصاديق لمفهوم الإنسان. ذلك لأن الصورة الذهنية للإنسان – أي المفهوم – هي: الحيوان الناطق.

- والمقصود بـ الحيوان: الكائن الحي النامي، الحساس، المتحرك بإرادته (في مقابل الجماد والنبات).
- والمقصود بـ الناطق: إمّا النطق الخارجي (الكلام)، أو النطق الداخلي (أي القدرة على الإدراك والتفكير).

فكل واحد من هؤلاء الأشخاص (محمد، خالد، فاطمة، سعاد) تنطبق عليهم هذه الصورة الذهنية، فيُقال إنهم مصاديق لمفهوم الإنسان، بينما الصورة الذهنية ذاتها تُسمّى مفهوم الإنسان.

ملاحظة

لا يقتصر المصداق على الوجود الخارجي وحده، بل قد يكون له وجود ذهني أيضاً. وهذه المسألة لها تفصيلات أوسع يُبحث عنها في كتب المنطق، كمنطق الشيخ المظفر، وليس هذا موضع الخوض فيها.

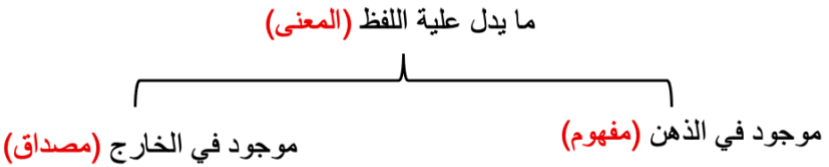

أنواع المفهوم

أولًا: تعريف المفهوم

المفهوم: هو الصورة الذهنية المنطبعة في العقل عن الأشياء الخارجية، أي ما يتكون في أذهاننا من تصوّر لشيءٍ ما بعد أن ندركه.

ثانيًا: انقسام المفهوم

المفهوم ينقسم إلى قسمين أساسيين:

1. مفهوم جزئي
2. مفهوم كلي

1. المفهوم الجزئي

هو: المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد.

بمعنى: إذا تصورت شيئًا معينًا، فهذا التصور لا يمكن أن ينطبق إلا على ذلك الفرد وحده دون سواه.

مثال توضيحي:

- عندما أتصور قلم الجاف الذي يملكه زيد، فإن هذه الصورة الذهنية لا تنطبق إلا على ذلك القلم بعينه. فلا تنطبق على قلم الرصاص عند زيد، ولا على قلم الجاف عند سعيد.

إذن:

- هذا المفهوم يساوي فردًا واحدًا فقط.
- كلما ذكرت المفهوم، لا يخطر في البال إلا ذلك الفرد المعين.

تعريف المصنف:

المفهوم الجزئي هو المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد.

أمثلة على المفهوم الجزئي:

- جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) ⟵ لا ينطبق إلا على الإمام السادس وحده.
- سعيد (جارنا) ⟵ لا ينطبق إلا على جارنا بعينه.
- بغداد ⟵ لا تنطبق إلا على عاصمة العراق.
- دجلة ⟵ لا تنطبق إلا على النهر المعروف.
- هذا الكتاب (مع الإشارة) ⟵ لا ينطبق إلا على الكتاب المشار إليه فقط.
- زوجة زيد الأولى ⟵ لا تنطبق إلا على تلك الزوجة المعينة بعقده الأول.

2. المفهوم الكلي

مثال توضيحي:

- عندما أتصور مفهوم القلم بعد أن طرحت الخصوصيات (الملكية، نوع الحبر، المادة)، يتبقى عندي مفهوم عام هو "قلم".

- هذا المفهوم ينطبق على: قلم الجاف عند زيد، قلم الرصاص عند سعيد، قلم الحبر عند محمد... إلخ.

الجانب	المفهوم الجزئي	المفهوم الكلي
التعريف	لا ينطبق إلا على مصداق واحد	ينطبق على أكثر من مصداق
الأمثلة	زيد، بغداد، هذا الكتاب	إنسان، كتاب، زوجة زيد
النتيجة	محدود بفرد واحد	شامل لعدة أفراد

إذن:

- المفهوم الكلي هو كالوعاء الكبير الذي يضم أفرادًا كثيرين تحته.

تعريف المصنف:

المفهوم الكلي هو المفهوم الذي لا يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد.

أمثلة على المفهوم الكلي

- إنسان ⟶ يصدق على زيد، محمد، خالد، سعاد... إلخ.
- كتاب ⟶ يصدق على كتاب التاريخ، المنطق، الفقه، النحو... إلخ.

- زوجة زيد (بلا تقييد بالأولى أو الثانية) ⟵ يصدق على أي زوجة لزيد.

الخلاصة المقارنة بين الجزئي والكلي

الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي

أولًا: الجزئي الحقيقي

- هو نفس المعنى المتقدم للجزئي:

المفهوم الذي لا ينطبق إلا على مصداق واحد فقط.

- مثاله: ‘‘زيد بن عمرو’’، ‘‘بغداد’’، ‘‘هذا الكتاب’’.
- إذا قلنا: ‘‘زيد’’ ⟵ هذا المفهوم لا يصدق إلا على فرد واحد فقط هو زيد المعين.

ثانيًا: الجزئي الإضافي

- هو: المفهوم المندرج تحت مفهوم أوسع منه.
- أي: عندما ننسب مفهومًا إلى مفهوم أعلى منه، يصبح ذلك المفهوم ‘‘جزئيًا’’ بالنسبة إليه.

التوضيح:

1. لو لاحظنا مفهوم زيد وقسناه إلى مفهوم الإنسان:
   - الإنسان أوسع من زيد لأنه يشمل زيدًا وغيره (محمد، فاطمة، ...).
   - زيد جزء من الإنسان، فيسمى ''جزئيًا بالإضافة إلى الإنسان''.
2. لو لاحظنا مفهوم الإنسان وقسناه إلى مفهوم الحيوان:
   - الحيوان أوسع من الإنسان لأنه يشمل الإنسان وغيره (الحصان، القرد، ...).
   - الإنسان يندرج تحت الحيوان، فيكون ''جزئيًا بالإضافة إلى الحيوان''.

ملاحظات مهمة:

من خلال الأمثلة السابقة نفهم أن للمفهوم أكثر من وجه:

- زيد:
  - إذا نظرنا إليه بنفسه: جزئي حقيقي (لا ينطبق إلا على شخص واحد).
  - إذا نظرنا إليه بالنسبة إلى ''الإنسان'': جزئي إضافي.
- الإنسان:
  - إذا نظرنا إليه بنفسه: كلي (ينطبق على كثيرين: زيد، خالد، فاطمة...).
  - إذا نظرنا إليه بالنسبة إلى ''الحيوان'': جزئي إضافي.

القواعد المستخلصة:

المفهوم	إذا نظرنا إليه وحده	إذا نسبناه إلى مفهوم أوسع	النتيجة
زيد	جزئي حقيقي	جزئي إضافي بالنسبة لـ ''إنسان''	جزئي حقيقي + إضافي
الإنسان	كلي	جزئي إضافي بالنسبة لـ ''حيوان''	كلي + إضافي
بغداد	جزئي حقيقي	جزئي إضافي بالنسبة لـ ''المدينة''	جزئي حقيقي + إضافي

1. كل مفهوم يندرج تحت مفهوم أوسع منه يسمى جزئيًا إضافيًا.
2. الجزئي الإضافي قد يكون:
   - بنفسه جزئيًا حقيقيًا (مثل: زيد).
   - أو بنفسه كليًا (مثل: الإنسان).
3. كل جزئي حقيقي هو بالضرورة جزئي إضافي (لأنه يندرج تحت مفهوم أوسع كـ''الإنسان'').
4. ليس كل جزئي إضافي جزئيًا حقيقيًا (لأن بعض الجزئيات الإضافية هي كليات، مثل ''الإنسان'' بالنسبة إلى ''الحيوان'').

الخلاصة بالجدول

(مخطط للجزئي الإضافي)

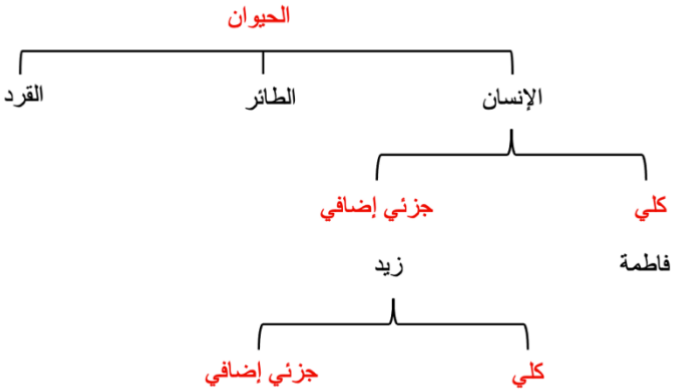

أقسام المفهوم الكلي بحسب طبيعة انطباقه على مصاديقه

ينقسم الكلي إلى قسمين:

1 – الكلي المتواطيء

المعنى اللغوي:

- مأخوذ من التواطؤ أي الاتفاق والتوافق. يقال: ''تواطأ القوم على الأمر'' أي اتفقوا عليه.

المعنى الاصطلاحي:

- هو الكلي الذي ينطبق على جميع مصاديقه بالتساوي، أي بلا تفاوت بينهم في حقيقة المعنى.

التوضيح:

- مثل: مفهوم الإنسان.
  - هذا المفهوم ينطبق على محمد، حسن، فاطمة... الخ.
  - ولكن إنسانية محمد لا تزيد ولا تنقص عن إنسانية حسن أو فاطمة، بل الجميع مشتركون في حقيقة واحدة هي: ''الحيوان الناطق''.
- مثل: مفهوم الذهب عيار 24.
  - ينطبق على الخاتم المصنوع من ذهب 24، والقلادة المصنوعة منه، بنفس الدرجة.
  - فكلها ذهب عيار 24 بلا تفاوت.

الخلاصة:

- الكلي المتواطيء = المساواة في الانطباق.
- أمثلة: الإنسان، الذهب الخالص، الماء النقي.

2 – الكلي المشكك

المعنى اللغوي:

- من الشك، أي التردد بين النفي والإثبات.
- استُعمل هنا بمعنى: الانطباق مع تفاوت واختلاف بين المصاديق.

المعنى الاصطلاحي:

- هو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت، أي لا يكون انطباقه عليها على حد سواء، بل تختلف مراتبه قوةً وضعفًا، أو شدةً وضعفًا، أو تقدمًا وتأخرًا.

التوضيح:

- مثل: البياض.
  - ينطبق على الثلج، وعلى الورقة، وعلى الجدار.
  - لكنه لا ينطبق عليها بالتساوي: بياض الثلج أشد من بياض الورقة، وبياض الورقة أشد من بياض الجدار.

- مثل: الوجود.
  - وجود الله تعالى أولى وأقوى من وجود المخلوق.
  - وجود العلة أسبق من وجود المعلول: وجود النار متقدم على وجود الاحتراق.
- مثل: النور.
  - نور الشمس أقوى من نور المصباح، ونور المصباح أقوى من نور الشمعة، ومع ذلك يصدق على الكل أنه "نور".

الخلاصة:

- الكلي المشكك = التفاوت في الانطباق (بالشدة والضعف، أو الكمال والنقص).
- أمثلة: البياض، الوجود، النور، الحرارة.

الوجه	الكلي المتواطيء	الكلي المشكك
كيفية الانطباق	بالتساوي تمامًا	بالتفاوت والاختلاف
الأمثلة	الإنسان، الذهب، الماء	البياض، الوجود، النور
المراتب	لا مراتب فيه، المعنى واحد في الجميع	فيه مراتب: قوي وضعيف، كامل وناقص

النِّسَب الأربع

التمهيد:

- عرفنا أن الكلي: هو المفهوم القابل للانطباق على أفراد كثيرين.
- فإذا كان عندنا مفهومان كليان (مثل: إنسان، وحيوان)، وأردنا أن نعرف العلاقة بينهما من خلال المصاديق التي يصدق كل واحد منهما عليها، فهنا لا يخرج الأمر عن أربع صور فقط لا خامس لها.
- هذه الصور الأربع تُسمى عند المناطقة: النِّسَب الأربع.

النسبة الأولى: التساوي (التساوي في الصدق)

- التعريف: أن ينطبق كل واحد من الكليين على نفس المصاديق تمامًا، بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر.
- مثال:
  - الإنسان = الحيوان الناطق.
  - كل ما يصدق عليه "إنسان" يصدق عليه "حيوان ناطق"، والعكس صحيح.

- الخلاصة: الكليان متساويان تمامًا في المصاديق.

النسبة الثانية: العموم والخصوص المطلق

- التعريف: أن يكون أحد الكليين أوسع من الآخر، فينطبق على جميع مصاديق الآخر وعلى غيرها أيضًا.
- مثال:
  - الحيوان أوسع من الإنسان.
  - كل إنسان هو حيوان، لكن ليس كل حيوان إنسانًا (فالحصان حيوان وليس إنسانًا).
- الخلاصة: أحد الكليين أعمّ والآخر أخصّ، والعلاقة بينهما: عموم وخصوص مطلق.

النسبة الثالثة: العموم والخصوص من وجه

- التعريف: أن يشترك الكليان في بعض المصاديق، ويتميز كل واحد منهما بمصاديق أخرى لا يشارك فيها الآخر.
- مثال:
  - الإنسان والكاتب.
  - بعض الأفراد يجتمع فيهما الوصفان: (إنسان كاتب).

- بعض الأفراد يصدق عليه أحدهما دون الآخر: (الحمار حيوان لكنه ليس إنسانًا، والطفل إنسان لكنه ليس كاتبًا).
- الخلاصة: يوجد بينهما قدر مشترك (من وجه)، ويوجد لكل منهما خصوصية.

النسبة الرابعة: المباينة الكلية (التباين)

- التعريف: أن لا يشترك الكليان في أي مصداق، فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر أبدًا.
- مثال:
  - الإنسان والحجر.
  - لا يوجد شيء يكون في نفس الوقت إنسانًا وحجرًا.
- الخلاصة: كل كلي له مصاديق خاصة به لا علاقة لها بمصاديق الآخر.

جدول تلخيصي للنِّسَب الأربع

النسبة	التعريف	المثال	العلاقة بالمصاديق
التساوي	كل مصاديق الأول هي مصاديق الثاني	الإنسان = الحيوان الناطق	تطابق تام
العموم والخصوص المطلق	أحدهما أوسع من الآخر	الحيوان والإنسان	الأعم يشمل الأخص وزيادة

العموم والخصوص من وجه	بينهما قدر مشترك ولكل منهما خصوصية	الإنسان والكاتب	اشتراك جزئي وتمايز جزئي
المباينة الكلية	لا يشتركان في أي مصداق	الإنسان والحجر	لا اشتراك أبدًا

نسبة التساوي

التعريف:

نسبة التساوي هي العلاقة التي تقع بين كليين بحيث ينطبق كل منهما على جميع مصاديق الآخر تمامًا، فلا يوجد تفاوت أو استثناء بينهما.

الشرطان اللازمان لتحقيق نسبة التساوي بين مفهوميْن (ج) و(د):

1. ينطبق مفهوم (ج) على جميع مصاديق مفهوم (د).
2. ينطبق مفهوم (د) على جميع مصاديق مفهوم (ج).

مثال توضيحي:

- النظر إلى مفهومي الإنسان والناطق:
  - مصاديق مفهوم الإنسان: زيد، سعاد، خالد، ... إلخ.
  - مصاديق مفهوم الناطق: زيد، سعاد، خالد، ... إلخ.

ملاحظة الانطباق:

1. كل مصاديق الإنسان تنطبق على مصاديق الناطق.
2. كل مصاديق الناطق تنطبق على مصاديق الإنسان.

الاستنتاج:

- بما أن كلا المفهومين ينطبقان على نفس المصاديق بلا زيادة أو نقصان، فإن النسبة بين الإنسان والناطق هي نسبة التساوي.

- يمكن تمثيل هذه النسبة بصريًا عبر دائرتين متطابقتين تعبران عن تطابق المصاديق تمامًا.

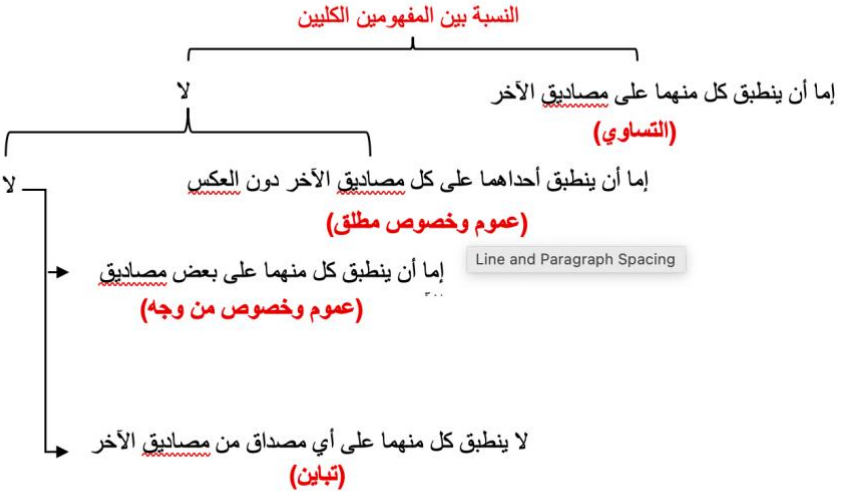

نسبة التباين

التعريف:

نسبة التباين هي العلاقة التي تقع بين كليين بحيث لا ينطبق كل واحد منهما على أي مصداق من مصاديق الآخر، أي أنه لا يوجد بينهما أي مصداق مشترك.

الشرطان اللازمان لتحقيق نسبة التباين بين مفهومَيْن (ج) و(د):

1. لا ينطبق المفهوم (ج) على أي مصداق من مصاديق المفهوم (د).
2. لا ينطبق المفهوم (د) على أي مصداق من مصاديق المفهوم (ج).

مثال توضيحي:

- النظر إلى مفهومي الحيوان والحجر:
  - مصاديق مفهوم الحيوان: الفرس، الطائر، الأسد، ... إلخ.
  - مصاديق مفهوم الحجر: الصوان، الكلس، الفيروز، ... إلخ.

ملاحظة الانطباق:

1. الحيوان لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق الحجر.
2. الحجر لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق الحيوان.

الاستنتاج:

- بما أنه لا يوجد أي مصداق مشترك بين المفهومين، فإن النسبة بين الحيوان والحجر هي نسبة التباين.
- يمكن تمثيل هذه النسبة بصريًا عبر دائرتين منفصلتين تمامًا لا يشترك بينهما أي عنصر، مما يعكس عدم وجود أي تقاطع بين المصاديق

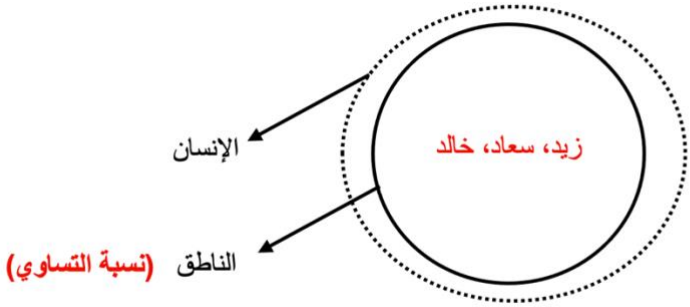

نسبة العموم والخصوص المطلق

تُعرَّف هذه النسبة بأنّها العلاقة التي تقع بين مفهومين كليين، بحيث ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر، في حين لا ينطبق الآخر إلا على بعض مصاديق الأول. وبعبارة أخرى، لدينا في هذه النسبة مفهوم واسع يشمل جميع أفراد المفهوم الثاني إضافةً إلى أفراد

آخرين لا يشملهم المفهوم الثاني، بينما المفهوم الضيّق لا ينطبق إلا على بعض أفراد المفهوم الواسع.

ومن الناحية المنطقية يمكن تشبيه المفهوم الواسع بالمجموعة الكلية في علم الرياضيات، في حين يُمثِّل المفهوم الضيّق مجموعة جزئية داخلة في تلك المجموعة الكبرى. ولهذا يُطلق على المفهوم الأول صفة ''الأعم''، بينما يُوصف المفهوم الثاني بأنّه ''الأخص''.

وتتحقق نسبة العموم والخصوص المطلق بين مفهومين (ج) و(د) إذا تحققت الشرطان الآتيان:

1. انطباق المفهوم (ج) على جميع مصاديق المفهوم (د).
2. عدم انطباق المفهوم (د) على بعض مصاديق المفهوم (ج).

مثال توضيحي:

العلاقة بين مفهوم الإنسان ومفهوم الشاعر.

- مصاديق الإنسان: زيد، سعاد، محمد، المتنبي، الكميت.
- مصاديق الشاعر: المتنبي، الكميت.

نلاحظ الآتي:

1. إن مفهوم الإنسان ينطبق على جميع مصاديق الشاعر، فالمتنبي إنسان وكذلك الكميت.
2. إن مفهوم الشاعر لا ينطبق على بعض مصاديق الإنسان مثل: زيد، سعاد، محمد، إذ إنهم بشر لكنهم ليسوا شعراء.

وعليه، تُوصَف العلاقة بين مفهومي الإنسان والشاعر بأنّها نسبة العموم والخصوص المطلق، ويُقال: إنّ مفهوم الإنسان أعم مطلقًا من مفهوم الشاعر، لأنّ كل شاعر إنسان، ولكن ليس كل إنسان شاعر.

ويمكن تصوير هذه العلاقة بمخطط دائرتين: دائرة كبرى تمثّل المفهوم الأعم (الإنسان)، ودائرة أصغر داخلها تمثّل المفهوم الأخص (الشاعر)

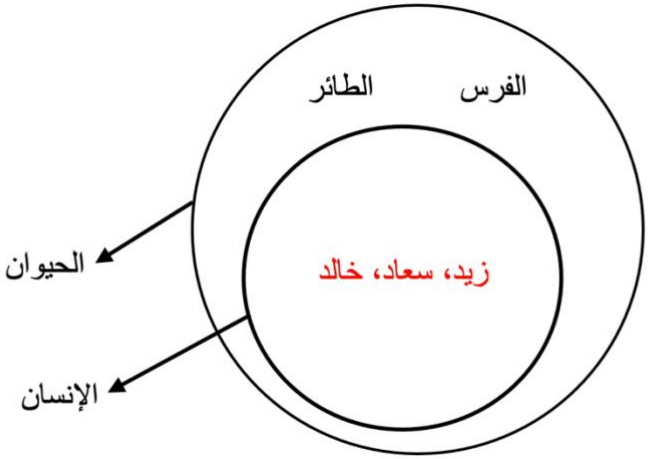

نسبة العموم والخصوص من وجه

تُعرَّف هذه النسبة بأنّها العلاقة القائمة بين مفهومين كليين، بحيث ينطبق كل منهما على بعض مصاديق الآخر، ويفترق كل منهما أيضًا في الانطباق على مصاديق أخرى.

وبناءً على ذلك، فإنّ هذه النسبة تقتضي وجود ثلاث مجموعات من المصاديق:

1. مجموعة مشتركة: تنطبق عليها المفاهيم الكلية معًا (المفهوم الأول والمفهوم الثاني).
2. مجموعة خاصة بالمفهوم الأول: ينطبق عليها المفهوم الأول فقط دون المفهوم الثاني.
3. مجموعة خاصة بالمفهوم الثاني: ينطبق عليها المفهوم الثاني فقط دون المفهوم الأول.

وعليه، تتحقق نسبة العموم والخصوص من وجه بين المفهومين الكليين (ج) و(د) إذا صدقت العبارات الآتية:

1. وجود مصداق واحد ـ على الأقل ـ يصدق عليه المفهومان معًا.
2. وجود مصداق واحد ـ على الأقل ـ يصدق عليه المفهوم (ج) دون (د).
3. وجود مصداق واحد ـ على الأقل ـ يصدق عليه المفهوم (د) دون (ج).

مثال توضيحي:

العلاقة بين الحيوان والأبيض.

- من مصاديق الحيوان: الطائر الأبيض، الغراب الأسود. فالطائر الأبيض حيوان، وكذلك الغراب الأسود.
- من مصاديق الأبيض: الطائر الأبيض، الورقة البيضاء، الثلج. فالطائر الأبيض أبيض، وكذلك الورقة البيضاء والثلج.

نلاحظ أنّ الشروط الثلاثة متحققة:

1. الطائر الأبيض مصداق مشترك ينطبق عليه كل من مفهوم الحيوان ومفهوم الأبيض.
2. الغراب الأسود مصداق يختص بمفهوم الحيوان دون الأبيض.
3. الثلج مصداق يختص بمفهوم الأبيض دون الحيوان.

إذن، العلاقة بين المفهومين (الحيوان) و(الأبيض) هي نسبة العموم والخصوص من وجه.

التصوير البياني: يمكن تمثيل هذه النسبة بمخطط دائرتين متقاطعتين:

- تمثل منطقة التقاطع المصاديق المشتركة بين المفهومين.
- يمثّل الجزء غير المتقاطع من كل دائرة المصاديق التي ينفرد بها ذلك المفهوم عن الآخر.

ملاحظة: لا يُشترط أن تكون المصاديق متوزعة على ثلاث مجموعات كبيرة، بل يكفي لصدق النسبة وجود مصداق واحد مشترك، وآخر يختص بالمفهوم الأول، وثالث يختص بالمفهوم الثاني

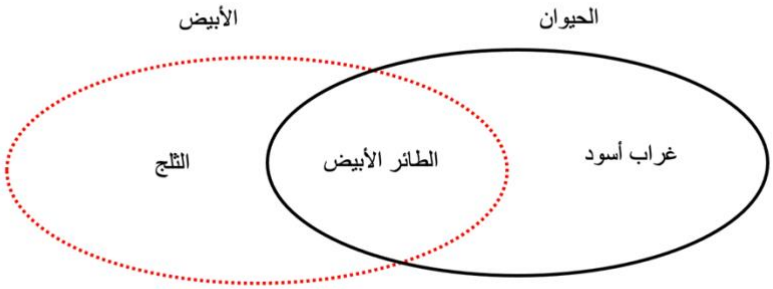

الكليات الخمسة

بعد أن بيَّنا في المباحث السابقة أنّ المفهوم الكلي هو: المفهوم القابل للانطباق على أكثر من مصداق واحد، ودرسنا ضمن ذلك العلاقات التي تقوم بين المفاهيم الكلية بعضها مع بعض، فيما عُرف بـ النِسَب الأربع، فإننا ننتقل الآن إلى دراسة جانب آخر من البحث، وهو: العلاقة بين المفهوم الكلي وأفراده (مصاديقه).

ولأجل توضيح هذه العلاقة نذكر بعض الأمثلة لمفاهيم كلية وما يندرج تحتها من أفراد:

مفهوم الإنسان: ومن أفراده (زيد، عمرو، سعاد).

مفهوم الحيوان: ومن أفراده (الأسد، الفرس، الطائر).

مفهوم الشجر: ومن أفراده (النخلة، التفاحة، السرو).

ومن خلال هذه الأمثلة يمكننا أن نميّز بين الكلي بما هو مفهوم عام، وبين الجزئيات التي تمثّل مصاديقه الخارجية. وبذلك يتّضح الفرق بين دراسة العلاقات بين الكليات بعضها ببعض (كما في النسب الأربع)، وبين دراسة العلاقة بين الكلي ومصاديقه، حيث نكون أمام اتجاه آخر من البحث المنطقي

إذا تأملنا العلاقة بين المفهوم الكلي وأفراده (مصاديقه)، لوجدنا أن الكلي بالنظر إلى فرده لا يخرج عن حالتين أساسيتين:

- إما أن يكون الكلي ذاتيًا لذلك الفرد.
- وإما أن يكون عرضيًا لذلك الفرد.

ولأجل أن يتضح هذا التقسيم، لا بد أولًا من بيان المقصود بكل من الكلي الذاتي والكلي العرضي:

1. الكلي الذاتي:

هو الكلي الذي يدخل في حقيقة الفرد وماهيته، بحيث لا يمكن تصور الفرد ولا تعريفه إلا به. فالذاتي مقوِّم لماهية الفرد، ككون الإنسان كليًا ذاتيًا بالنسبة إلى زيد، لأن زيدًا لا يمكن أن يكون فردًا حقيقيًا إلا بكونه داخلًا في جنس الإنسان.

2. الكلي العرضي:

هو الكلي الذي لا يدخل في حقيقة الفرد وماهيته، بل يكون أمرًا خارجًا عن ذاتيته، يمكن أن يطرأ عليه أو يزول من غير أن يختل وجوده أو حقيقته. فمثال ذلك: كون الشاعر كليًا عرضيًا بالنسبة إلى المتنبي، إذ إن المتنبي لو لم يكن شاعرًا لظل فردًا من أفراد الإنسان.

وبهذا يظهر أنّ الكلي إذا نسبناه إلى فرده قد يكون جزءًا من ماهيته فيكون ذاتيًا، وقد يكون أمرًا زائدًا على الماهية فيكون عرضيًا

الكلي الذاتي

الكلي الذاتي هو: الكلي الذي يُعدّ تمام حقيقة الفرد أو جزءًا من حقيقته.

توضيح ذلك

- عندما ننسب زيدًا إلى الإنسان، نجد أن الكلي (إنسان) هو تمام حقيقة زيد، أي أنّ إنسانية زيد تمثّل حقيقته التامة المستقلة. ولذا فإن الإنسان بالنسبة إلى زيد حقيقة كاملة.
- أما إذا نسبنا الإنسان إلى الحيوان، فالكلي (حيوان) لا يمثّل تمام حقيقة الإنسان، بل هو جزء منها؛ لأن تحليل مفهوم الإنسان يكشف عن كونه مركبًا من (الحيوانية + الناطقية). فالإنسان إذن: حيوان ناطق.
  - ومن هنا، فالحيوان جزء من حقيقة الإنسان.
  - وكذلك الناطق جزء من حقيقته.
- وعليه، إذا نسبنا الإنسان إلى (الناطق) نجد أن (الناطق) أيضًا كلي ذاتي للإنسان، لأنه أحد مقوّمات ماهيته.

إذن:

- إذا كان الكلي تمام حقيقة الأفراد (كـ الإنسان بالنسبة إلى زيد وخالد)، فهو كلي ذاتي.
- وإذا كان الكلي جزءًا من حقيقة الأفراد (كـ الحيوان بالنسبة إلى الإنسان، أو الناطق بالنسبة إلى الإنسان)، فهو أيضًا كلي ذاتي.

ضابط الكلي الذاتي

المقصود بالكلي الذاتي هو: الكلي الذي تتقوّم به ذات الأفراد، أي إنّ سلب هذا الكلي عن الفرد يوجب سلب حقيقة الفرد نفسها.

- فلو سلبنا الإنسانية من زيد، لانعدمت حقيقة زيد.
- ولو سلبنا الحيوانية من الإنسان، لما بقي للإنسان وجود؛ لأنه مركب من الحيوانية والناطقية. وزوال أحد أجزاء المركب يستلزم زوال المركب كله.
- وكذلك الحال مع الناطقية، فبانتفاء الناطقية ينتفي الإنسان.

أقسام الكلي الذاتي

ينقسم الكلي الذاتي إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

1. النوع
   - هو الكلي الذي يمثل تمام حقيقة الأفراد المتكثرة بالعدد فقط.
   - مثال: الإنسان كلي نوعي ينطبق على زيد وسعيد وفاطمة... إلخ. فجميع هذه الأفراد يشتركون في تمام حقيقة واحدة هي (الحيوانية الناطقية).
   - ومثله الفرس: فهو نوع ينطبق على أفراد متعددة (فرس زيد، فرس عمرو...) ويعبّر عن تمام حقيقتهم المشتركة وهي (الحيوانية الصاهلية).
2. الجنس
   - هو الكلي الذي يمثل جزءًا مشتركًا من حقيقة الأنواع المختلفة.
   - مثال: الإنسان، الفرس، الطير؛ كل واحد منها نوع مستقل، لكنّها تشترك جميعًا في الحيوانية، التي تعني: (جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة).

- فالحيوانية جزء من حقيقة كل نوع منها، ولذا فـ الحيوان جنس لهذه الأنواع.
- وعليه، يُقال: الجنس هو تمام ما تشترك فيه الأنواع المختلفة، ويكون مقوِّمًا لها.

3. الفصل

- هو الكلي الذي يمثل جزء الحقيقة الذي يميز النوع عن غيره من الأنواع المشاركة له في الجنس.
- مثال: الإنسان، الفرس، الطير؛ كلهم يشتركون في جنس واحد هو الحيوان. لكن يتميّز الإنسان بـ الناطقية، والفرس بـ الصاهلية، والطير بـ التغريد.
- فالناطق، والصاهل، والمغرّد: كلها فصول تميّز الأنواع عن بعضها.
- وعليه، يُقال: الفصل هو الجزء الذاتي المميز للنوع عن سائر الأنواع المشتركة معه في الجنس.

النتيجة

يتضح أن الكليات الذاتية ثلاثة:

1. الجنس: جزء مشترك بين الأنواع.

2. الفصل: جزء مميّز يميز كل نوع عن غيره.
3. النوع: تمام الحقيقة المستقلة التي تتكون من الجنس + الفصل.

وعليه، فالكلي الذاتي يُطلق على:

- ما كان تمام حقيقة الأفراد (النوع).
- أو ما كان جزءًا من حقيقتهم، سواء كان مشتركًا مع غيره (الجنس) أو مميزًا له (الفصل).

ملاحظات هامة:

- الفرق بين الجنس والعرض العام يكمن في أن الجنس مقوِّم للماهية، بخلاف العرض العام الذي لا يقوّم الماهية.
- الفرق بين الفصل والخاصة هو أن الفصل مقوم ذاتي، بينما الخاصة عرضية ملازمة

الكلي العرضي

تعريفه

الكلي العرضي هو: الكلي الذي يكون وصفًا للحقيقة بعد تمام تقوّمها، دون أن يكون جزءًا من ذاتها أو مقوِّمًا لها.

توضيح ذلك

- إنّ الماهية (الحقيقة) بعد أن تتركب من أجزائها الذاتية (الجنس والفصل) تكتمل حقيقتها وتُصبح موجودة بالفعل.
- بعد ذلك يمكن أن تُوصَف بأوصاف أخرى زائدة على حقيقتها، وهذه الأوصاف ليست مقومات ذاتية لها، بل هي عوارض تلحقها.
- فإذا سُلِبت هذه الأوصاف العرضية، تبقى الحقيقة على حالها من غير أن تزول، لأن مقوماتها الذاتية لم تنتفِ.

مثال توضيحي (تقريب ذهني)

- الجدار يتكوّن من الطابوق والإسمنت. فهاتان المادتان هما مقومات حقيقته، بحيث لو فقد الجدار الطابوق أو الإسمنت، لما بقي جدار أصلًا.
- لكن بعد أن يُبنى الجدار، لو صُبغ باللون الأبيض، قيل: هذا جدار أبيض.
  - صفة الأبيض هنا وصف زائد على ذات الجدار، وليس جزءًا من مقوّماته.
  - فإذا أُزيل اللون، يزول وصف البياض، لكن الجدار يبقى جدارًا لأنه ما زال محتفظًا بمقوماته الأصلية (الطابوق والإسمنت).

كذلك الحال مع الكليات العرضية؛ فهي أوصاف تلحق بالماهية بعد تمام تقوّمها بجنسها وفصلها. فإذا زالت لم تزل الماهية بزوالها، بل تبقى الماهية موجودة. ولهذا وُصفت بأنها عرضية، أي زائدة على الذات وليست جزءًا منها.

أمثلة على الكلي العرضي

1. الضاحك:
   - يقال: الإنسان ضاحك.
   - الضحك وصف يلحق بالإنسان، لكنه ليس جزءًا من حقيقته؛ إذ لو فُقد الضحك، يبقى الإنسان إنسانًا.
2. الماشي:
   - يقال: الحيوان ماشٍ.
   - المشي وصف يلحق بالحيوان، لكنه ليس من مقومات الحيوان؛ لأن الحيوان يتقوم بذاته بـ (جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة).
   - فإذا لم يمشِ الحيوان، لا يزول عنه كونه حيوانًا.

ضابط الكلي العرضي

- هو الكلي الذي إذا سُلب عن الماهية لم يوجب سلبها أو فنائها.
- بخلاف الكلي الذاتي الذي إذا سُلب عن الماهية انتفت الماهية نفسها.

أقسام الكلي العرضي

قسّم المناطقة الكلي العرضي إلى قسمين:

1. العَرض العام

- هو الكلي الذي يعرض للماهية ويشترك فيه جميع أفرادها، بل قد يشترك فيه مع أنواع أخرى.
- مثال: الماشي يصدق على الحيوان كله (إنسان، فرس، طير...) بل قد يصدق على غير الحيوان أحيانًا.
- ضابطه: أنه وصف عام، لا يختص بنوع واحد.

2. الخاصة

- هي الكلي الذي يعرض للماهية ويختص بنوع واحد، بحيث لا يوجد في غيره.
- مثال: الضاحك خاص بالإنسان، فلا يصدق على غيره من الحيوانات.
- ضابطها: أنها وصف ملازم لنوع معين لا يتعداه.

خلاصة

- الكليات العرضية أوصاف زائدة على الذات بعد تمام تقوّمها.
- زوالها لا يؤدي إلى زوال الماهية، ولذلك سُمّيت عرضية.
- وهي قسمان:

1. العرض العام: يعرض للماهية ويشترك فيه غيرها (كالماشي).
2. الخاصة: يعرض للماهية ويختص بها دون غيرها (كالضاحك للإنسان).

الفرق بين الكلي الذاتي والعرضي:

- الكلي الذاتي: إذا سُلب عن الماهية انتفت الماهية (كالناطق للإنسان).
- الكلي العرضي: إذا سُلب عن الماهية لم تنتفِ الماهية (كالضاحك للإنسان)

الكلي العرضي وأقسامه

تعريف الكلي العرضي

الكلي العرضي هو: الكلي الذي يطرأ وصفًا على الماهية بعد تمام تقوّمها بجنسها وفصلها، فلا يكون داخلاً في ذاتها، وزواله لا يوجب زوال الماهية.

أقسام الكلي العرضي

ينقسم الكلي العرضي إلى قسمين:

1- الخاصة (العرض الخاص)

- هي الكلي الذي يعرض لـ موضوع واحد فقط ولا يتعدّاه إلى غيره.
- أي: هو الوصف الذي يختص بنوع معين دون غيره من الأنواع.
- أمثلة:
  - الضاحك: خاص بالإنسان.
  - الشاعر: يصدق على الإنسان فقط.

- الفيلسوف: لا ينطبق إلا على الإنسان.
- لذلك قيل: الخاصة هي ''العرض الملازم لنوع واحد''.

2- العرض العام (العرضي العام)

- هو الكلي الذي يعرض لـ موضوعات متعددة من أنواع مختلفة.
- أي: هو الوصف الذي يصدق على الإنسان وغيره من الأنواع.
- أمثلة:
  - الماشي: يصدق على الإنسان، الفرس، الأسد، الفيل... إلخ.
  - المتنفس: يصدق على الإنسان وسائر الحيوانات.
  - النائم: يصدق على أنواع متعددة من الكائنات.

ملاحظة مهمة

العرض الواحد قد يكون:

- عرضًا عامًا بالنسبة لشيء.
- وخاصة بالنسبة لشيء آخر.

مثال:

- الماشي:
  - بالنسبة للإنسان: عرض عام، لأنه يصدق على الإنسان وغيره من الحيوانات.
  - بالنسبة للحيوان: خاصة، لأنه وصف يختص بالحيوان وحده دون غيره (كالنبات أو الجماد).

وعليه، فالعبرة في التمييز بين "الخاصة" و"العرض العام" ترجع إلى النظر في الموضوع الذي يعرض له الوصف.

الخلاصة في الكليات الخمسة

يتبيّن أن الكليات تنقسم إلى:

1. ذاتيّة: وتشمل (الجنس، الفصل، النوع).
2. عرضيّة: وتشمل (الخاصة، العرض العام).

تقسيم الجنس

تعريف الجنس

الجنس هو: الكلي الذي يصدق على أنواع مختلفة، متفقة في الحقيقة، ومختلفة بالفصول.

أقسامه:

1. الجنس القريب:
   - هو أقرب جنس إلى النوع مباشرة.
   - مثال:
     - ‘‘الحيوان’’ جنس قريب للإنسان، لأن الإنسان يندرج تحته مباشرة.
2. الجنس البعيد:
   - هو ما يكون أعلى من الجنس القريب، ولا يندرج تحته النوع مباشرة.
   - مثال:
     - بالنسبة للإنسان:
       - ‘‘الجسم النامي’’ جنس بعيد.
       - ‘‘الجسم’’ جنس أبعد.

- ‘‘الجوهر’’ أبعد الأجناس.

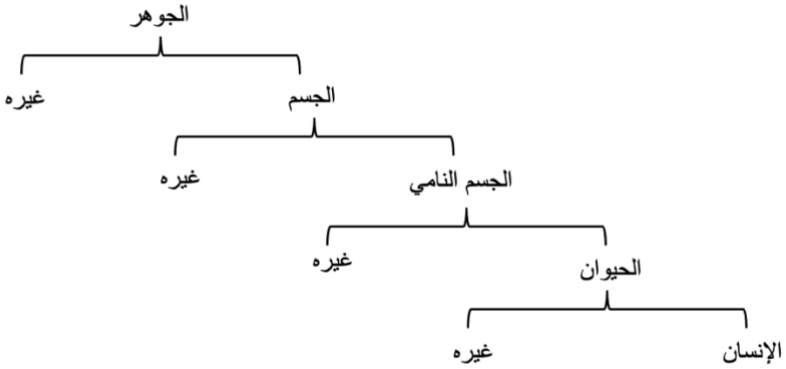

توضيح بالسلسلة الهرمية:

فالإنسان أقرب أجناسه: ‘‘الحيوان’’.

أما ‘‘الجسم النامي’’ و’’الجسم’’ و’’الجوهر’’ فهي أجناس بعيدة بالنسبة له.

ملاحظة منهجية: كما ورد في الهامش الذي أضفته:

التقييد بكون ‘‘الخاصة’’ ما يعرض لنوع واحد، و’’العرض العام’’ ما يعرض لأنواع متعددة، ليس دقيقًا إذا أخذنا ‘‘النوع’’ بالمعنى الضيق، إذ قد يكون العرض خاصًا بجنس (كالمشي للحيوان) أو عامًا لجنس (كالتنفس للنبات). لذلك الصحيح أن يُقال:

- الخاصة: ما يختص بموضوع واحد.
- العرض العام: ما يعرض على موضوعات متعددة

تقسيم الفصل

الفصل البعيد: وهو ما قع عد الفصل القرب ،مثل: (الحساس المتحرك الإرادة) – الذي هو فصل لنوع الحيوان – الإضافة إلى الإنسان.

تعريف الفصل

الفصل هو: الكلي الذي يميز نوعًا ما عن غيره من الأنواع المشاركة له في الجنس.

- مثال: الناطق فصل للإنسان؛ لأنه يميزه عن بقية الأنواع التي تشترك معه في جنس الحيوان، كالفرس والطير والسمك.
- ومثال آخر: الحساس المتحرك بإرادة فصل للحيوان؛ لأنه يميزه عن النبات الذي يشاركه في جنس الجسم النامي.

أقسام الفصل

ينقسم الفصل إلى قسمين:

1. الفصل القريب

- هو الفصل الأقرب إلى النوع، أي الذي يميزه عن الأنواع الأخرى المشاركة له في الجنس القريب.
- مثال: ‘‘الناطق’’ فصل قريب للإنسان؛ لأنه يميزه عن الفرس والطير والسمك التي تشاركه في جنس ‘‘الحيوان’’.

2. الفصل البعيد

- هو الفصل الأعلى رتبةً من الفصل القريب، أي الذي يميز الجنس الأعلى (الأبعد) الذي يندرج تحته النوع.
- مثال: ‘‘الحساس المتحرك بإرادة’’ فصل بعيد بالنسبة إلى الإنسان؛ لأنه يميز الحيوان (جنس الإنسان) عن النبات، في جنس أعلى هو ‘‘الجسم النامي’’.
- وكذلك فصول ‘‘الجسم النامي’’ و’’الجسم’’ و’’الجوهر’’ تُعد فصولًا بعيدة بالنسبة إلى الإنسان.

السلسلة التوضيحية للأجناس والفصول

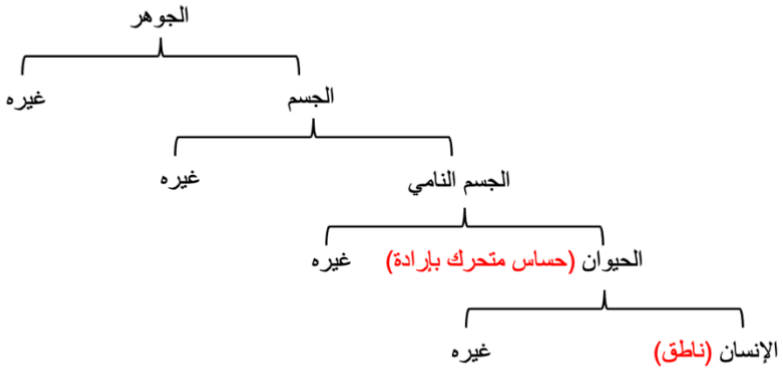

نلاحظ أن:

- ‘‘الناطق’’ فصل قريب للإنسان.
- ‘‘الحساس المتحرك بإرادة’’ فصل بعيد بالنسبة إلى الإنسان، لأنه فصل لجنسه (الحيوان).
- وما فوق الحيوان من أجناس وفصول (كفصل الجسم النامي وفصل الجسم) هي فصول بعيدة أيضًا للإنسان.

ملاحظة هامة حول النوع

قد يُقال: كيف يكون ‘‘الحيوان’’ تارة جنسًا، وتارة نوعًا كما جاء في النص؟

الجواب: إن للنوع اصطلاحين:

1. النوع الحقيقي

- هو الكلي الذي يصدق على جزئيات متفقة في الحقيقة والماهية.
- مثال: الإنسان نوع حقيقي؛ لأنه يصدق على أفراده من الجزئيات (علي، حسن، زينب...).

2. النوع الإضافي

- هو كل كلي يعلوه جنس، سواء أكان ما تحته جزئيات أم كليات.
- مثال:
  - الإنسان نوع إضافي لأنه تحته أفراد (جزئيات) وفوقه جنس هو ''الحيوان''.
  - الحيوان نفسه نوع إضافي، لأنه فوقه جنس هو ''الجسم النامي''، وإن كان الحيوان جنسًا للإنسان.
  - الجسم النامي أيضًا نوع إضافي لأنه فوقه جنس هو ''الجسم''.

إذن:

- الإنسان: نوع حقيقي + نوع إضافي.

- الحيوان: جنس بالنسبة للإنسان، لكنه نوع إضافي بالنسبة للجسم النامي.
- الجسم النامي: جنس للحيوان، لكنه نوع إضافي بالنسبة للجسم.

ولهذا قال المصنف:

الفصل البعيد للإنسان هو الفصل الذي يكون فصلًا لنوع الحيوان (باعتباره نوعًا إضافيًا بالنسبة للإنسان)

التعريف

إنّ ما تقدّم من أبحاث لم يكن سوى تمهيدٍ للدخول في مبحث التعريف، إذ قد ذكرنا في المقدّمة أنّ موضوع علم المنطق يتمحور حول التعريف و الاستدلال و مناهج البحث. وبما أنّ التعريف يمثّل الركن الأوّل لهذا الموضوع، فإنّ أهميته تتجلّى في كونه الوسيلة التي يحصل بها الإدراك التصوّري الصحيح. فهناك تصوّرات لا يمكن أن تنعقد في الذهن إلا عبر التعريف، ومن هنا تبرز ضرورة الوقوف على حقيقته، والطرق السليمة في صياغته، والشروط التي ينبغي أن تتوافر فيه ليكون تعريفاً جامعاً ونافعاً.

الحمل

قبل الدخول مباشرة في مباحث التعريف، لا بد من الوقوف عند معنى الحمل، لأنّ عملية التعريف تقوم على حمل المعرِّف على المعرَّف. فما المقصود من الحمل في الاصطلاح المنطقي؟

الحمل هو: إثبات الاتحاد بين شيئين بنحوٍ من أنحاء الاتحاد. فعندما نقول: زيد قائم، يكون المراد أنّ صفة القيام متّحدة مع زيد. وكذلك إذا قلنا: الإنسان حيوان ناطق، فالمقصود أنّ مفهوم الإنسانية متّحد مع مفهوم الحيوانية الناطقة؛ فالإنسانية هي الحيوانية الناطقة، والحيوانية الناطقة هي عين الإنسانية.

وعليه، يتكوّن الحمل من ثلاثة عناصر أساسية:

1. الموضوع: وهو ما يُحكَم عليه. ففي المثال الأول (زيد قائم) الموضوع هو زيد، حيث نسبنا إليه القيام. وفي المثال الثاني (الإنسان حيوان ناطق) الموضوع هو الإنسان.
2. المحمول: وهو ما يُحكَم به على الموضوع، أي المفهوم الذي نُسندُه إليه. ففي المثال الأول المحمول هو قائم، وفي المثال الثاني المحمول هو الحيوان الناطق.
3. الحمل: وهو الحكم بثبوت المحمول للموضوع، أي تقرير الاتحاد بينهما، أو بعبارة أخرى: هو التعبير عن الارتباط القائم بين الموضوع والمحمول بنحوٍ من أنحاء الاتحاد.

حقيقة التعريف

المقصود من التعريف هو: بيان حقيقة الشيء أو توضيح معناه. فعندما نسمع كلمةً ما ولا نعرف مراد المتكلّم منها، نسأله عن معناها، وقد يجيبنا بكلمة أخرى أوضح منها ومعروفة لدينا. على سبيل المثال: لو سمعنا كلمة مرقاة، وسألنا عن معناها، فأجيبنا بأنها سُلَّم، فإن هذا النحو من البيان يُسمّى التعريف اللفظي، وهو مجرد استبدال لفظ بآخر أوضح وأشهر منه، من دون أن يضيف معرفة جديدة للذهن. ذلك لأن معنى المرقاة — أي الأداة المستعملة للصعود — كان حاضرًا في أذهاننا مسبقًا، وما كنا نجهله هو مجرد دلالة اللفظ، لا حقيقة المعنى. ومن هنا، فهذا النوع من التعريف ليس هو المقصود في علم المنطق.

أمّا التعريف المقصود في المنطق فهو ذلك الذي يضيف تصورًا جديدًا لم يكن موجودًا من قبل في الذهن، وهو ما يُعرف بـ التعريف الحقيقي، وهو موضوع دراستنا هنا.

إذن، وظيفة التعريف في المنطق هي: نقل الذهن من حالة الجهل بالتصور إلى حالة العلم به، أي الانتقال من عدم إدراك الشيء إلى إدراكه. وهذا العلم (أي التصور) يمكن أن يتحقق على مستويين:

1. المستوى الأول: بيان حقيقة الشيء

وهو أرقى مستويات التعريف، حيث يُوضَّح كُنه الشيء وماهيته بحيث يتميّز عن جميع ما سواه. مثال ذلك: إذا سألنا عن قنطورس،(كائن نفسه حصان ونصفه

إنسان) ثم استطعنا أن نبيّن حقيقته كاملةً بما يميزها عن جميع النجوم الأخرى، نكون قد بلغنا أرقى مراتب التعريف. وهذا المستوى لا يتحقق إلا من خلال الحد التام.

2. المستوى الثاني: إيضاح معنى الشيء وتمييزه عن غيره

في هذا المستوى لا تُكشف حقيقة الشيء بكاملها، ولكن يُبيَّن ما يميّزه عن سائر الأشياء التي قد يلتبس بها. وهذا النحو من التعريف يحصل بواسطة الحد الناقص أو الرسم التام أو الناقص. مثال ذلك: إذا عرّفنا الإنسان بأنه حيوان ضاحك، فنحن لم نكشف عن تمام حقيقة الإنسان، ولكننا ميّزناه عن غيره من الحيوانات.

أمّا إذا لم يحقق التعريف أياً من هذين المستويين – فلا يُبيّن حقيقة المعرَّف ولا يُميّزه عن غيره – فإن هذا التعريف يُعدّ غير صحيح

أقسام التعريف

يقسّم المناطقة التعريف إلى أقسام متعددة بحسب العناصر الداخلة فيه، وأشهر هذه الأقسام أربعة: الحد التام، الحد الناقص، الرسم التام، والرسم الناقص، ولكل منها ضوابطه ومجاله المعرفي.

1 – الحد التام

الحد التام هو: تعريف الشيء بذكر جنسه القريب وفصله القريب.

مثال ذلك: إذا سُئلنا: ما الإنسان؟

نجيب: الإنسان حيوان ناطق.

فالإنسان هو المعرَّف (بفتح الراء وتشديدها)، وأما الحيوان الناطق فهو المعرِّف (بكسر الراء وتشديدها) أو التعريف. وفي هذا المثال، جُعل الإنسان معرفًا بجميع ذواته:

- جنسه القريب: الحيوان.
- فصله القريب: الناطق.

ومن ثمّ، فإن هذا التعريف يبيّن حقيقة الإنسان بيانًا تامًا؛ إذ إن حقيقة كل شيء مركبة من جنسه القريب وفصله القريب. ولهذا السبب يُعد الحد التام محققًا للمستوى الأول من التعريف، أي بيان حقيقة الشيء.

وسُمّي ''حدًا'' لأن كلمة الحد في اللغة تعني المنع؛ وهذا التعريف يمنع من دخول ما ليس بإنسان في مفهوم الإنسان. وسُمّي ''تامًا'' لأنه يشتمل على جميع ذاتيات المعرف.

2 – الحد الناقص

الحد الناقص هو: تعريف الشيء بذكر الجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب وحده.

مثاله: تعريف الإنسان بأنه جسم نامٍ ناطق؛ إذ ذُكر جنسه البعيد (الجسم النامي) وفصله القريب (الناطق). أو تعريف الإنسان بأنه ناطق فقط، وهو التعريف بالفصل القريب وحده.

في الحد الناقص، لم تُذكر جميع ذاتيات المعرف، بل اقتصر على بعضها؛ فهو إذن لا يحقق المستوى الأول من التعريف (بيان الحقيقة)، بل ينتمي إلى المستوى الثاني، أي تمييز الشيء عما عداه. فالذي يميز الإنسان هنا هو الفصل القريب (الناطق)، وهو من ذاتياته.

وسُمّي ''حدًا'' لأنه يمنع من دخول غير الإنسان بفضل ذكر المميز الذاتي، وسُمّي ''ناقصًا'' لأنه لم يشتمل على جميع ذاتيات المعرف.

3 – الرسم التام

الرسم التام هو: تعريف الشيء بالجنس القريب والخاصة.

مثاله: الإنسان هو حيوان ضاحك.

- الحيوان: الجنس القريب.

- الضاحك: خاصة من خواص الإنسان.

والرسم التام لا يكشف حقيقة المعرف كاملة؛ لأنه لم يذكر فصله القريب، ولكنه يميز المعرف عن غيره عبر خاصة من خواصه. لذلك يُصنّف في المستوى الثاني من التعريف (التمييز لا الكشف التام).

وسُمّي ''رسمًا'' لأن الرسم في اللغة بمعنى الأثر، والخاصة من لوازم المعرف وآثاره. فالضحك مثلًا أثر لازم للإنسان يختص به، لذا استعمل للتمييز. وأُضيف إليه وصف ''تام'' لمشابهته الحد التام من حيث اشتماله على الجنس القريب.

ما يُلحق بالرسم التام: التعريف بالمثال

وهو: تعريف الشيء بذكر بعض أفراده.

مثاله: إذا سُئلنا: ما الإنسان؟ نقول: الإنسان مثل: محمد وخالد وعبد الله.

هذا النوع من التعريف يُستعمل غالبًا لتقريب المعنى إلى ذهن المخاطب، لا سيما في التعليم، حيث يسهل على الطالب إدراك المفهوم من خلال الأمثلة المحسوسة.

وقد عدّ الشيخ المظفر (رحمه الله) التعريف بالمثال من أقسام الرسم الناقص لعدم اشتماله على الجنس القريب، وهو أولى من إرجاعه إلى الرسم التام.

4 – الرسم الناقص

الرسم الناقص هو: تعريف الشيء بالخاصة وحدها.

مثاله: الإنسان هو ضاحك.

فالضحك خاصية تميز الإنسان عن غيره، لكنها ليست من ذاتياته، وإنما من أعراضه اللازمة له. ولذا فهو يحقق التمييز عن غيره، لا الكشف عن الحقيقة.

وسُمّي ''ناقصًا'' لتمييزه عن الرسم التام الذي يشتمل على الجنس القريب.

التعريفات الملحقة بالرسم الناقص

1. التعريف بالتشبيه:

وهو تعريف الشيء بذكر ما يشبهه.

مثاله: تعريف المفهومين الكليين المتباينين (كالإنسان والحجر) بأنهما مثل خطين متوازيين. فالتشبيه هنا قائم على جهة شبه، وهي أن الخطين المتوازيين لا يلتقيان في نقطة، كما أن المفهومين المتباينين لا يجتمعان في مصداق واحد.

2. التعريف بالقسمة:

وهو تعريف الشيء بذكر أقسامه.

مثاله: تعريف الكلمة بأنها اسم وفعل وحرف. أو تعريف الماء بأنه أوكسجين وهيدروجين. فهذه الأقسام مختصة بالمعرف وتميّزه عن غيره. فإذا كانت الأقسام أوضح في ذهن المخاطب من الكل، صار التعريف بها أقرب للفهم، ولذا أُدرج هذا النحو ضمن الرسم الناقص.

وقد ذهب بعض المناطقة، كالكَاتبي في الشمسيّة والقطب الرازي في شروحها، إلى عدّ التعريف بالجنس البعيد والخاصة من أقسام الرسم الناقص أيضًا

شروط التعريف

لكي يكون التعريف صحيحًا ومحققًا للغاية الأساسية منه ـ وهي بيان حقيقة الشيء بكامل ذواته أو تمييزه عن غيره تمييزًا تامًا ـ لا بد من توفر مجموعة من الشروط المنهجية، أهمها:

1- شرط التساوي بين التعريف والمعَرَّف

يجب أن يكون التعريف مساويًا للمعرَّف في الانطباق على جميع أفراده؛ بحيث ينطبق كل منهما على الآخر تمام الانطباق. فكل ما ينطبق عليه التعريف يجب أن يكون هو نفسه من أفراد المعرَّف، والعكس صحيح.

فمثلًا: عندما نعرّف الإنسان بأنّه "حيوان ناطق"، فإن كل إنسان هو بالضرورة حيوان ناطق، وكل حيوان ناطق هو إنسان. وتسمى هذه العلاقة بـ"النسبة التساويّة".

وعلى هذا الأساس يُستبعد كل تعريف لا يحقق هذه النسبة، ومنها:

- أ- التعريف بالأعم: وهو أن يكون التعريف أوسع من المعرَّف، فيشمل ما لا يدخل فيه. مثل تعريف الإنسان بأنّه ''حيوان يمشي على رجلين''، أو تعريف المنطق بأنّه ''علم من العلوم العقلية''. فهذه التعاريف تشمل الإنسان وغيره (كالحيوانات الأخرى التي تمشي على رجلين)، وتشمل المنطق وغيره (كالفلسفة وعلم الكلام). وبذلك تفقد شرط ''المانعية''، أي لا تمنع دخول غير المعرَّف تحتها.
- ب- التعريف بالأخص: وهو أن يكون التعريف أضيق من المعرَّف، بحيث لا ينطبق إلا على بعض أفراده دون بعض. مثل تعريف الإنسان بأنّه ''حيوان متعلّم''، أو تعريف الطالب بأنّه ''من يذهب إلى المدرسة''. فبعض البشر غير متعلمين ومع ذلك هم بشر، وبعض الطلاب لا يذهبون إلى المدرسة (بل يتعلمون في البيت أو المسجد) ومع ذلك يُعدّون طلابًا. لذا فإن هذا التعريف يوصف بأنّه ''غير جامع''، لأنه لا يجمع جميع أفراد المعرَّف تحته.
- ج- التعريف بالمباين: وهو أن يعرَّف الشيء بما لا يشاركه أي جهة اتحاد أو علاقة. مثل تعريف الإنسان بأنّه ''حجر''، أو تعريف الماء بأنّه ''شجر''. فمثل هذه التعاريف باطلة بوضوح، إذ إن عملية التعريف هي في جوهرها ''حمل'' للتعريف على المعرَّف، وهذا الحمل لا يتحقق إلا بوجود جهة اتحاد بينهما، بينما المتباينان لا يجمعهما أي وجه من وجوه الاتحاد

2- أن يكون التعريف أوضح وأجلى من الشيء المعرَّف

لكي يؤدي التعريف الغرض المنشود منه، لا بد أن يكون التعريف أوضح وأجلى من الشيء المعرَّف لدى المخاطب.

ويعني ذلك أن المفاهيم المستخدمة في التعريف يجب أن تكون معروفة وواضحة مسبقًا لدى المخاطب. فالتعريف يُقدَّم لإزالة الغموض عن المعرَّف ولفهمه، فإذا استخدمنا مفاهيم غامضة أو غير معروفة، فإن ذلك يزيد الغموض بدلاً من رفعه.

مثال: إذا سأل شخص عن: السديم، فأجبناه: السديم هو كتلة من الغاز والغبار توجد بين النجوم.

هنا، يكون التعريف مفيدًا إذا كانت مفاهيم الكتلة، الغاز، الغبار، النجوم واضحة لدى المخاطب، إذ بذلك يزول الغموض عن معنى السديم. أما إذا كانت هذه المفاهيم نفسها غامضة، فلن يتحقق الهدف من التعريف.

وعليه، يُستبعد كل تعريف لا يحقق هذا الشرط، ومنها:

- أ- التعريف بمستوى وضوح مساوي للشيء المعرَّف:

مثل تعريف الأب بأنه والد الابن، أو الابن بأنه ولد الأب، أو الممكن بأنه ليس بواجب، أو الأمس بأنه ما سبق يومنا.

فهذه التعاريف مساوية للمعرَّف من حيث الوضوح أو الغموض، فلا تزيد معرفة المخاطب ولا توضح المعرَّف، وبالتالي لا تحقق الغاية من التعريف.

- ب- التعريف بما هو أخفى من الشيء المعرَّف:

مثل تعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

فحقيقة الوجود أشد خفاءً من النور؛ كما يقول الشيخ هادي السبزواري في منظومته الفلسفية:

''مفهومه من أعرف الأشياء وكنهه في غاية الخفاء''

فكيف يمكن إزالة الإبهام عن النور باستخدام شيء أشد غموضًا؟ بالتالي، هذا التعريف لا يحقق الغرض المطلوب من التعريف

3- أن يكون التعريف بألفاظ تغايُر الشيء المعرَّف في المفهوم

يجب أن تتوفر المغايرة بين التعريف والشيء المعرَّف على مستويين: الألفاظ والمفاهيم.

فلا يكفي أن تكون الألفاظ مختلفة فقط، بل يجب أن تختلف المعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ أيضًا.

- هناك نوعان من الألفاظ:

1. الألفاظ المترادفة: وهي ألفاظ متعددة تدل على معنى واحد. مثل: الإنسان والبشر، القطة والهرّة، الأسد والغضنفر.
2. الألفاظ المتباينة: وهي ألفاظ متعددة تدل على معاني مختلفة.

فعندما نعرف الإنسان بأنه ‘‘حيوان ناطق’’، نكون قد استخدمنا ألفاظًا متباينة، لأن مفهوم ‘‘الحيوان الناطق’’ يختلف عن مفهوم ‘‘الإنسان’’ في ذاته.

- مفهوم ‘‘الحيوان’’ هو: الجسم النامي الحساس المتحرك بإرادة.
- مفهوم ‘‘الناطق’’ هو: الكائن الذي ثبت له القدرة على النطق.
- بينما مفهوم ‘‘الإنسان’’ هو: الحيوان الناطق.

وبذلك نضيف معنى جديدًا إلى ذهن السامع من خلال هذا التعريف، فيصبح التعريف حقيقيًا لأنه يرفع الغموض ويحقق الفهم.

أما إذا عرفنا الإنسان بأنه ‘‘بشر’’، فإن المفهوم الذي تدل عليه كلمة ‘‘بشر’’ هو نفسه مفهوم ‘‘الإنسان’’ أي ‘‘الحيوان الناطق’’، وبالتالي لا يُضاف أي معنى جديد للذهن، ويكون هذا تعريفًا لفظيًا فقط، أي مجرد استبدال لفظ بلفظ آخر أكثر وضوحًا، وهو عمل لغوي بحت لا يدخل ضمن مهام المنطقي، بل يُعنى به المعجميون كما في المعاجم العربية.

4- أن يكون التعريف مستقلاً عن معرفة الشيء المعرَّف

يجب أن يكون التعريف غير دوري، أي أن معرفة التعريف لا تتوقف على معرفة المعرَّف نفسه.

فالتعريف الدوري أو الدائري يحدث عندما يعتمد فهم المعرَّف على التعريف، وفي الوقت نفسه يعتمد التعريف على المعرَّف، فينشأ حلقة مغلقة تمنع إدراك أي منهما.

مثال توضيحي:

- تعريف الشمس: الشمس: نجم يُرى في النهار.

1. معرفة الشمس (المعرَّف) تتوقف على معرفة التعريف، إذ نفترض أن معرفة الشمس ليست بداهية، وبالتالي لا يكتمل فهمها إلا بفهم التعريف.
2. تعريف النهار: النهار: هو الزمان الذي تظهر فيه الشمس.
3. معرفة النهار هنا تتوقف على معرفة الشمس، ومعرفة الشمس تتوقف على معرفة النهار، لأن تعريف كل منهما يتضمن الآخر.

في هذه الحالة، تتوقف معرفة المعرَّف على التعريف، وتوقف التعريف على المعرَّف، فلا يمكن إدراك أي منهما بشكل مستقل. هذه الظاهرة تُعرف باسم الدور، وهي باطلة كما أثبتت الفلسفة في محلتها.

وبالتالي، أي تعريف يؤدي إلى الدور يعتبر تعريفًا باطلاً وغير صحيح، لأنه لا يحقق الهدف الأساسي من التعريف، وهو توضيح المعرَّف وتمييزه عن غيره

ويمكن تمثيل الدور بالمخطط التالي:

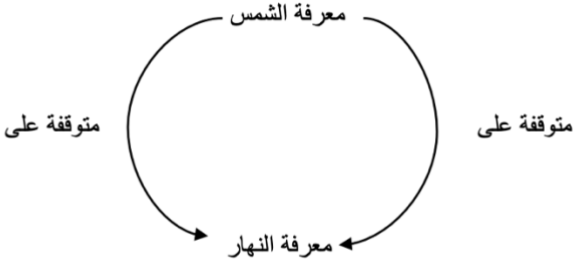

5- أن يكون التعريف بألفاظ واضحة المعاني، غير مبهمة أو غامضة

يشترط في التعريف أن تكون الألفاظ المستخدمة مألوفة وواضحة لدى المخاطب، وليست غريبة أو بعيدة عن ذهنه.

فالغرض من التعريف هو توضيح المعرَّف وفهمه لدى المخاطب، ولن يتحقق هذا الغرض إلا إذا فهم المخاطب معنى كلمات التعريف مباشرة.

مثال:

إذا عرفنا النار هكذا:

النار: ‘‘هي إسطقس من الإسطقسات يبعث الحرارة’’.

فإن كلمة الإسطقس غريبة وغير مفهومة لدى المخاطب، وبالتالي لا يصل المعنى المقصود، رغم أن معنى اللفظ (العنصر) قد يكون واضحًا لدى المتكلم نفسه.

الفرق بين هذا الشرط والشرط الثاني:

- الشرط الثاني يتحدث عن وضوح المعنى أو المفهوم لدى المخاطب، أي أن التعريف يجب أن يرفع الغموض عن مفهوم المعرَّف.
- أما هذا الشرط الخامس فيتعلق بوضوح الألفاظ نفسها، بحيث لا تُستخدم كلمات غريبة أو غير مألوفة لنقل المعنى، حتى لو كان المعنى نظريًا معروفًا.

ملاحظة: كلمة الإسطقس كانت تُستخدم لدى القدماء للدلالة على العناصر الأربعة: الماء، الأرض، الهواء، النار، قبل اكتشاف العناصر الكيميائية الحديثة

التقسيم والتصنيف

1- التقسيم (القسمة)

التقسيم، ويعرف أحيانًا بـ القسمة، هو عملية تجزئة الشيء إلى أنواعه أو تحليل الشيء إلى عناصره.

الشرح اللغوي:

في اللغة، القسمة تعني الاقتسام، أي تحويل الشيء الواحد إلى حصص أو أقسام متعددة.

الشرح الاصطلاحي عند المنطقيين:

في المنطق، القسمة لا تحمل معنى خاصًا جديدًا، بل تحتفظ بمعناها اللغوي الأصلي: تحويل الشيء الواحد إلى أقسام.

- المقسم: هو الشيء الذي يُقسَّم.
- القسم: هو الحصة التي يُقسَّم إليها المقسم.
- القسيم: هو الحصة عند مقارنتها بالحصة الأخرى.

مثال:

تنقسم الكلمة في النحو إلى: اسم، فعل، حرف.

- الكلمة هنا هي المقسم.
- الاسم هو قسم من الكلمة وقسيم بالنسبة للفعل والحرف.
- الفعل هو قسم من الكلمة وقسيم بالنسبة للاسم والحرف.

- الحرف هو قسم من الكلمة وقسيم بالنسبة للاسم والفعل.

بهذه الطريقة، يظهر التقسيم كأداة لتوضيح مكونات الشيء وتوضيح علاقاته بين أجزائه بشكل منهجي

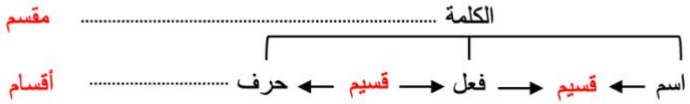

أساس التقسيم

لكي تكون القسمة صحيحة ونافعة، يجب على المقسِّم أن يعتمد أساسًا محددًا وواضحًا في تقسيم الأشياء.

المقصود بأساس التقسيم:

هو الصفة أو الحالة التي يلاحظها المقسم لتحقيق الغرض من التقسيم، فبدون أساس محدد تصبح القسمة عبثية ولا تحقق أي فائدة.

مثال عملي:

عندما تريد حكومة في بلد ما تقسيم شعبها لأغراض مختلفة، يجب أن تختار أساسًا يتناسب مع كل غرض:

1. الغرض الاقتصادي:
   - تقسيم الشعب إلى: أغنياء، فقراء، ومتوسطي الدخل.
   - هنا يكون المستوى المادي للفرد هو أساس التقسيم.
2. الغرض التعليمي:
   - تقسيم الشعب إلى: أميين، خريجي ابتدائية، خريجي ثانوية، خريجي كليات، خريجي دراسات عليا.
   - هنا يكون المستوى العلمي للفرد هو أساس التقسيم.

وبالتالي، لكل غرض أساس تقسيم خاص به، ولا يمكن استخدام أساس تقسيم لغرض آخر دون أن تفقد القسمة فائدتها.

ملاحظتان مهمتان:

1. الالتزام بأساس واحد في كل قسمة

2. إمكانية تقسيم الشيء الواحد بعدة تقسيمات مختلفة:
   - يمكن تقسيم نفس الشعب على أساس الحالة التعليمية، أو الحالة الاقتصادية، أو الحالة الصحية، حسب الغرض المطلوب تحقيقه

أنواع القسمة

تنقسم القسمة إلى نوعين رئيسيين: القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية.

1 – القسمة الطبيعية

القسمة الطبيعية هي تحليل الشيء إلى عناصره المكونة له. وتهدف إلى توضيح مكونات الشيء المركب وإظهار أجزائه الداخلية.

أمثلة على القسمة الطبيعية:

- الماء: تحليل الماء إلى عناصره: الأوكسجين والهيدروجين.
- الإنسان (المفهوم): تحليله إلى أجزائه: الحيوان والناطق.
- الغرفة: تحليلها إلى مكوناتها: الجدران، السقف، الباب، الشباك.

ملاحظات مهمة:

- القسمة الطبيعية تُطبق على الأشياء المركبة التي تتكون من جزأين أو أكثر.
- الهدف منها هو بيان الأجزاء الداخلية للشيء، ولا تشمل تقسيم الكل إلى مصاديق خارجية.

2 – القسمة المنطقية

القسمة المنطقية هي تقسيم الكلي إلى مصاديقه، أي تقسيم الشيء الذي ينطبق عليه الكلي إلى أشياء محددة تحقق هذا الكلي. وتهدف إلى بيان الأنواع أو الأصناف التي يندرج تحتها الكل.

أمثلة على القسمة المنطقية:

- الحيوان (كلي/جنس): تقسيمه إلى أنواع مثل الإنسان، الفرس، الطائر، حيث يمثل كل نوع مصداقًا للكلي.
- النوع إلى أصناف: مثل تقسيم الإنسان إلى عربي وفارسي وإنكليزي، اعتمادًا على صفة خارجية غير جوهرية (كالقومية).
- الصنف إلى أفراده: مثال تقسيم الفعل المضارع إلى معرب ومبني.

ملاحظات مهمة:

- القسمة المنطقية تهدف إلى توضيح ما يقع تحت الكل من أنواع أو أصناف أو أفراد.
- تعتمد على المصطلحات المنطقية الدقيقة، بخلاف القسمة الطبيعية التي تركز على تحليل الشيء إلى عناصره الداخلية

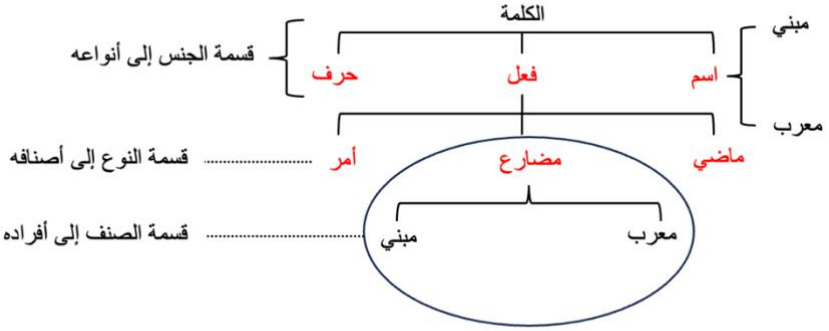

يتضح مما سبق أن القسمة الطبيعية والمنطقية تختلفان في شرط المقسم وطبيعة التقسيم:

- شرط القسمة الطبيعية: أن يكون المقسم مركبًا، سواء كان المقسم مفهومًا جزئيًا، كما في تقسيم "هذا الكتاب" إلى غلاف وورق وكتابة، أو كان المقسم مفهومًا كليًا كما في تقسيم "الماء" إلى أوكسجين وهيدروجين.
- شرط القسمة المنطقية: أن يكون المقسم مفهومًا كليًا، إذ لا يصح تقسيم المفهوم الجزئي الحقيقي بالقسمة المنطقية.
- بعبارة أخرى، كلما كان المقسم مفهومًا كليًا وكانت الأقسام مصاديق لذلك الكلي، كانت القسمة قسمة منطقية صحيحة

شروط القسمة المنطقية

لكي تكون القسمة منطقية صحيحة، يجب توافر الشروط التالية:

1. فرض أساس واحد للتقسيم:

يجب أن يعتمد المقسم على أساس واحد فقط عند تقسيم الشيء، إذ إن تقسيم الشيء الواحد على أسس متعددة في القسمة نفسها يؤدي إلى قسمة غير صحيحة وغير مثمرة، ويسبب تداخل الأقسام، كما تم توضيحه سابقًا.

2. مساواة مصاديق الأقسام لمصاديق المقسم:

يجب أن ينطبق كل مصداق من الأقسام على المقسم نفسه.

- مثال: الكلمة مقسم، وأقسامها: الاسم، الفعل، الحرف.
  - أي لفظ ينطبق عليه ‘‘الاسم’’ ينطبق عليه أيضًا أنه ‘‘كلمة’’.
  - لفظ مثل ‘‘المدرسة’’ ينطبق عليه أنه اسم، وبالتالي ينطبق عليه أيضًا أنه كلمة.
  - نفس الأمر ينطبق على الفعل والحرف.
- هذا يضمن أن كل قسم يمثل جزءًا من المقسم بطريقة صحيحة ومتساوية.

3. عدم تداخل الأقسام:

يجب أن تكون الأقسام متباينة وغير متداخلة.

- مثال توضيحي: تقسيم الطلاب إلى ‘‘مجتهد، كسول، غني’’ غير صحيح، لأن ‘‘الغني’’ قد يكون جزءًا من المجتهد أو الكسول (فالمجتهد قد يكون غنيًا أو فقيرًا، والكسول قد يكون غنيًا أو فقيرًا)، وبالتالي يحدث تداخل بين الأقسام، ما يجعل القسمة باطلة.

- شرط صحة القسمة هو أن تكون النسبة بين الأقسام هي التباين، وأي تداخل يُفقد هذا الشرط

4 – اتصال حلقات السلسلة

يجب أن تكون حلقات السلسلة في القسمة متصلة ومنتظمة، فلا يجوز قطع سلسلة التقسيم والانتقال بين الحلقات بطريقة غير صحيحة.

- مثال توضيحي: عند تقسيم الكلمة إلى أنواعها (الاسم، الفعل، الحرف)، هذه القسمة تمثل قسمة الجنس إلى أنواعه.
- إذا انتقلنا مباشرة بعد ذلك إلى تقسيم الفعل إلى ‘‘مرفوع، منصوب، مجزوم’’، دون مراعاة أن هذه الأقسام تخص الفعل المضارع المعرب فقط، فإن القسمة تصبح مضللة.
- الخطر هنا أن الناظر قد يظن أن كل أصناف الفعل (الماضي، المضارع، الأمر) تنقسم إلى ‘‘مرفوع، منصوب، مجزوم’’، وهذا غير صحيح.

- الصحيح هو حفظ اتصال الحلقات، بحيث تكون كل قسمة فرعية مرتبطة بالمقسوم الذي تنتمي إليه الأقسام، ولا يحدث أي خلط بين مستويات القسمة (الجنس، النوع، الصنف، الفرد)

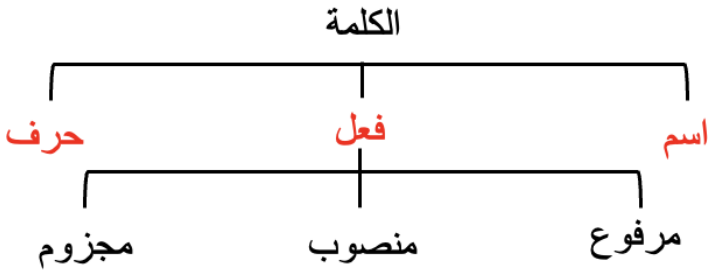

الفرق بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية

1. إمكانية الحمل على المقسم:

في القسمة المنطقية، يمكن حمل القسم على المقسم والعكس، إذ العلاقة بينهما هي علاقة المفهوم الكلي بمصاديقه.

- مثال: "الكلمة اسم" أو "الكلمة فعل"، ويصح أيضًا القول: "الاسم كلمة" و"الفعل كلمة".

- أما في القسمة الطبيعية، فلا يصح هذا الحمل، لأن المقسم في هذه القسمة مركب من عناصره، وليس كليًا عامًا.
  - مثال: لا يمكن القول: ''الأوكسجين ماء'' أو ''الماء أوكسجين''، إلا بحسب التحليل العقلي لمفاهيم العناصر.
  - مثال آخر: في تقسيم الإنسان إلى أجزائه (الحيوان، الناطق)، يمكن القول: ''الإنسان حيوان'' و''الإنسان ناطق''، وكذلك بالعكس.

2. موضوع القسمة:

- القسمة المنطقية: هي تقسيم الكلي إلى جزئياته أي مصاديقه، فنبدأ بالقسمة من الجنس وننتقل إلى أنواعه، ثم الأصناف، وأخيرًا إلى الأفراد حسب الحاجة.
- القسمة الطبيعية: تحليل الشيء إلى عناصره، وتنطبق على الأشياء المركبة وليس على المفاهيم الكلية.

طرق القسمة المنطقية

1. القسمة الثنائية:

تعتمد على الترديد بين النفي والإثبات، بحيث تُقسَّم المراحل على نحو متتابع حتى يُستقصى كل الأقسام أو يُحقق الهدف من القسمة.

- مثال: تقسيم الحيوانات إلى ‘‘ناطق’’ و’’غير ناطق’’، فتغطى جميع أنواع الحيوانات دون شذوذ.
- يمكن التركيز على اتجاه واحد فقط (الإثبات) أو تقسيم الطرفين معًا (الإثبات والنفي) بحسب الغرض من القسمة.

ملاحظة حول مفهوم ‘‘الحمل’’:

الحمل هو إثبات شيء لشيء آخر، فيسمى الأول ‘‘موضوعًا’’ أو ‘‘محمولًا عليه’’، والثاني ‘‘محمولًا’’.

- مثال: ‘‘زيد عالم’’، نقول: ‘‘حملنا العلم على زيد’’، أي نسبنا العلم لزيد، فـ’’زيد’’ هو الموضوع، و’’العالم’’ هو المحمول

مثال ١:

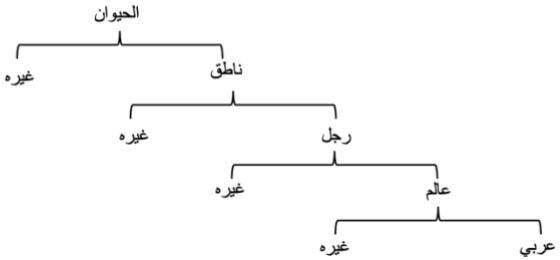

مثال ٢:

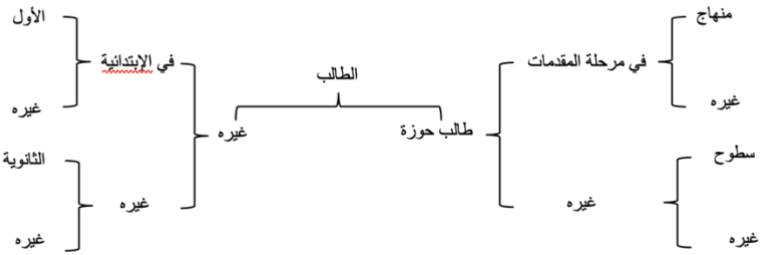

طرق القسمة المنطقية (استكمالاً)

1. القسمة الثنائية (الحاصرة):

تُستخدم هذه الطريقة لتقسيم الشيء الذي له أقسام كثيرة، بحيث يسهل تقسيمه بشكل تدريجي بدلاً من ذكر جميع أقسامه دفعة واحدة.

- الغرض الأساسي من القسمة الثنائية هو حصر الأقسام عقليًا، أي التأكيد على أنه لا يوجد قسم خارج عن الأقسام المذكورة في القسمة.
- مثال: تقسيم الحيوانات إلى "ناطق" و"غير ناطق"، بحيث تشمل جميع الأنواع دون استثناء.

2. القسمة التفصيلية:

هي تقسيم الشيء إلى جميع أقسامه دفعة واحدة.

- تُستخدم غالبًا عندما تكون أقسام الشيء قليلة، فيتم ذكرها جميعًا تحت المقسم مباشرة دون الحاجة لتقسيم تدريجي.
- مثال: تقسيم الكلمة إلى الاسم، والفعل، والحرف، حيث يمكن سرد الأقسام جميعها دفعة واحدة لسهولة عددها

التصنيف

التعريف:

التصنيف هو عملية تنظيم الأفراد أو العناصر ضمن مجموعات متميزة استنادًا إلى خاصية أو معيار محدد.

الشرح:

عند وجود مجموعة من الأشياء التي نرغب في دراستها أو تحليلها، نسعى أولاً إلى تقسيم هذه الأشياء إلى مجموعات وفقًا للخصائص المشتركة بينها، بحيث يسهل دراستها وفهمها. بعد ذلك، يمكننا النظر في أوجه التشابه بين عناصر كل مجموعة لتشكيل مجموعات فرعية داخلها، وهكذا نستمر في ترتيب العناصر ضمن مستويات متعددة من المجموعات، بما يسهم في تسهيل دراسة وفهم العلاقات بينها.

مثال توضيحي:

لنفترض أننا نريد تصنيف مجموعة من الحيوانات، مثل: أسد، نمر، فرس، حصان، دولفين، قرش.

1. نبدأ بملاحظة الخصائص العامة لتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين:
   - الثدييات: أسد، نمر، فرس، حصان، دولفين
   - الأسماك: قرش
2. ثم نلاحظ الخصائص المشتركة داخل مجموعة الثدييات لتكوين مجموعات فرعية:
   - الحيوانات البرية: أسد، نمر
   - الحيوانات المستأنسة أو البحرية: فرس، حصان، دولفين

بهذه الطريقة يصبح من السهل دراسة كل مجموعة وفق خصائصها المشتركة وفهم العلاقات بينها وبين المجموعات الأخرى

عندما أراد علماء الحيوان دراسة الكائنات الحية، وجدوا أنه من الضروري تصنيف الحيوانات إلى مجموعات بناءً على أوجه التشابه بين الأفراد. وبعد ذلك، يمكن تصنيف أفراد كل مجموعة إلى مجموعات أصغر وفق معايير تشابه إضافية، وهكذا.

على سبيل المثال، لاحظ العلماء أن هناك مجموعة كبيرة من الحيوانات تمتلك حبلًا شوكيًا، فصنفوها إلى الحبليات وغير الحبليات. ثم لاحظوا أن بعض أفراد الحبليات يرضعون صغارها بالحليب، فصنفوا الحبليات إلى الثدييات وغير الثدييات. ومن ثم، لاحظوا في مجموعة الثدييات وجود بعض الحيوانات التي تمتلك أسنانًا أمامية حادة، فصنفوها إلى القوارض وغير القوارض، واستمروا بهذه الطريقة بملاحظة أوجه التشابه المختلفة بين المجموعات لتكوين مجموعات فرعية أصغر، ما يسهل دراسة الأفراد وإرجاعهم إلى المجموعة التي تنتمي إليها.

تسمى هذه العملية، أي وضع الأفراد في مجموعات وتنظيمها بحسب أوجه التشابه، بالتصنيف. وهذه العملية لا تقتصر على العلوم الطبيعية فحسب، بل لها أهمية كبيرة في الحياة العملية أيضًا.

على سبيل المثال، من يملك مكتبة تحتوي على ألف كتاب موضوع بشكل عشوائي سيواجه صعوبة كبيرة في العثور على كتاب معين، إذ سيضطر للبحث في جميع الكتب، مما يستهلك وقتًا وجهدًا كبيرين. أما إذا صنف الكتب إلى مجموعات بحسب الموضوع، مثل كتب اللغة في رفوف معينة وكتب الفقه في رفوف أخرى، فتصبح المكتبة منظمة إلى

عشرة عناوين، وتحت كل عنوان مجموعة صغيرة من الكتب، مما يسهل العثور على الكتاب المطلوب بسرعة وكفاءة.

أقسام التصنيف

1. التصنيف العلمي: يُعرف التصنيف العلمي بأنه عملية تعتمد على أسس علمية دقيقة ومدروسة، حيث يتم ملاحظة الصفات المشتركة الحقيقية بين الأشياء المصنفة، وتُجمع هذه الأشياء في مجموعات تُستفاد منها على الصعيد العلمي والعملي. من أبرز أمثلة التصنيف العلمي تصنيف عالم الأحياء للموجودات الحية، حيث يقوم بتقسيمها إلى نباتات وحيوانات، موضحًا أوجه التشابه والاختلاف بينها. وتكتسب هذه العملية أهمية كبيرة في الدراسات العلمية المختلفة، إذ تُسهم في فهم العلاقات الطبيعية بين الكائنات الحية.

ويُعد تصنيف أمين المكتبة مثالًا آخر على التصنيف العلمي، إذ يقوم بترتيب الكتب وفق قواعد علمية محددة؛ فمثلاً قد يصنف الكتب حسب الموضوع، فيضع كتب الفقه في قسم، وكتب الأدب في قسم آخر، وكتب المنطق في قسم ثالث، أو حسب أسماء المؤلفين، فيجمع كتب الشيخ الطوسي في مجموعة مستقلة، وكتب العلامة الحلي في مجموعة أخرى، وهكذا. ويُعد هذا التصنيف ذا قيمة عملية وعلمية لمرتادي المكتبة، لأنه يسهل الوصول إلى الكتب وفق نظام منطقي ومدروس.

2. التصنيف غير العلمي: يقصد بالتصنيف غير العلمي تصنيف الأشياء دون اعتماد أسس علمية مدروسة، إذ يتم ترتيبها استنادًا إلى صفات لا تحمل قيمة علمية أو أثرًا عمليًا. فمثلاً، إذا قام أحدهم بتصنيف كتب المكتبة وفقًا لألوان أغلفتها، ووضع الكتب السوداء في قسم، والكتب الحمراء في قسم آخر، فإن هذا التصنيف لا يوفر فائدة عملية للمرتاد، لأن موضوع الكتاب أو مؤلفه هو العامل المهم وليس لون الغلاف. وبالمثل، إذا صُنفت الطيور وفقًا لأحجامها فقط دون مراعاة صفاتها البيولوجية، فإن هذا التصنيف لا يُعد ذا قيمة علمية.

الفرق بين التقسيم والتصنيف

يختلف التقسيم عن التصنيف في نقطتين أساسيتين: نقطة البداية ونقطة النهاية، بالإضافة إلى اختلاف الغاية من كل منهما.

1. اختلاف البداية والنهاية:
   - يبدأ التقسيم من العنوان العام متدرجًا نزوليًا نحو العناوين الأضيق، فينتقل من العموم إلى الخصوصية. فعلى سبيل المثال، في سلسلة الأجناس: يبدأ الجوهر كأعم الأجناس، ثم يُقسم إلى أقسامه وهي: الجسم، الصورة، المادة، النفس، العقل، ثم يُقسّم الجسم إلى الجسم النامي وغير النامي، ويُقسّم الجسم النامي إلى حيوان ونبات، ثم يُقسّم الحيوان إلى إنسان، فرس، طائر، ...، وأخيرًا يُقسّم الإنسان إلى أفراده مثل زيد وسعاد.

- بينما يبدأ التصنيف من الأفراد متدرجًا تصاعديًا نحو العنوان الأوسع. فيلاحظ الباحث أفرادًا مثل: زيد، هند، الكميت، الأبلق، النخلة، الزيتونة، الصوان، والكرانيت، ثم يقوم بتجميعها في مجموعات: زيد وهند تحت عنوان الإنسان، الكميت والأبلق تحت الحصان، النخلة والزيتونة تحت النبات، والصوان والكرانيت تحت الحجر. بعد ذلك يجمع مجموعة الإنسان والحصان تحت عنوان أوسع هو الحيوان، ثم مجموعة الحيوان والنبات تحت الجسم النامي، وأخيرًا يضم الجسم النامي والحجر تحت الجوهر.

2. اختلاف الغاية:

- الغاية من التقسيم هي تحليل الشيء إلى أجزائه البسيطة، مما يفيد في معرفة التعريفات الدقيقة للأشياء عبر التمييز بين الجنس القريب والفصل القريب، وكذلك في تحديد المكونات التي يتكون منها الشيء، كما هو الحال في التحليل الكيميائي للمركبات.
- أما الغاية من التصنيف فهي معرفة النوع والجنس الذي تنتمي إليه الأفراد لتسهيل دراستها. فبدلاً من دراسة ملايين الأنواع من الحيوانات كل على حدة، يقوم الباحث بتصنيفها ضمن مجموعات أصغر نسبيًا، بحيث تدرس كل مجموعة على حدة، مما يسهل على الباحث عملية الدراسة والتحليل.

الاستدلال

ذكر المصنّف رحمه الله في مقدّمة الكتاب أنّ موضوع علم المنطق يتكوّن من ثلاثة عناصر رئيسة، هي: التعريف، والاستدلال، ومناهج البحث. ويُعدّ الاستدلال أهمّ هذه العناصر، إذ يمثّل الغاية التي تمهّد لها سائر المباحث المنطقية؛ فالتعريف ليس إلاّ مدخلاً إليه، لأنّ الحكم على الشيء فرع عن معرفته، والتعريف إنما يُمكِّن من تحصيل المعرفة التصورية التي تُعدّ أساسًا للوصول إلى المعرفة التصديقية بواسطة الاستدلال.

تعريف الدليل والاستدلال:

- الدليل في اللغة: ما يُرشد إلى المطلوب، أو ما يتحقق به الإرشاد.
- وفي الاصطلاح: هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، أي أنّ معرفته تُفضي بالضرورة إلى معرفة غيره.

أما الاستدلال، فيُعرَّف على وجهين متكاملين:

1. هو استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدة قضايا معلومة.

2. أو هو إقامة الدليل لإثبات المطلوب.

وعلى هذا، فالاستدلال هو عملية عقلية ومنهج منطقي يُنتقل فيها الذهن من مقدمات معلومة إلى نتيجة مجهولة، بهدف إثباتها أو الكشف عنها.

مواضع الحاجة إلى الاستدلال:

تظهر الحاجة إلى الاستدلال في القضايا النظرية التي لا يمكن للنفس أن تُذعن بها من دون برهان أو حجة، بخلاف القضايا الضرورية التي تُصدّق بها النفس تلقائيًّا دون حاجة إلى دليل. وقد يُقام الدليل لأحد ثلاثة أغراض رئيسة:

1. للوصول إلى الحقيقة واكتشافها.
2. لإثبات فكرة أو رأي يتبنّاه الباحث أمام الآخرين.
3. لنقض الأفكار الخاطئة أو بيان بطلانها.

وفي جميع هذه الحالات، يوجد مطلوبٌ يسعى الباحث إلى إثباته عن طريق إقامة الدليل عليه.

أنواع الاستدلال:

ينقسم الاستدلال إلى طريقين رئيسين:

1. الاستدلال غير المباشر، وله ثلاث طرائق:
    - التناقض.
    - العكس المستوي.
    - عكس النقيض.
2. الاستدلال المباشر، وله ثلاث طرائق أيضًا:
    - القياس.
    - الاستقراء.
    - التمثيل.

وبذلك يتضح أنّ الاستدلال يمثل الركيزة الأساسية في التفكير المنطقي، إذ به تُستنبط النتائج من المقدمات، وتُبنى المعرفة البرهانية على أسس عقلية راسخة.

القضايا

إنّ الاستدلال غير المباشر يتكوّن من قضية واحدة يُستنتج منها قضية أخرى، في حين أنّ الاستدلال المباشر يتألّف من قضيتين إذا كان من نوع القياس أو التمثيل، وقد يتركب من أكثر من قضيتين إذا كان استقراءً. وبما أنّ أنواع الاستدلال وقوانينه تعتمد أساسًا على طبيعة القضايا التي تُؤلفه، كان من الضروري دراسة القضية وأنواعها قبل الشروع في دراسة أشكال الاستدلال وطرقه.

تعريف القضية:

القضية هي التركيب التام الذي يُحتمل فيه الصدق أو الكذب.

ويُطلق المنطقيون على الجملة التامة الخبرية اسم القضية، بخلاف الجمل الإنشائية كالأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، فإنهم لا يبحثون فيها لعدم قابليتها للصدق أو الكذب؛ إذ لا تتضمّن حكمًا يمكن تصديقه أو تكذيبه. فالقضية، في الاصطلاح المنطقي، هي الجملة التي تحمل حكمًا يمكن أن يكون موجبًا (أي إثباتًا لشيء لشيء)، أو سالبًا (أي نفيًا لشيء عن شيء).

وهذه القضايا – لكونها متضمّنة للأحكام – تكون عُرضة لأن تكون صادقة أو كاذبة، ومن ثمّ فهي تحتاج إلى أدلةٍ وبراهين:

- إمّا لإثبات صدقها إن كانت مطابقة للواقع، بغرض تحصيل المعرفة الصحيحة أو إقناع الآخرين بها.
- أو لإثبات كذبها إن كانت مخالفة للواقع، بغرض كشف بطلانها أو إقامة الحجة على من يعتقد بصحتها.

وقد سبق أن تقدّم الحديث عن الخبر في مبحث المفرد والمركّب، حيث قُسِّم المركّب التام إلى مركّب خبري ومركّب إنشائي، والمقصود بالقضية في علم المنطق إنما هو المركّب الخبري دون غيره.

بيان الصدق والكذب:

- الصدق: هو مطابقة القضية للواقع.
- الكذب: هو عدم مطابقتها للواقع.

فمثلًا، قولنا: «الإنسان حيوان» قضية صادقة، لأنها تطابق الواقع؛ إذ الإنسان في الحقيقة جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة، وهذه صفات الحيوان.

أما قولنا: «الإنسان حجر» فهو قضية كاذبة، لأنها لا تطابق الواقع؛ فالإنسان ليس بجسم جامد كما هو الحجر، بل يمتاز بالحياة والإدراك والحركة الإرادية.

ومن هنا، يتضح أن دراسة القضية تمثّل الأساس الأول لفهم بنية الاستدلال المنطقي، إذ تُعدّ الوحدة الفكرية التي تُبنى عليها العمليات العقلية في طريق الوصول إلى المعرفة البرهانية.

تقسيم القضية

تنقسم القضية إلى أقسام متعددة تبعًا لاختلاف الأسس التي يُعتمد عليها في التقسيم. ومن أهم هذه التقسيمات:

أولًا: التقسيم من حيث نوع النسبة بين طرفي القضية (أي نوع الحكم فيها)

تنقسم القضية من هذه الجهة إلى قسمين رئيسين:

1. القضية الحملية.

2. القضية الشرطية.

فإذا كان الحكم في القضية إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، فهي قضية حملية.

أمّا إذا كان الحكم فيها تعليق صدق قضية على صدق قضية أخرى، فهي قضية شرطية.

القضية الحملية

تعريفها:

هي القضية التي يُحكم فيها بثبوت شيء لشيء (إثباتًا أو نفيًا).

ف الحمل هو إسناد شيء إلى شيء آخر. فعندما نقول: «سعيد نجح»، فإننا نسند النجاح إلى سعيد، أي نحمل معنى النجاح عليه، ولهذا سُمِّيت القضية التي يكون نوع الحكم فيها هو حمل شيء على شيء بـ القضية الحملية.

وقد عرّفها المناطقة بقولهم:

هي ما يُحكم فيها بثبوت شيء لشيء كقولنا «سعيد ناجح»، أو يُحكم فيها بنفي شيء عن شيء كقولنا «جلال ليس بمريض».

ففي القضية الأولى (سعيد ناجح) تحقق الحمل، لأن النجاح أُسند إلى سعيد.

وأمّا في الثانية (جلال ليس بمريض) فليس هناك حمل بالمعنى الإيجابي، بل هو نفي للحمل، أي نفي إسناد المرض إلى جلال.

وقد يُعترض على تسميتها بالحملية في هذه الحالة، لأن الحمل قد نُفي. لكن المناطقة أبقوا الاسم من باب التغليب والمشابهة، إذ إن كلا القضيتين – الموجبة والسالبة – تشتركان في البنية المنطقية نفسها، وهي وجود ثلاثة عناصر: الموضوع، والمحمول، والنسبة. لذلك استُعمل لفظ "الحملية" في الحالتين.

تأليف القضية الحملية

تتألف القضية الحملية من ثلاثة أركان أساسية:

1. الموضوع (المحكوم عليه):

وهو الشيء الذي يُراد الحكم عليه، سواء أكان الحكم إيجابيًا (بإثبات شيء له)، مثل: «سعيد» في قولنا «سعيد ناجح»، أم سلبيًا (بنفي شيء عنه)، مثل: «جلال» في قولنا «جلال ليس بمريض».

ويُعبَّر عنه في النحو بـ المبتدأ أو المسند إليه.

2. المحمول (المحكوم به):

وهو الشيء الذي يُراد إثباته للموضوع أو نفيه عنه، مثل «النجاح» في المثال الأول حيث أُثبت لسعيد، أو «المرض» في المثال الثاني حيث نُفي عن جلال.

ويُعبَّر عنه نحويًا بـ الخبر أو المسند.

3. النسبة الحكمية:

وهي الرابطة العقلية بين الموضوع والمحمول التي يُصدر فيها الذهن حكمًا بالثبوت أو النفي.

- فإذا كان الحكم بثبوت المحمول للموضوع، سُمّيت نسبة حكمية ثبوتية، مثل: «سعيد ناجح».
- وإذا كان الحكم بعدم الثبوت، سُمّيت نسبة حكمية سلبية، مثل: «جلال ليس بمريض».

تنبيهان

1. تنوّع أطراف القضية الحملية:

قد تكون أطراف القضية ألفاظًا مفردة، مثل: «علي إمام».

وقد تكون مركبات ناقصة، مثل:

- «الرجل الشجاع زارنا»،

- «زيد صديق حسن»،
- «غلام زيد رجل صالح».

ففي كل هذه الأمثلة، تتألف القضية من موضوع ومحمول، وإن كانت أطرافها مركبة من أكثر من كلمة.

2. دلالة النسبة في اللغة العربية:

لا يُصرّح العرب عادةً بلفظ يدل على النسبة في الجملة الحملية، بل تكون هيئة الجملة نفسها هي الدالة على الربط بين الموضوع والمحمول.

فحين نقول: «علي إمام»، يُفهم من ترتيب الكلمات أن المقصود هو إثبات الإمامة لعلي (عليه السلام).

وقد يُعبَّر أحيانًا عن هذه النسبة بضمير يفيد الربط فنقول: «علي هو إمام»، حيث تدل كلمة «هو» على وجود النسبة الحكمية بين الطرفين.

وبذلك يتضح أن القضية الحملية تمثل الأساس الأول لكل تفكير تصديقي، إذ تُعبّر عن حكمٍ عقليٍّ يُسند فيه معنى إلى موضوع، سواء على وجه الإثبات أو النفي، وهي اللبنة الأولى التي تُبنى عليها سائر صور الاستدلال المنطقي.

القضية الشرطية

القضية الشرطية هي القضية التي يُحكم فيها بوجود نسبة بين قضيتين أو بعدم وجودها. فهي قضية مركبة تتألف من قضيتين حمليتين يرتبط بينهما حكمٌ يثبت أو ينفي علاقة التلازم بينهما.

ففي القضية الشرطية الموجبة يُحكم بوجود علاقة بين القضيتين، أي إنّ صدق إحداهما مرتبط بصدق الأخرى، بينما في القضية الشرطية السالبة يُحكم بعدم وجود مثل هذه العلاقة، أي إنّ تحقق إحداهما لا يستلزم تحقق الأخرى.

أمثلة توضيحية

1. القضية الشرطية الموجبة:

قولنا: «إذا بلغ زيد فالصلاة واجبة عليه».

هذه الجملة تتكوّن من قضيتين:

- الأولى (المقدَّم): زيد بلغ.
- الثانية (التالي): الصلاة واجبة عليه.

فالحكم في هذه القضية هو إثبات وجود علاقة ارتباط بين القضيتين، حيث إن وجوب الصلاة متوقف على بلوغ زيد، أي إنّ الثانية متعلقة بالأولى، ولهذا سُمِّيت القضية شرطية موجبة لأن الحكم فيها إيجابي يثبت التعلق بين المقدم والتالي.

2. القضية الشرطية السالبة:

قولنا: «ليس كلما هبّت الريح فإنّ الشتاء قد جاء».

هنا أيضًا لدينا قضيتان:

- الأولى: هبّت الريح.
- الثانية: جاء الشتاء.

والحكم فيها هو نفي وجود علاقة تلازم بين القضيتين، لأنّ الريح قد تهب في الصيف أو الربيع دون أن يكون الشتاء قد أقبل. ولذا تُسمّى هذه القضية شرطية سالبة لأن الحكم فيها عدمي ينفي وجود العلاقة بين طرفيها.

تأليف القضية الشرطية

تتكوّن القضية الشرطية من ثلاثة أركان أساسية:

1. المقدَّم (الشرط):

وهو القضية الأولى من القضيتين المركبتين، ويُسمّى شرطًا لأنّ تحقق القضية الثانية (الجزاء) يتوقف عليه.

مثال ذلك في قولنا: «إذا طلعت الشمس فالنَّهار موجود»، فالمقدَّم هو: طلوع الشمس.

2. التالي (الجزاء):

وهو القضية الثانية التي يتوقف صدقها على صدق الأولى.

ففي المثال نفسه يكون التالي هو: وجود النهار، إذ لا يتحقق النهار إلا بتحقق الشرط (طلوع الشمس).

3. الرابطة (أداة الشرط):

وهي الأداة التي تربط بين المقدم والتالي، وتُظهر العلاقة المنطقية بينهما، مثل: إذا، كلما، إن، متى، ف وغيرها.

فلو لم توجد هذه الأداة، لبقيت كل من القضيتين قضية حملية مستقلة لا علاقة بينها، ولا يتحقق معنى الشرط والتعليق. أما بوجود أداة الشرط، فيتكوّن لدينا تركيبٌ يدلّ على أن إحدى القضيتين متوقفة في صدقها على الأخرى.

خلاصة

القضية الشرطية إذن هي قضية مركبة ذات طابع تعليقي، تُعبّر عن علاقة سببية أو تلازمية بين قضيتين مستقلتين في المعنى، لكنها مرتبطتان بالحكم المنطقي.

فهي تُخبر تارةً عن وجود علاقة ارتباط بينهما (في الموجبة)، وتارةً عن انتفاء تلك العلاقة (في السالبة)، وهي بذلك تمثّل أحد الركنين الأساسيين في تقسيم القضايا من حيث نوع الحكم، إلى جانب القضية الحملية.

(مقارنة بين القضية الحملية والقضية الشرطية)

القضية الحملية	القضية الشرطية
تتألف من موضوع ومحمول أطرافها مفردات أو مركبات ناقصة يخبر فيها عن ثبوت شيء لشيء ، أو عدم ثبوت شيء لشيء ربط أطرافها يكون بواسطة هيئة الجملة	تتألف من مقدم وتالي أطرافها قضايا (مركبات خبرية) يخبر فيها عن وجود نسبة بين قضيتين ، أو عدم وجود نسبة بينهما ربط أطرافها يكون بواسطة أدوات الربط

التقسيم الثاني للقضية (بصياغة أخرى):

يتّضح من العرض السابق أنّ القضية – سواء أكانت حملية أم شرطية – تنقسم من حيث طبيعة الحكم فيها إلى قسمين رئيسين، هما: القضية الموجبة والقضية السالبة.

أولًا: القضية الموجبة

وهي التي يكون الحكم فيها إيجابيًا، أي يتضمن إثباتًا أو تصديقًا، ولذلك تُعدّ قضية مثبتة.

- ففي القضية الحملية، تكون موجبة إذا كان الحكم فيها هو إثبات المحمول للموضوع، أي إسناد صفة معينة إلى موضوعها.

مثال ذلك: «المدرسة كبيرة»، حيث أُثبت المحمول (كبيرة) للموضوع (المدرسة).

- أمّا في القضية الشرطية، فتكون موجبة إذا كان الحكم فيها هو إثبات التعلق بين طرفيها، أي أنّ وجود التالي مترتب على وجود المقدم.

ومثالها: «إذا بلغ زيد فالصلاة واجبة عليه»، إذ نحكم هنا بثبوت الارتباط بين الطرفين، أي أنّ وجوب الصلاة (التالي) مترتب على تحقق البلوغ (المقدم).

ثانيًا: القضية السالبة

وهي التي يكون الحكم فيها سلبيًا، أي يتضمن نفيًا أو إبطالًا، ولذا تُعدّ قضية منفية.

- ففي القضية الحملية، تكون سالبة إذا كان الحكم فيها هو نفي المحمول عن الموضوع.

مثال ذلك: «خالد ليس بغائب»، حيث يُنفى المحمول (الغياب) عن الموضوع (خالد)، أي تُسلب عنه هذه الصفة.

- وفي القضية الشرطية، تكون سالبة إذا كان الحكم فيها هو نفي التعلق بين المقدم والتالي، أي نفي أن يكون التالي متوقفًا على المقدم.

مثالها: «ليس كلما كان الإنسان ملتحيًا فإنه متدين»، ففي هذه القضية نفيٌ للعلاقة الارتباطية بين الطرفين، إذ قد يتحقق المقدم (وجود اللحية) دون أن يتحقق التالي (التدين)، فالملازمة بينهما غير ثابتة.

وبذلك يتضح أن معيار التفريق بين الإيجاب والسلب في القضايا عمومًا هو إثبات العلاقة بين الطرفين أو نفيها، سواء أكان ذلك في إطار الحمل أم في إطار الشرط

التقسيمات الرئيسة للقضية الحملية

قسّم المناطقة القضية الحملية إلى أنواع متعددة، وفق اعتبارات مختلفة تتعلق بطبيعة الموضوع، واتجاه الحكم، وسعة دائرته. وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع تقسيمين رئيسين، أولُهما ما يأتي بيانه:

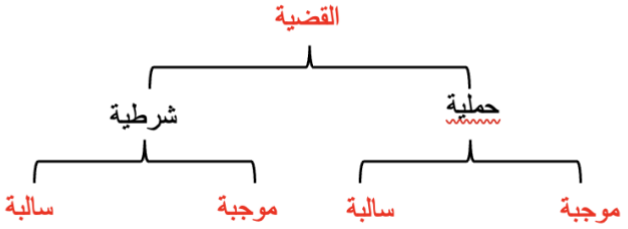

أولًا: التقسيم الأول للقضية الحملية

يقوم هذا التقسيم على نوع موضوع القضية وطبيعة الحكم المتوجه إليه، وتنقسم بموجبه القضية الحملية – سواء أكانت موجبة أم سالبة – إلى أربعة أقسام رئيسة هي:

1 – القضية الشخصية

هي القضية التي يكون موضوعها مفهومًا جزئيًا حقيقيًا، أي لا ينطبق إلا على فرد واحد بعينه في الخارج.

ومثالها: «البصرة ميناء العراق»، فـ«البصرة» هنا مفهوم جزئي لا يصدق إلا على تلك المدينة المعروفة في جنوب العراق.

ومثلها أيضًا: «زرارة بن أعين صاحب الإمام الصادق عليه السلام»، إذ إن «زرارة» شخص معين لا ينطبق المفهوم إلا عليه، ولذا تسمّى القضية شخصية، لأن موضوعها جزئي حقيقي محدد.

وينبغي التنبيه إلى أن المقصود من «الشخص» هنا كل جزئي حقيقي، وليس خصوص الإنسان في معناه اللغوي.

2 – القضية الطبيعية

هي القضية التي يكون موضوعها مفهومًا كليًا، ويتوجه الحكم فيها إلى ذات المفهوم نفسه لا إلى مصاديقه الخارجية.

ومثالها: «الإنسان نوع».

فـ«الإنسان» هنا مفهوم كلي قابل للانطباق على أفراد متعددة (زيد، سعاد، علي...)، غير أن الحكم «نوع» يتوجه إلى مفهوم الإنسان بما هو مفهوم ذهني لا إلى الأفراد.

وبيان ذلك أن موضوع القضية الحملية يمكن النظر إليه من جانبين:

- الأول: النظر إلى الموضوع بما هو مفهوم ذهني، فنحكم عليه بما يناسب الذهن، كما في قولنا: «الإنسان كلي». فالكِلية وصف للمفهوم لا للأفراد، لأن الأفراد في الخارج جزئيات لا تتصف بالكِلية.
- الثاني: النظر إلى الموضوع من حيث مصاديقه الخارجية، فنحكم على الأفراد أنفسهم، كما في قولنا: «الإنسان يأكل ويشرب». فالمفهوم الذهني للإنسان لا يأكل ولا يشرب، وإنما الفعل من شؤون الأفراد الخارجية.

إذن، إذا توجه الحكم إلى مفهوم الموضوع في الذهن كانت القضية طبيعية، أما إذا توجه الحكم إلى مصاديقه في الخارج كانت القضية محصورة أو مهملة كما سيأتي.

ومن الأمثلة الأخرى: «الضاحك ليس بجنس»، فالموضوع هنا (الضاحك) مفهوم كلي، والحكم (ليس بجنس) متوجه إلى مفهوم الضاحك نفسه لا إلى أفراده، لأن المقصود نفي الجنس عن الطبيعة المفهومية لا عن الأفراد.

وعليه، فالقضية الطبيعية هي التي يكون موضوعها مفهومًا كليًا والحكم فيها متوجهًا إلى طبيعة المفهوم ذاته.

3 – القضية المهملة

هي القضية التي يكون موضوعها مفهومًا كليًا، ويتوجه الحكم فيها إلى مصاديق الموضوع، ولكن من دون بيان كمية الأفراد الذين يشملهم الحكم؛ أي لم يُذكر هل يشمل الحكم جميع الأفراد أم بعضها.

مثال ذلك قوله تعالى:

«إن الإنسان لفي خسر»

فـ«الإنسان» مفهوم كلي، والحكم (الوقوع في الخسران) متوجه إلى مصاديق الإنسان لا إلى مفهومه الذهني، لأن الصورة الذهنية للإنسان لا تخسر، وإنما الذي يقع في الخسران هم الأفراد.

غير أن الآية لم تُبيّن هل الحكم يعمّ جميع الأفراد أم بعضهم، ولذلك تسمّى القضية مهملة، أي أُهمل فيها بيان الكمّ.

ومثلها قولنا: «المؤمن لا يكذب»، إذ لم يُبيّن هل جميع المؤمنين لا يكذبون أم بعضهم، فالقضية من حيث الكم مهملة.

4 – القضية المحصورة

هي القضية التي يكون موضوعها مفهومًا كليًا، ويتوجه الحكم فيها إلى مصاديق الموضوع، مع بيان كمية الأفراد الذين يشملهم الحكم.

مثال ذلك: «كل نبي مبعوث من قبل الله تعالى»،

فالموضوع «نبي» مفهوم كلي ينطبق على مصاديق متعددة (نوح، إبراهيم، موسى عليهم السلام...)، والحكم متوجه إلى هذه المصاديق لا إلى المفهوم الذهني، لأن الله يبعث الأنبياء لا مفهوم النبوة.

وقد بُيّن في هذه القضية أن الحكم يعم جميع الأفراد، أي جميع الأنبياء، لذا سُمّيت محصورة لأن كمّ الأفراد محدد.

ومثلها قولنا: «بعض الطلاب فقراء»، إذ بُيّن أن الحكم يشمل بعض أفراد الموضوع دون جميعهم، فهي أيضًا قضية محصورة، ولكن بكمية جزئية.

تقسيم القضية المحصورة

تنقسم القضية المحصورة إلى نوعين رئيسين:

1 – القضية الكلية

هي التي يشمل حكمها جميع أفراد الموضوع.

ومثالها:

- «كل نفس ذائقة الموت»
- «لا شيء من الكسل بنافع»

فالأولى موجبة كلية، لأن الحكم فيها إثباتي عام (كل نفس تموت).

والثانية سالبة كلية، لأن الحكم فيها نفي عام (ينفى النفع عن جميع أفراد الكسل).

ويُسمّى اللفظ الذي يحدد كمّ القضية سور القضية.

فسور الموجبة الكلية: (كل، جميع، كافة)،

وسور السالبة الكلية: (لا شيء، لا واحد).

2 – القضية الجزئية

هي التي يشمل حكمها بعض أفراد الموضوع فقط.

ومثالها:

- «بعض المدارس دينية» (موجبة جزئية)، لأن الحكم إثباتي ويشمل جزءًا من الأفراد.
- «بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين» (سالبة جزئية)، لأن الحكم سلبي ويختص ببعض الأفراد دون الجميع.

وسور الموجبة الجزئية هي: (بعض، كثير، قليل)،

وسور السالبة الجزئية هي: (ليس بعض، بعض...ليس، ليس كل...).

وبذلك يتبين أن سور القضية هو اللفظ الذي يحدد كمّها وكيفها، أي يبيّن ما إذا كانت القضية كلية أم جزئية، وموجبة أم سالبة، وفق السياق المنطقي الذي صيغت فيه.

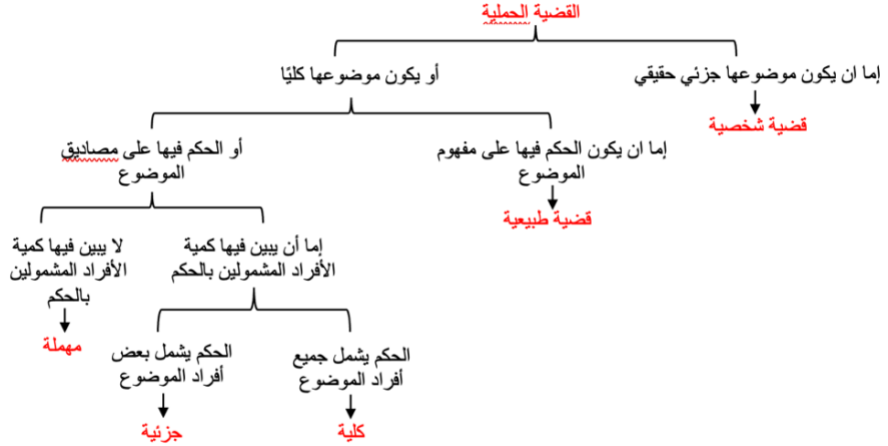

والمنطقي إنما يهتم بالقضايا المحصورة فقط ، فلا يهتم بالقضايا الشخصية ولا بالقضايا الطبيعية ، أما القضية المهملة فإنه يعامله معاملة القضية المحصورة الجزئية. وعندما نلاحظ أن كل من القضية الموجبة والقضية السالبة إما أن تكون كلية أو تكون جزئية ، فسوف تكون القضايا المحصورة التي يهتم بها المنطقي ويلاحظها في أبحاثه أربع هي:

١. موجبة كلية. ٢. سالبة كلية ٣. موجبة جزئية ٤. سالبة جزئية

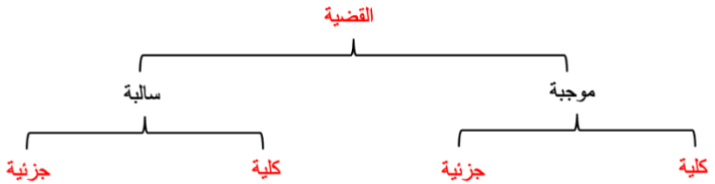

التقسيم الثاني للقضية الحملية

يختصّ هذا التقسيم بالقضية الحملية الموجبة دون السالبة، إذ يُنظر فيه إلى موضع وجود الموضوع في القضية، وبناءً على ذلك تُقسم القضايا الحملية الموجبة إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: الذهنية، والخارجية، والحقيقية.

1- القضية الذهنية

القضية الذهنية هي التي يكون وجود موضوعها منحصرًا في الذهن دون أن يكون له تحقق في الواقع الخارجي.

ومن المعلوم أن كل قضية نحكم عليها – إيجابًا أو سلبًا – لا بد أن تُتصوّر أولًا في الذهن، إذ إن التصديق فرع التصور، أي إن الحكم يستلزم تصوّر الموضوع والمحمول معًا في الذهن قبل الربط بينهما. لكنّ بعض القضايا تقتصر على الوجود الذهني لموضوعها، بينما يمتد وجود بعضها الآخر إلى الخارج أيضًا.

أما القضايا التي لا يتجاوز فيها وجود الموضوع الذهن، فهي ما يُعرف بـ القضايا الذهنية، ومن أمثلتها قولنا:

«شريكُ الباري مستحيل».

فـ«شريك الباري» لا يمكن أن يوجد في الخارج، كما ثبت ذلك برهانيًا في الفلسفة والعقيدة، غير أن العقل يمكنه تصوّر مفهومه، أي: «موجود واجب الوجود مثل الله تعالى يشاركه في الخلق والتدبير». هذا المفهوم حاضر في الذهن فقط، ولا يتعدّاه إلى الواقع، ولذا كانت القضية «شريك الباري مستحيل» قضية ذهنية محضة.

2- القضية الخارجية

القضية الخارجية هي التي يكون وجود موضوعها في الخارج بالإضافة إلى الذهن، ويُوجَّه الحكم فيها إلى أفراد محددين موجودين فعلاً في الواقع الخارجي، بحيث لا يتعدّى الحكم إلى غيرهم.

فإذا قال القائل:

«كلُّ طالبٍ يُحضّر الدرس غدًا»،

فهو لا يقصد كل من يصدق عليه عنوان «طالب» في أي زمان، بل يشير إلى مجموعة معيّنة من الطلاب الحاضرين في صفّه، ويوجّه إليهم الأمر بالتحضير. وكذلك قولنا:

«أولادُ زيدٍ مجتهدون»،

فالحكم هنا مخصوص بأولاد زيد الموجودين فعلًا، دون أن يشمل من لم يولد منهم بعد، ومن ثم تُعدّ هذه من القضايا الخارجية، لأن نطاق الحكم فيها منحصر في الأفراد الخارجيين الموجودين.

3- القضية الحقيقية

القضية الحقيقية هي التي يكون وجود موضوعها في الخارج أيضًا، غير أن الحكم فيها يتناول جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم الموضوع، سواء أكانوا موجودين الآن أم سيوجدون في المستقبل.

فالحكم في هذا النوع من القضايا عام مستمر، يصدق على كل فرد يندرج تحت مفهوم الموضوع متى وُجد، ومن أمثلتها:

«كلُّ إنسانٍ متنفس»،
«كلُّ بالغٍ عاقلٍ تجب عليه الصلاة»،
«الكلُّ أكبر من الجزء»،
«كلُّ من يجحد وجودَ اللهِ فهو كافر».

فهذه القضايا لا تختص بالأفراد الموجودين حاليًا، بل تشمل من وُجد ومن سيوجد مستقبلًا، لأن الحكم فيها منسحب على طبيعة الموضوع نفسها.

ومن هذا النوع أيضًا الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية والقوانين العلمية، إذ إنها تُسنّ على نحو القضايا الحقيقية، فتكون شاملة لكل من تنطبق عليه شروطها في أي زمان وُجد.

خلاصة القول:

يُبنى هذا التقسيم على موقع وجود الموضوع، فالقضية الذهنية وجودها محصور في الذهن، والخارجية متوجهة إلى أفراد معينين في الواقع، والحقيقية عامة تشمل كل من يصدق عليه الموضوع في أي زمان ومكان، سواء وُجد أو سيوجد

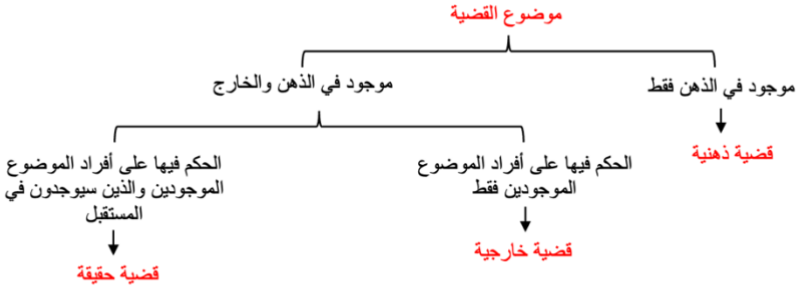

أقسام القضية الشرطية

تنقسم القضية الشرطية من حيث نوع العلاقة بين طرفيها إلى قسمين رئيسين:

1. القضية الشرطية المتصلة
2. القضية الشرطية المنفصلة

أولًا: القضية الشرطية المتصلة

القضية الشرطية المتصلة هي التي تربط بين قضيتين حمليتين بعلاقة شرطية، بحيث يُعلَّق صدق إحداهما على صدق الأخرى، أي يكون بينهما اتصال وتوقف في الوجود أو الصدق.

ففي المثال:

«إذا أشرقت الشمس فالنَّهار موجود»،

نجد أن هذه الجملة تتألف من قضيتين حمليتين مستقلتين:

- الأولى: أشرقت الشمس،
- الثانية: النهار موجود.

وقد حكمنا بينهما بوجود رابطة ارتباط وتعلق، إذ إن القضية الثانية (وجود النهار) متوقفة على تحقق الأولى (شروق الشمس)، فشروق الشمس يُعدّ شرطًا لتحقق النهار، ووجود النهار مشروطًا بشروق الشمس. وبذلك تكون هذه القضية شرطية متصلة موجبة، لأن بين طرفيها ارتباطًا فعليًا.

1. القضية المتصلة الموجبة

تُفيد هذه القضية وجود علاقة التلازم أو الارتباط بين الطرفين، من غير أن تدّعي تحقق الطرفين فعلاً في الخارج. فهي لا تخبرنا بأن الشمس الآن مشرقة، أو أن النهار الآن موجود، وإنما تخبرنا بأن وجود النهار مرتبط بشروق الشمس.

ولهذا لو قال أحدهم هذه الجملة في الليل، لكان صادقًا، لأن صدق القضية لا يتوقف على تحقق الشرط والمشروط فعلاً، بل على صحة العلاقة بينهما في الواقع. فإن وُجد التلازم بين شروق الشمس ووجود النهار كان القول صادقًا، وإن لم يكن بينهما هذا التلازم كان القول كاذبًا.

2. القضية المتصلة السالبة

أما القضية التي تُخبر عن انتفاء العلاقة بين القضيتين، فهي القضية الشرطية المتصلة السالبة، مثل قولنا:

«ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس».

فهنا لدينا قضيتان:

- الأولى: الجرس دقّ.
- الثانية: الدرس حان وقته.

لكن الحكم في هذه القضية سلبي، أي بعدم وجود علاقة تلازم بين الطرفين؛ إذ قد يدقّ الجرس دون أن يكون وقت الدرس قد حان، كأن يكون في الجرس خلل أو خُطأ في التوقيت. فهي إذن قضية شرطية متصلة سالبة، لأن العلاقة بين الطرفين منفية.

ومع أن الاتصال منفي في هذه القضية، إلا أن المناطقة أبقوا على تسميتها «شرطية متصلة» من حيث الصورة والتركيب، لأنها تشترك مع المتصلة الموجبة في البنية اللفظية، وإن اختلفتا في مضمون العلاقة بين الطرفين.

3. صيغ القضايا الشرطية المتصلة

للقضايا الشرطية المتصلة ألفاظ مخصوصة تُعبّر عن أنواعها المختلفة، ومن أبرزها ما يلي:

نوع القضية	الصيغة أو الأداة المستعملة	المثال
المتصلة الموجبة الكلية	كلّما، مهما	«مهما تُخفِ من خلقك فإنّ الله يعلمُه»
المتصلة السالبة الكلية	ليس كلما، ليس أبدًا	«ليس أبدًا إذا كان الإنسان مريضًا كان يسعل»
المتصلة الموجبة الجزئية	قد يكون	«قد يكون إذا كان الإنسان غنيًا فإنّه سعيد»
المتصلة السالبة الجزئية	قد لا يكون	«قد لا يكون إذا كان الإنسان فقيرًا فإنّه تعيس»

تقسيم القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

تنقسم القضية الشرطية المتصلة بحسب نوع الاتصال بين طرفيها إلى قسمين رئيسين، كما تنقسم القضية الشرطية المنفصلة بحسب نوع الانفصال بين طرفيها إلى قسمين كذلك. وفيما يلي بيان ذلك تفصيلاً:

أولاً: تقسيم القضية الشرطية المتصلة

تنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى قسمين بحسب حقيقة العلاقة بين المقدم والتالي، وهما:

1. المتصلة اللزومية
2. المتصلة الاتفاقية

1- القضية المتصلة اللزومية

هي القضية التي يكون بين طرفيها تلازم حقيقي واقعي، بحيث تنشأ علاقة الارتباط فيها من رابطة سببية أو علّية حقيقية بين المقدم والتالي.

فقد يكون المقدم علّة للتالي، كما في المثال:

«إذا سخن الماء فإنه يتبخر».

فهنا المقدم (سخونة الماء) سبب واقعي للتالي (تبخر الماء)، فمتى وُجد السبب وُجد المسبب.

وقد يكون المقدم معلولًا والتالي علّة له، كما في قولنا:

«إذا تبخر الماء فإنه ساخن».

فوجود التبخر (المعلول) دليل على وجود السخونة (العلّة)، لأن المعلول لا يمكن أن يتحقق دون علّته.

إذن فالتلازم في هذه القضايا تلازم حقيقي واقعي، وليس مجرّد اقتران أو مصادفة، ومن هنا تُسمى بـ القضايا المتصلة اللزومية.

2- القضية المتصلة الاتفاقية

هي القضية التي لا يوجد فيها ارتباط حقيقي بين المقدم والتالي، وإنما يكون الاتصال بينهما اتصالًا اتفاقيًا أو مصادفًا، نشأ من تكرر وقوع التالي بعد المقدم دون أن يكون بينهما علاقة سببية حقيقية.

ومثالها:

«كلما دقّ الجرس فإن زكيًّا يتأخر قليلًا عن دخول الصف».

فليس بين دق الجرس وتأخر زكي علاقة سببية حقيقية، بل إن هذا الاقتران حصل اتفاقًا نتيجة العادة أو تكرار المصادفة.

إذن فالقضية هنا لا تقوم على تلازم واقعي بين طرفيها، بل على اقتران عرضي غير لازم، ولذلك سُمّيت اتفاقية.

ويُعنى المنطقيون عادةً بالقضايا اللزومية دون الاتفاقية، لأنها وحدها التي تصلح أن تكون مادة للاستدلال والبرهان.

ثانيًا: القضية الشرطية المنفصلة

القضية الشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بالانفصال بين طرفيها (المقدم والتالي)، أو بنفي هذا الانفصال.

ففي المنفصلة الموجبة يكون الحكم بوجود الانفصال،

وفي المنفصلة السالبة يكون الحكم بنفيه.

وهذا هو الفرق الجوهري بين القضية المنفصلة والمتصلة، إذ إن العلاقة في المتصلة هي علاقة اتصال وتلازم، بينما هي في المنفصلة علاقة انفصال وتباين.

1- القضية المنفصلة الموجبة

هي التي تُفيد وجود تنافٍ أو انفصال بين الطرفين، بحيث لا يمكن اجتماعهما في مصداق واحد.

ومثالها:

«العدد إمّا أن يكون فردًا أو يكون زوجًا».

فهنا نحكم بأن العدد لا يمكن أن يكون فردًا وزوجًا في الوقت نفسه، إذ هما متقابلان متنافيان، فهذه القضية تخبرنا بوجود انفصال حقيقي بين الطرفين.

2- القضية المنفصلة السالبة

هي التي تنفي الانفصال بين الطرفين، أي إن المقدم والتالي يمكن أن يجتمعا في مصداق واحد.

ومثالها:

«ليس الإنسان إمّا أن يكون كاتبًا أو شاعرًا».

فالمقدم (الإنسان كاتب) والتالي (الإنسان شاعر) يمكن أن يتحققا في شخص واحد، كأن يكون فرد ما كاتبًا وشاعرًا معًا، ولذلك تكون القضية منفصلة سالبة لأنها تنفي وجود التنافي والانفصال بين الطرفين.

التقسيم الأول للقضية الشرطية المنفصلة

تنقسم القضية الشرطية المنفصلة، بحسب نوع الانفصال بين طرفيها، إلى قسمين:

1. المنفصلة العنادية (الحقيقية)
2. المنفصلة الاتفاقية (الظاهرية)

1- القضية المنفصلة العنادية

هي القضية التي يكون بين طرفيها تنافٍ حقيقي وعناد واقعي، بحيث يستلزم تحقق أحد الطرفين انتفاء الآخر بالضرورة.

ويتحقق هذا التنافي حين يكون المقدم والتالي متقابلين، سواء بالتناقض أو التضاد.

مثال التناقض:

«دائمًا إمّا أن يكون الإنسان مصيبًا للحق أو غير مصيب له».

فالقضيتان هنا – (الإنسان مصيب للحق) و(الإنسان غير مصيب له) – متناقضتان، لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما معًا.

ومثال التضاد:

«دائمًا إمّا أن يكون الثوب أبيض أو أسود».

فالثوب لا يمكن أن يكون أبيض وأسود في الوقت نفسه، إذ بينهما تضاد حقيقي يمنع الاجتماع.

2- القضية المنفصلة الاتفاقية

هي التي لا يكون بين طرفيها تنافٍ حقيقي، وإنما يكون التنافي اتفاقيًا أو صوريًا، بحيث يمكن اجتماع الطرفين أو ارتفاعهما معًا.

ومثالها:

«إمّا أن يكون المدرّس في الصف الأول عليًّا أو محمدًا».

فهنا يمكن أن يكون المدرّس في الصف كلاهما معًا (كما لو درّسا معًا درسًا مشتركًا)، ويمكن أيضًا أن لا يكون أيٌّ منهما المدرّس في الصف (بل يكون شخص آخر كسعيد مثلًا).

فعدم تحقق التنافي الحقيقي بين الطرفين يدلّ على أن الانفصال هنا اتفاقي صوري، لا يقوم على أساس واقعي.

صيغ القضايا الشرطية المنفصلة

تُعبَّر القضايا المنفصلة عن أنواعها المختلفة بألفاظ مخصوصة تُعرف بـ سُوَر القضية، ومن أبرزها ما يلي:

نوع القضية	الصيغة أو الأداة المستعملة	المثال
المنفصلة الموجبة الكلية	دائمًا	«دائمًا إمّا أن يكون الإنسان عالمًا أو جاهلًا في مسألة ما»
المنفصلة السالبة الكلية	ليس أبدًا، ليس البتة	«ليس أبدًا إمّا أن يكون الاسم مرفوعًا أو منصوبًا»
المنفصلة الموجبة الجزئية	قد يكون	«قد يكون إمّا أن يكون الشخص كاتبًا أو شاعرًا»
المنفصلة السالبة الجزئية	قد لا يكون	«قد لا يكون إمّا أن يكون الجو حارًا أو باردًا»

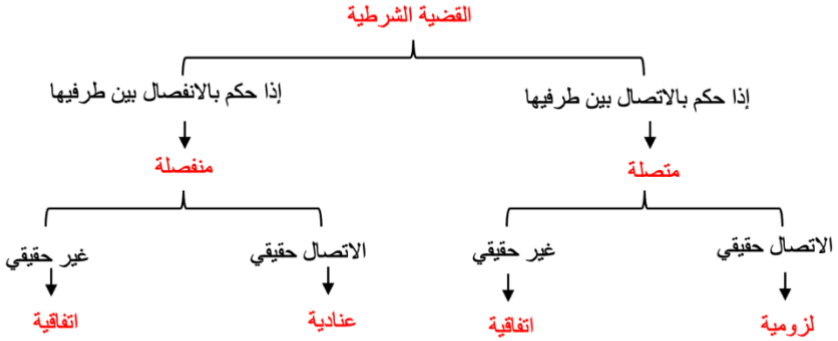

خلاصة القول:

القضية الشرطية المتصلة تُبنى على علاقة التلازم والاتصال بين المقدم والتالي، فإن كان التلازم حقيقيًا كانت لزومية، وإن كان عرضيًا كانت اتفاقية.

أما القضية الشرطية المنفصلة فأساسها الانفصال والتنافي بين الطرفين، فإن كان التنافي حقيقيًا كانت عنادية، وإن كان اتفاقيًا أو صوريًا كانت اتفاقية

التقسيم الثاني للقضية الشرطية المنفصلة

تنقسم القضية الشرطية المنفصلة إلى ستة أقسام، وذلك بحسب إمكان اجتماع طرفيها (أي صدقهما معًا على موضوع واحد)، أو ارتفاعهما معًا (أي كذبهما معًا على موضوع واحد). ويُبنى هذا التقسيم على أساس إمكان أو استحالة هذين الأمرين في آنٍ واحد.

١. الحقيقية الموجبة

هي القضية المنفصلة التي يُحكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما معًا.

فكل واحد من الطرفين لا يمكن أن يصدق مع الآخر على موضوع واحد، كما لا يمكن أن يكذبا معًا على موضوع واحد.

مثال:

(العدد الصحيح إمّا أن يكون زوجًا أو يكون فردًا).

طرفا القضية هما:

1. العدد الصحيح زوج.
2. العدد الصحيح فرد.

ويُستحيل اجتماعهما، إذ لا يمكن لعدد واحد أن يكون زوجًا وفردًا في الوقت نفسه، لأن اجتماع النقيضين محال. كما يُستحيل ارتفاعهما، إذ لا يوجد عدد صحيح لا يُوصف بأحد الوصفين، فكل عدد صحيح إما أن يكون زوجًا أو فردًا بالضرورة.

مثال آخر:

(الإنسان إمّا أن يكون أعمى أو بصيرًا).

فلا يمكن أن يُجمع بين العمى والبصر في آنٍ واحد، ولا يمكن أن يُرفع الوصفان معًا، إذ لا إنسان لا يُوصف بأحدهما.

٢. الحقيقية السالبة

وهي عكس الحقيقية الموجبة، إذ يُحكم فيها بإمكان اجتماع الطرفين وإمكان ارتفاعهما معًا.

مثال:

(ليس الحيوان إمّا أن يكون ناطقًا أو قابلًا للتعليم).

طرفاها هما:

1. الحيوان ناطق.
2. الحيوان قابل للتعليم.

فيُحتمل اجتماعهما في الإنسان، لأنه ناطق وقابل للتعليم معًا، كما يُحتمل ارتفاعهما في بعض الحيوانات الأخرى التي لا تُوصف بأيٍّ منهما، كالفرس أو الطائر.

مثال آخر:

(ليس البتة إمّا أن يكون الكتاب نافعًا أو في علم المنطق).

فقد يجتمع الوصفان في كتاب نافع في علم المنطق، وقد يرتفعان في كتاب لا نفع فيه ولا يتصل بعلم المنطق.

٣. مانعة الجمع الموجبة

هي القضية المنفصلة التي يُحكم فيها باستحالة اجتماع الطرفين، مع إمكان ارتفاعهما.

وسميت بذلك لأنها "تمنع الجمع" بين الطرفين، لكنها لا تمنع ارتفاعهما معًا.

مثال:

(إمّا أن يكون الجسم أبيض أو يكون أسود).

طرفاها:

1. الجسم أبيض.
2. الجسم أسود.

فيستحيل اجتماعهما، إذ لا يمكن أن يكون الجسم الواحد أبيض وأسود في آنٍ واحد، لأنهما ضدان. لكن يمكن ارتفاعهما إذا كان الجسم أخضر مثلًا، فلا يصدق عليه أحد الوصفين.

مثال آخر:

(إمّا أن يكون الطالب ناجحًا أو راسبًا).

فلا يمكن أن يكون الطالب ناجحًا وراسبًا في الوقت نفسه، لكن قد لا يتحقق أحد الوصفين في حالة الطالب المكمل، فلا يكون ناجحًا ولا راسبًا.

٤. مانعة الجمع السالبة

هي عكس مانعة الجمع الموجبة، إذ يُحكم فيها بإمكان اجتماع الطرفين واستحالة ارتفاعهما.

مثال:

(ليس إمّا أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود).

طرفاها:

1. الجسم غير أبيض.
2. الجسم غير أسود.

يجتمع الطرفان في الجسم الأخضر مثلًا، فهو غير أبيض وغير أسود في الوقت نفسه.

أما ارتفاعهما فمستحيل، لأن نفي الطرفين يعني إثبات كونه أبيضًا وأسودًا معًا، وهو اجتماع للضدين، وهو محال.

مثال آخر:

(ليس الفرس إمّا أن يكون صاهلًا أو أسودًا).

يجتمع الطرفان في الفرس الأسود الصاهل، ولا يمكن ارتفاعهما، إذ لا يتصور فرس لا يوصف بأنه صاهل ولا بأنه أسود.

٥. مانعة الخلو الموجبة

هي القضية المنفصلة التي يُحكم فيها بإمكان اجتماع الطرفين، مع استحالة ارتفاعهما.

وسميت بذلك لأنها تمنع ''خلوّ الموضوع'' من أحد الطرفين.

مثال:

(الجسم إمّا أن يكون غير أبيض أو غير أسود).

يجتمع الطرفان في الجسم الأحمر، لأنه غير أبيض وغير أسود معًا، ويستحيل ارتفاعهما لأن رفع ''غير الأبيض'' يعني إثبات كونه أبيضًا، ورفع ''غير الأسود'' يعني إثبات كونه أسودًا، فيلزم من ارتفاعهما اجتماع الضدين.

مثال آخر:

(الإنسان إمّا أن يكون ناطقًا أو شاعرًا).

يجتمع الطرفان في الإنسان الشاعر، ولا يمكن ارتفاعهما، إذ لا يوجد إنسان لا يوصف بأنه ناطق ولا بأنه شاعر.

٦. مانعة الخلو السالبة

وهي عكس مانعة الخلو الموجبة، إذ يُحكم فيها باستحالة اجتماع الطرفين مع إمكان ارتفاعهما.

مثال:

(ليس البتة إمّا أن يكون الجسم أبيضًا أو أسودًا).

فلا يمكن أن يكون الجسم أبيضًا وأسود في وقت واحد، لكن يمكن ارتفاعهما كما في الجسم الأحمر.

مثال آخر:

(ليس المعدن إمّا أن يكون حديدًا أو فضةً).

فلا يمكن أن يكون المعدن الواحد حديدًا وفضة في آنٍ واحد، بينما يمكن ارتفاعهما كما في المعدن النحاسي

الاستدلال غير المباشر

تعريفه:

هو إقامة البرهان على لازم المطلوب لإثباته، أي إقامة الدليل على قضية ملازمة للمطلوب بحيث يؤدي إثباتها أو نفيها إلى إثبات المطلوب أو نفيه بالضرورة.

عندما يواجه الفكر قضية ما يُطلب الحكم عليها ـ سواء كان المطلوب إثبات صدقها أو بطلانها ـ فإن الذهن يسعى إلى إيجاد دليل عليها من خلال الرجوع إلى ما يملكه من معارف سابقة ومعلومات مخزونة. وقد يتمكن الذهن أحيانًا من إقامة الدليل على نفس

القضية المطلوبة مباشرة، كما في مثال إثبات إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، حيث يستدل الباحث على صحة هذه الدعوى بالدليل الآتي:

- النبي (صلى الله عليه وآله) نصّ على إمامة علي (عليه السلام) يوم الغدير.
- وكل من نصّ النبي (صلى الله عليه وآله) على إمامته فهو إمام منصوب من قبل الله تعالى.
- إذن، علي (عليه السلام) إمام شرعي من قبل الله تعالى.

ويُعد هذا النمط من الاستدلال استدلالًا مباشرًا، لأن الدليل أُقيم على نفس المطلوب دون توسّط.

أما إذا تعذر على الباحث إقامة البرهان المباشر على القضية المطلوبة، فإنه يلجأ إلى طريق آخر، وهو إقامة الدليل على قضية أخرى ملازمة لها، بحيث يؤدي إثبات تلك القضية إلى إثبات المطلوب بطريقة غير مباشرة.

مثال ذلك:

إذا طُلب من الباحث أن يثبت أن كل نبي معصوم، فقد يجد أن إقامة الدليل على هذه القضية مباشرة أمر صعب، إذ يتطلب ذلك تتبع سيرة جميع الأنبياء، وإثبات خلوّ كل واحد منهم من الذنب والمعصية، وهو أمر يتعذر عادة بسبب عدم الإحاطة بحياة كل الأنبياء.

لذلك، يسلك الباحث طريقًا غير مباشر، فيُثبت كذب القضية المقابلة، وهي: (ليس بعض الأنبياء بمعصوم). ونظرًا لوجود التلازم بين كذب هذه القضية وصدق القضية الأصلية، فإن إثبات كذب الأولى يؤدي بالضرورة إلى صدق الثانية.

وبهذا يكون الباحث قد أثبت صدق قضية (كل نبي معصوم) لا بإقامة الدليل عليها مباشرة، بل من خلال إقامة البرهان على نقيض لازمها، أي بطريقة الاستدلال غير المباشر.

أنواع التلازم بين القضايا

أولاً: تعريف التلازم

التلازم هو ارتباط ضروري بين شيئين على نحوٍ يستحيل معه انفصال أحدهما عن الآخر؛ فوجود أحدهما يستلزم وجود الآخر، وارتفاع أحدهما يستلزم ارتفاع الآخر. ويُعبَّر عن الشيء الأول الذي يتقدّم في الذهن بـ الملزوم، وعن الشيء الثاني الملازم له بـ اللازم.

فمثلاً، هناك تلازم بين الثلج والبرودة، إذ كلما وُجد الثلج وُجدت معه البرودة، ويستحيل في الواقع الخارجي أن يوجد الثلج غير بارد.

غير أن حديثنا هنا لا يتناول التلازم بين الأشياء المحسوسة، بل التلازم بين القضايا العقلية، أي بين الأحكام الذهنية التي يُعبَّر عنها في صورة قضايا خبرية. فبعض القضايا تكون مترابطة بحيث يستحيل أن تُتصوَّر إحداهما دون الأخرى، فإذا علم الذهن بصدق إحداهما

علم بصدق الثانية، أو إذا ثبت كذب إحداهما لزم كذب الأخرى. وهذا التلازم بين القضايا ليس على نمط واحد، بل له أنواع متعددة، منها ما يتعلق بالصدق، ومنها ما يتعلق بالكذب، كما يأتي:

1. التلازم في الصدق والكذب (النوع الأول)

وهو أن تكون هناك قضيتان يتلازمان على وجهٍ يكون صدق إحداهما ملازمًا لكذب الأخرى.

فإذا أمكننا أن نُثبت كذب إحداهما، ثبت صدق الثانية بالضرورة.

مثال ذلك:

إذا طُلب من الباحث أن يُثبت أن زيدًا عادل (وهي القضية المطلوب إثباتها)، فبإمكانه أن يقيم البرهان على كذب القضية المقابلة لها وهي: زيد ليس بعادل، فإذا ثبت كذب هذه الثانية، لزم صدق الأولى.

وهذا النمط من التلازم يُبحث عادةً في مبحث التناقض، لأن التناقض يقتضي أن لا تجتمع القضيتان في الصدق، ولا ترتفعان معًا، فصدق إحداهما يستلزم كذب الأخرى.

2. التلازم في الصدق والكذب (النوع الثاني)

وهو عكس النوع الأول، حيث يكون كذب إحدى القضيتين ملازمًا لصدق الأخرى.

فإذا أمكننا إثبات صدق الثانية، لزم كذب الأولى.

مثال ذلك:

إذا أردنا إثبات أن زيد ليس بعادل، فيمكن أن نُثبت صدق القضية المقابلة وهي: زيد فاسق، لأن صدق هذه الثانية يستلزم كذب الأولى.

ويُبحث هذا النوع كذلك في مبحث التناقض، لكونه قائمًا على نفس العلاقة بين الصدق والكذب في القضيتين المتقابلتين.

3. التلازم في الصدق

ويقصد به التلازم الذي يكون فيه صدق القضية الأولى مستلزمًا لصدق القضية الثانية.

فكلما صدقت الأولى، لزم من ذلك صدق الثانية بالضرورة.

مثال ذلك:

إذا طُلب إثبات أن بعض العلماء عدول (وهي القضية المطلوب إثباتها)، فيمكن البرهنة على صدق القضية الأعم وهي: كل عالم عادل، فمتى صدقت هذه الثانية، صدقت الأولى تبعًا لها.

ويُبحث هذا النوع من التلازم في مباحث العكس المستوي وعكس النقيض، حيث يقال: صدق الأصل يستدعي صدق العكس.

4. التلازم في الكذب

ويقصد به أن يكون كذب القضية الثانية مستلزمًا لكذب القضية الأولى.

فإذا ثبت كذب الثانية، ثبت كذب الأولى تبعًا لها.

مثال ذلك:

إذا طُلب إثبات أن القضية: كل عالم عادل قضية كاذبة، فيمكن إثبات كذب القضية الجزئية: بعض العلماء عدول، لأن كذب هذه الثانية يقتضي كذب الأولى.

ويُذكر هذا النوع أيضًا في مباحث العكس المستوي وعكس النقيض، على القاعدة التي تقول: كذب العكس يستلزم كذب الأصل

طرائق الاستدلال غير المباشر

يقوم الاستدلال غير المباشر على ثلاث طرائق رئيسة، تمثّل الأساليب التي يعتمدها الفكر لإثبات المطلوب من خلال قضايا ملازمة له، وهي:

1. التناقض
2. العكس المستوي
3. عكس النقيض

وفيما يلي بيان كل طريقة على حدة:

أولاً: التناقض

تعريفه:

التناقض هو نوع من التلازم بين قضيتين يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة بالضرورة، بحيث يستحيل اجتماع صدقهما معًا، كما يستحيل ارتفاعهما معًا.

بيان ذلك:

توجد قضايا تتحقق فيها شروط معينة (سيأتي تفصيلها لاحقًا) تجعل العلاقة بينهما علاقة تضاد تام، فلا يمكن أن تصدق القضيتان في وقت واحد، ولا يمكن كذلك أن تكونا معًا كاذبتين. فلابد أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة.

ومن هنا، فإن الذهن إذا أدرك صدق إحدى القضيتين، انتقل تلقائيًا إلى إدراك كذب الأخرى، والعكس صحيح: فإذا علم بكذب إحداهما، علم بصدق الأخرى.

مثال توضيحي:

القضيتان:

- (الله موجود)
- (الله ليس موجودًا)

هاتان القضيتان متناقضتان، لأن إحداهما تنقض الأخرى تمامًا. فلا يمكن أن تكونا صادقتين معًا، كما لا يمكن أن تكونا كاذبتين معًا.

فإذا ثبت صدق الأولى (الله موجود)، لزم بالضرورة كذب الثانية (الله ليس موجودًا). وكذلك لو ثبت كذب الثانية، لزم صدق الأولى.

وهذا هو معنى القاعدة المشهورة عند المناطقة:

"النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان"
أي لا يمكن أن يصدقا معًا، ولا أن يكونا كاذبين معًا.

شروط التناقض

لكي يتحقق التناقض بين قضيتين، لا بد أن تتوافر بينهما مجموعة من شروط الاتحاد، وأن تتحقق في الوقت نفسه شروط الاختلاف، لأن التناقض لا يقوم إلا على اجتماع الوحدة من بعض الجهات والاختلاف من جهات أخرى.

فإذا اختلّ أحد شروط الاتحاد أو أحد شروط الاختلاف، انتفى التناقض بين القضيتين، ولم يكن بينهما تلازم يقتضي صدق إحداهما وكذب الأخرى.

أولاً: شروط الاتحاد

يُشترط في القضيتين المتناقضتين أن تتّحدا في ثمانية أمور هي:

1. الاتحاد في الموضوع

أن يكون موضوع القضية الأولى هو نفسه موضوع القضية الثانية؛ لأن اختلاف الموضوعين يمنع وقوع التناقض.

فإثبات المحمول لشيء لا يناقض نفي ذلك المحمول عن شيء آخر.

فلا تناقض بين قولنا: (علي تلميذ) و (أحمد ليس بتلميذ)، لأن الموضوعين مختلفان، وكلا القضيتين يمكن أن تكونا صادقتين معًا.

أما إذا اتحد الموضوع، كما في قولنا: (علي تلميذ) و (علي ليس بتلميذ)، تحقق التناقض بين القضيتين.

2. الاتحاد في المحمول

أن يكون المحمول في كلتا القضيتين واحدًا.

فلو اختلف المحمولان، انتفى التناقض، إذ لا يُنافي إثبات محمول معين لموضوع ما نفي محمول آخر عن نفس الموضوع.

فمثلاً: (زكي تلميذ) و (زكي ليس بمعلم) قضيتان صادقتان معًا، وكذلك (الإنسان حجر) و (الإنسان ليس بحيوان) قضيتان كاذبتان معًا؛ ففي الحالتين لا تناقض لأن المحمول مختلف.

3. الاتحاد في الزمان

أن يكون زمان القضية الأولى هو نفسه زمان القضية الثانية، خصوصًا عندما يكون للزمان أثر في ثبوت المحمول للموضوع.

فلا تناقض بين قولنا: (الشمس مشرقة في النهار) و (الشمس ليست مشرقة في الليل)، لأن القضيتين صادقتان معًا؛ إذ الزمان مختلف في كل منهما.

أما إذا اتحد الزمان، كما في قولنا: (الشمس مشرقة في النهار) و (الشمس ليست مشرقة في النهار)، تحقق التناقض بينهما.

4. الاتحاد في المكان

أن يكون مكان وقوع القضيتين واحدًا، وذلك في القضايا التي يكون للمكان أثر فيها.

فلا تناقض بين قولنا: (الأرض مخصبة في الريف) و (الأرض ليست مخصبة في البادية)، لأن اختلاف المكان جعل القضيتين صادقتين معًا.

ولو اتحد المكان، لتحقق التناقض كما في قولنا: (الأرض مخصبة في الريف) و (الأرض ليست مخصبة في الريف).

5. الاتحاد في القوة والفعل

ويقصد بـ القوة: قابلية الموضوع للاتصاف بالمحمول وإن لم يكن متصفًا به فعلاً، مثل: (هذه النواة نخلة بالقوة) أي قابلة لأن تصير نخلة.

ويقصد بـ الفعل: تحقق الاتصاف بالمحمول في الحال، مثل: (زيد عالم بالفعل) أي هو الآن متصف بالعلم.

ويُشترط في التناقض أن تكون القضيتان متحدتين من حيث القوة والفعل، فإما أن تكونا كلتاهما بالقوة أو كلتاهما بالفعل.

فلا تناقض بين قولنا: (محمد ميت بالقوة) و (محمد ليس بميت بالفعل)، لأن الأولى تتحدث عن الإمكان، والثانية عن الواقع الحالي، وكلتاهما صادقتان.

6. الاتحاد في الكل والجزء

إذا كان الحكم في إحدى القضيتين على كل الموضوع، وجب أن يكون الحكم في الأخرى كذلك.

أما إذا كان الحكم في إحداهما على بعض الموضوع وفي الأخرى على كله، فلا يتحقق التناقض.

فمثلاً: (العراق مخصب) أي بعضه مخصب، و (العراق ليس بمخصب) أي ليس كله مخصب، فكلتا القضيتين صادقتان، فلا تناقض بينهما.

بينما يتحقق التناقض في قولنا: (العراق مخصب كله) و (العراق ليس بمخصب كله).

7. الاتحاد في الشرط

إذا كان الحكم في إحدى القضيتين مشروطًا بشرط، وجب أن يكون الشرط نفسه في الأخرى.

فإن اختلف الشرطان، لم يقع التناقض.

فلا تناقض بين قولنا: (الطالب ينجح إن اجتهد) و (الطالب لا ينجح إن لم يجتهد)، لأن الشرط في الأولى الاجتهاد، وفي الثانية عدمه.

أما لو كان الشرط واحدًا، لتحقق التناقض.

8. الاتحاد في الإضافة

ويقصد به أن تكون النسبة في القضيتين إلى الجهة نفسها.

فمثلاً: (زيد أب بالنسبة إلى سعيد) و (زيد ليس بأب بالنسبة إلى خالد)، فكلتا القضيتين صادقتان، لأن الإضافة مختلفة؛ فزيد أب لسعيد، وليس أبًا لخالد.

أما لو كانت الإضافة واحدة، كقولنا: (زيد أب بالنسبة إلى سعيد) و (زيد ليس بأب بالنسبة إلى سعيد)، لتحقق التناقض.

ثانياً: شروط الاختلاف

كما يجب أن تتحد القضيتان في الشروط السابقة، لا بد أيضًا أن تختلفا في أمرين هما:

1. الاختلاف في الكم

أي أن تختلفا في الكلية والجزئية، فإحدى القضيتين يجب أن تكون كلية، والأخرى جزئية.

فلو اتفقتا في الكم، لم يتحقق التناقض بالضرورة.

فمثلاً: (بعض المعدن حديد) و (بعض المعدن ليس بحديد) قضيتان صادقتان معًا، فلا تناقض بينهما.

وكذلك (كل حيوان إنسان) و (لا شيء من الحيوان إنسان) قضيتان كاذبتان معًا، فلا تناقض أيضًا.

قد يُقال: إن القضيتين (كل إنسان ناطق) و (لا شيء من الإنسان بناطق) متناقضتان رغم أنهما كليتان، فكيف يُشترط اختلاف الكم؟

والجواب: أن هذا صحيح في بعض الحالات الخاصة، كأن يكون الموضوع مساويًا للمحمول في المصاديق، إلا أن المنطق يبحث في القواعد الكلية العامة، التي تصدق في جميع المواد، ولذلك يُشترط الاختلاف في الكم لضمان التناقض في كل الحالات.

2. الاختلاف في الكيف

أي أن تختلف القضيتان من حيث الإيجاب والسلب، فإحداهما موجبة والأخرى سالبة.

فلو اتفقتا في الكيف، لم يتحقق التناقض.

فمثلاً: (كل إنسان ناطق) و (بعض الإنسان ناطق) قضيتان موجبتان، وكلتاهما صادقتان، فلا تناقض بينهما.

لكن لو اختلفتا في الكيف، كما في: (كل إنسان ناطق) و (بعض الإنسان ليس بناطق)، لتحقق التناقض بينهما، لأن الموجبة تُثبت ما تنفيه السالبة

نتائج الاختلاف

مرّ معنا أن القضايا المحصورة أربع، وهي:

1. الموجبة الكلية (كل S هو P)
2. السالبة الكلية (لا شيء من S هو P)
3. الموجبة الجزئية (بعض S هو P)

4. السالبة الجزئية (بعض S ليس هو P)

وبالرجوع إلى شروط الاختلاف التي ذكرناها سابقًا، وهي اختلاف القضيتين في الكم والكيف، يتضح أن:

- الموجبة تناقض السالبة،
- والكلية تناقض الجزئية.

فالموجبة الكلية (كل إنسان ناطق) تناقض السالبة الجزئية (بعض الإنسان ليس بناطق)،

والسالبة الكلية (لا شيء من الإنسان ناطق) تناقض الموجبة الجزئية (بعض الإنسان ناطق).

كيفية الاستدلال بالتناقض

إذا أراد الباحث أن يستخدم التناقض في الاستدلال العقلي أو البرهاني، فعليه مراعاة الخطوات الآتية:

1. تعيين المطلوب

لابد للمستدلّ أن يحدد المطلوب تحديدًا واضحًا ودقيقًا، أي أن يعرف القضية التي يريد إثباتها أو نفيها معرفة تامة.

فإذا لم يكن المطلوب واضحًا في ذهنه، أو لم يحدد نوع القضية (كلية موجبة، جزئية سالبة... إلخ)، تعذر عليه بناء الاستدلال الصحيح عليها.

2. تعيين نقيض المطلوب

بعد تحديد المطلوب، ينتقل المستدل إلى صياغة نقيضه بدقة، لأن الاستدلال بالتناقض يعتمد على العلاقة بين القضية ونقيضها.

فإذا كانت القضية المطلوب إثباتها موجبة كلية، كان نقيضها سالبة جزئية،

وإذا كانت القضية موجبة جزئية، كان نقيضها سالبة كلية، وهكذا.

3. إقامة الدليل على صدق النقيض أو كذبه

ينبغي للمستدل أن يقيم الدليل العقلي أو البرهاني على صدق إحدى القضيتين أو كذبها، بحسب ما يريد إثباته:

- فإذا أراد إثبات صدق القضية الأصلية، وجب أن يثبت كذب نقيضها.
- وإذا أراد إثبات كذب القضية الأصلية، وجب أن يثبت صدق نقيضها.

4. تطبيق قاعدة التناقض

بعد إقامة البرهان على صدق إحدى القضيتين أو كذبها، يأتي دور تطبيق قاعدة النقيضين التي تنص على:

- النقيضان لا يجتمعان (أي لا يمكن أن يصدقا معًا)،
- ولا يرتفعان (أي لا يمكن أن يكذبا معًا).

فإذا ثبت صدق إحداهما، تعيّن بالضرورة كذب الأخرى، والعكس صحيح.

5. إبراز النتيجة

وهي خلاصة الجهد الاستدلالي، حيث يصوغ المستدلّ النتيجة النهائية التي توصل إليها بعد تطبيق قاعدة التناقض، ويعرضها بعبارة واضحة ومنسقة.

تطبيق عملي على الاستدلال بالتناقض

المثال:

دخلتَ في مناقشة مع شخص قال:

"الإنسان هو الجسد فقط، ولا وجود لشيء اسمه الروح، وأتحدّاك أن تثبت خلاف ذلك."

فأردت أن تستخدم الاستدلال بالتناقض لإثبات بطلان قوله، فاتبعت الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تعيين المطلوب

القضية التي طرحها الخصم هي:

"لا شيء من الأرواح موجودة."
وهذه قضية سالبة كلية.

والمطلوب منك هو إثبات كذب هذه القضية.

الخطوة الثانية: تعيين نقيض المطلوب

نقيض القضية السالبة الكلية هو موجبة جزئية، أي:

"بعض الأرواح موجودة."

الخطوة الثالثة: إقامة الدليل على صدق النقيض

لإثبات كذب الدعوى الأصلية، عليك إثبات صدق نقيضها، أي إثبات وجود بعض الأرواح.

وهذا يتم بذكر الأدلة العقلية والنقلية التي يقيمها الفلاسفة والمتكلمون، مثل:

- أن الروح مبدأ الحياة والشعور والإدراك، ولا يمكن تفسير هذه الظواهر بالجسد المادي وحده.
- وأن الإنسان يدرك ذاته إدراكًا مجردًا عن المادة، وهو دليل على وجود جوهر غير مادي هو الروح.

الخطوة الرابعة: تطبيق قاعدة التناقض

بعد أن ثبت بالدليل صدق القضية (بعض الأرواح موجودة)، ننتقل إلى تطبيق القاعدة:

القضيتان (بعض الأرواح موجودة) و (لا شيء من الأرواح موجودة) متناقضتان.

وبما أن الأولى صادقة، فلابد أن تكون الثانية كاذبة، لأن النقيضين لا يجتمعان.

الخطوة الخامسة: صياغة النتيجة

إذن، النتيجة النهائية هي:

"قضية (لا شيء من الأرواح موجودة) قضية كاذبة.

العكس المستوي

أولًا: تعريفه

العكس المستوي هو: تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق على حالهما.

وبيان ذلك:

إذا كانت لدينا قضية مثل:

«كل مجتهد ناجح»

فالمقصود بها أن كل فرد من أفراد المجتهدين يحكم عليه بالنجاح.

فإذا عكسنا طرفي هذه القضية، فجعلنا موضوعها (المجتهد) محمولًا، ومحمولها (ناجح) موضوعًا، نحصل على القضية التالية:

«بعض الناجحين مجتهد».

وهي تعني أن بعض أفراد الناجحين يوصفون بكونهم من المجتهدين.

وهكذا نلاحظ أن عملية العكس المستوي ترتكز على التبديل بين الطرفين، مع المحافظة على الصدق والكيف (الإيجاب أو السلب).

ثانيًا: معنيان لمصطلح العكس

يطلق مصطلح "العكس" في هذا الباب على معنيين متقابلين:

1. العكس بمعنى العملية

أي نفس عملية التبديل بين طرفي القضية الأصلية (الموضوع والمحمول).

غير أن هذا التبديل ليس مجرد استبدال لفظي، بل هو عملية خاضعة لضوابط دقيقة، أبرزها ما يلي:

- المحافظة على الكيف:

إذا كانت القضية الأصلية موجبة وجب أن تكون القضية المعكوسة موجبة أيضًا، وإن كانت الأصلية سالبة وجب أن تكون المعكوسة سالبة.

- المحافظة على الصدق:

ينبغي أن تكون القضية المعكوسة صادقة إذا كانت الأصلية صادقة.

ولأجل تحقيق ذلك، نلجأ أحيانًا إلى تعديل الكمّ في القضية المعكوسة (أي جعلها كلية أو جزئية) بحسب ما يقتضيه حفظ الصدق.

فقد تتغير القضية من كلية إلى جزئية لضمان مطابقة الواقع، وقد تبقى على كمّها الأصلي إذا لم يقتضِ الحال تغييره.

فمثلًا:

القضية الأصلية: «كل مجتهد ناجح» (موجبة كلية)

تعكس بالعكس المستوي إلى: «بعض الناجحين مجتهد» (موجبة جزئية)،

والتحول من الكلية إلى الجزئية هنا هدفه المحافظة على الصدق في القضية الثانية.

2. العكس بمعنى النتيجة

يطلق العكس أيضًا على القضية الثانية الناتجة عن عملية التبديل نفسها،

ففي المثال السابق تُسمّى القضية:

«بعض الناجحين مجتهد»
هي العكس المستوي للقضية الأصلية:

«كل مجتهد ناجح».

أما التعريف الذي أورده أكثر المناطقة – ومنهم المصنف رحمه الله تعالى – فهو العكس المستوي بالمعنى الأول، أي باعتباره عملية منطقية لتبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق.

ثالثًا: إجراء العكس المستوي في القضايا الحملية والشرطية

يمكن إجراء العكس المستوي في القضايا الحملية كما يمكن إجراؤه في القضايا الشرطية أيضًا.

ففي الحملية:

كما في المثال السابق:

«كل مجتهد ناجح» ⇔ «بعض الناجحين مجتهد».

وفي الشرطية:

إذا كانت لدينا قضية مثل:

«كلما وجبت الصلاة على زيد فإنه بالغ»،
فإن عكسها المستوي يكون:
«قد يكون إذا كان زيد بالغًا فإن الصلاة واجبة عليه».

أي أننا عكسنا بين المقدم والتالي، مع بقاء العلاقة الشرطية محافظةً على معناها العام في الصدق والكيف.

رابعًا: مجال استعمال العكس المستوي

إن العلاقة القائمة بين الأصل (القضية الأولى) والعكس (القضية الثانية) هي علاقة تلازم في الصدق، أي أن صدق إحداهما يستلزم صدق الأخرى، وهو ما يُعرف في المنطق بـ التلازم من النوع الثالث.

فكلما صدقت القضية الأصلية، صدق عكسها المستوي أيضًا.

فمثلًا:

إذا صدقت قضية «كل نبي معصوم»،
صدق عكسها المستوي «بعض المعصوم نبي».

ومن هنا يمكن القول إن العكس المستوي يُعدّ إحدى طرائق الاستدلال غير المباشر،

إذ نثبت صدق القضية المطلوبة (العكس) من خلال إثبات صدق قضية أخرى ملازمة لها في الصدق (الأصل)،

وليس من خلال البرهان المباشر عليها.

خامسًا: إشارة إلى نوع آخر من التلازم

تجدر الإشارة إلى أن ثمة نوعًا آخر من التلازم بين الأصل والعكس، هو التلازم في الكذب، أي أن كذب العكس يستلزم كذب الأصل، وهو ما يُعرف بالتلازم من النوع الرابع.

إلا أن المصنف – رحمه الله تعالى – لم يتعرض له تفصيلًا، اختصارًا وتجنبًا للإطالة، إذ يكفي في المقام بيان التلازم في الصدق الذي عليه المدار في العكس المستوي

شروط العكس المستوي

يقوم العكس المستوي على مجموعة من الشروط التي ينبغي مراعاتها لضمان سلامة النتيجة وصحتها المنطقية، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. تبديل طرفي القضية الأصلية:

يُشترط في العكس المستوي أن يُجعل موضوع القضية الأصلية محمولًا في القضية المعكوسة، ومحمولها موضوعًا فيها، أي أن يتم تبادل الموقع بين الطرفين دون المساس بمضمون كلٍّ منهما.

2. بقاء الكيف على حاله:

يُحافظ في العكس المستوي على الصفة الإيجابية أو السلبية للقضية؛ فإذا كانت القضية الأصلية موجبة، يكون عكسها المستوي موجبًا كذلك، وإذا كانت سالبة، يكون عكسها سالبة أيضًا.

3. المحافظة على صدق القضية:

يُشترط أن تظل القضية المعكوسة صادقة متى ما كانت القضية الأصلية صادقة. وتتحقق هذه المحافظة على الصدق بوسيلتين:

- إبقاء الكم ثابتًا في بعض القضايا، كما في السالبة الكلية، إذ تبقى كلية عند عكسها، مثال ذلك:

(لا شيء من الإنسان بحجر) ⟺ (لا شيء من الحجر بإنسان).

فالعكس هنا حافظ على الكم والكيف معًا.

- تغيير الكم عند الحاجة، كما في الموجبة الكلية التي تُعكس إلى موجبة جزئية للمحافظة على صدقها، مثل:

(كل إنسان حيوان) ⇐⇐ (بعض الحيوان إنسان).

فلو لم نغيّر الكم إلى الجزئية وقلنا: (كل حيوان إنسان)، لكانت القضية كاذبة، لأن المحمول فيها (حيوان) أعم من الموضوع (إنسان).

نتائج العكس المستوي

عند تحقق الشروط المتقدمة، تكون نتائج العكس المستوي على النحو الآتي:

1. الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية:

لأن صدق الموجبة الكلية يتحقق في حالتين:

- إذا كان محمولها أعمّ من موضوعها، مثل: (كل ماء سائل) ⇐⇐ (بعض السائل ماء)، ولا يصح أن تُعكس إلى كلية (كل سائل ماء) لأن المحمول في الأصل أعمّ من الموضوع.
- إذا كان بين الموضوع والمحمول تساوٍ، مثل: (كل إنسان ناطق) ⇐⇐ (بعض الناطق إنسان)، باعتبار أن لفظ "البعض الآخر من الناطق" مسكوت عنه. كما يمكن أيضًا أن تُعكس إلى موجبة كلية (كل ناطق إنسان) في حالة التساوي التام بين الطرفين.

وبما أن الموجبة الكلية لا تنعكس دائمًا إلى موجبة كلية، لكنها تنعكس دائمًا إلى موجبة جزئية، فإن القاعدة العامة تُصاغ على النحو الآتي:

"الموجبة الكلية تنعكس دائمًا إلى موجبة جزئية."

2. الموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية:

كما في المثال: (بعض الإنسان متنفس) ⟺ (بعض المتنفس إنسان).

3. السالبة الكلية تنعكس إلى سالبة كلية:

كقولنا: (لا شيء من المؤمن بكافر) ⟺ (لا شيء من الكافر بمؤمن).

4. السالبة الجزئية لا عكس لها بالعكس المستوي:

أي لا يمكن وضع قاعدة عامة تنطبق على جميع مواردها، وذلك لأنها قد تنعكس في بعض الحالات ولا تنعكس في أخرى، بحسب العلاقة بين الطرفين:

- تنعكس أحيانًا إذا كانت بين الطرفين نسبة التباين، مثل:

(بعض الإنسان ليس بحجر) ⟺ (بعض الحجر ليس بإنسان).

- وتنعكس أيضًا في حال وجود عموم وخصوص من وجه بينهما، مثل:

(بعض الأبيض ليس بطائر) ⇐⇐ (بعض الطائر ليس بأبيض).

- ولا تنعكس إذا كان المحمول أخصّ من الموضوع، كما في:

(بعض الحيوان ليس بإنسان)، فلا يصح عكسها إلى (بعض الإنسان ليس بحيوان) ولا إلى (لا شيء من الإنسان بحيوان)، لأن كل إنسان داخل بالضرورة في مفهوم الحيوان.

ومن ثم، لا يمكن تعميم قاعدة في هذا النوع، ولذا قرر المناطقة أن:

"السالبة الجزئية لا عكس لها بالعكس المستوي.

كيفية الاستدلال بالعكس المستوي

يُعدّ العكس المستوي من الأساليب المنطقية التي يُستفاد منها في إثبات صدق قضيةٍ ما، من خلال إقامة الدليل على صدق قضيتها الأصلية، وفق قاعدة عامة مفادها:

«كلما صدق الأصل صدق العكس».

ولتحقيق الاستدلال بالعكس المستوي بصورة منهجية، ينبغي اتباع الخطوات الآتية:

1. تعيين المطلوب:

يُحدد أولًا ما يراد إثبات صدقه من القضايا، ليكون محور عملية الاستدلال.

مثال ذلك: إذا طُلب منا إثبات القضية التالية:

(بعض المؤمنين يدخلون النار).

2. تعيين الأصل:

بعد تحديد المطلوب، يُبحث عن الأصل الذي يكون عكسًا له.

فالقضية المطلوب إثباتها في المثال السابق هي موجبة جزئية، وعليه يمكن أن يكون أصلها أحد احتمالين:

- موجبة كلية: (كل من يدخل النار فهو مؤمن).
- موجبة جزئية: (بعض من يدخل النار مؤمن).

وبالنظر إلى الواقع، نجد أن الأصل الأول (كل من يدخل النار فهو مؤمن) قضية كاذبة، لأن أكثر من يدخل النار من غير المؤمنين. ومن ثم يكون الأصل الصحيح هو القضية الثانية:

(بعض من يدخل النار مؤمن).

3. الاستدلال على صدق الأصل:

بعد تحديد الأصل، يجب إقامة البرهان على صدقه.

فنقول: إن بعض المؤمنين يرتكبون الكبائر، وقد توعّد الله تعالى مرتكب الكبيرة بالنار، وعليه فإن بعض من يدخلون النار هم من المؤمنين، وإن كان دخولهم مؤقتًا لحين نيل الجزاء.

فبهذا يُثبت صدق الأصل.

4. تطبيق قاعدة العكس المستوي:

بعد إثبات صدق الأصل، نطبّق القاعدة المنطقية القائلة:

(إذا صدق الأصل صدق العكس).

وحيث إن القضية الأصلية (بعض من يدخل النار مؤمن) صادقة، فيلزم أن يكون عكسها أيضًا صادقًا.

5. استخراج النتيجة:

وبما أن عكس القضية الأصلية هو:

(بعض المؤمنين يدخلون النار)،

فإنها تُعدّ صادقة أيضًا، وبذلك يكون المطلوب قد ثبت بالعكس المستوي.

ملاحظة منطقية مهمة

يُستفاد من قاعدة العكس المستوي أن الصدق في الأصل يستلزم الصدق في العكس، إذ بينهما تلازم في جهة الصدق.

لكن السؤال المنطقي الذي يُطرح هنا:

هل يوجد تلازم بين كذب الأصل وكذب العكس؟
أي: هل يلزم من كذب الأصل أن يكون العكس كاذبًا أيضًا؟

الجواب: لا تلازم بين كذب الأصل وكذب العكس، فقد يكون الأصل كاذبًا والعكس كاذبًا كذلك، وقد يكون الأصل كاذبًا والعكس صادقًا.

أمثلة توضيحية:

- المثال الأول (كذب الأصل وكذب العكس):

(كل إنسان حجر) ⟵ أصل كاذب

(بعض الحجر إنسان) ⟵ عكس كاذب

- المثال الثاني (كذب الأصل وصدق العكس):

(كل حيوان إنسان) ⟵ أصل كاذب

(بعض الإنسان حيوان) ⟵ عكس صادق

إذن، لا يصح القول بأن:

«كلما كذب الأصل كذب العكس»،
إذ إن العلاقة بينهما ليست تلازمية من جهة الكذب كما هي من جهة الصدق

عكس النقيض

يُعرَّف عكس النقيض بأنه:

تحويل القضية إلى قضية أخرى يكون موضوعها نقيض محمول القضية الأصلية، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأصلية، مع المحافظة على الكيف والصدق.

بيان المفهوم

يتشابه عكس النقيض مع العكس المستوي من حيث تبديل الأطراف؛ فكلٌّ منهما يقوم على تبادل الموقع بين الموضوع والمحمول.

ولهذا السبب أُطلق عليه لفظ "عكس".

كما أن بينهما تشابهًا من حيث المحافظة على الكيف والصدق؛ فالقضية الأصلية إذا كانت موجبة، فإن عكسها بالنقيض يكون موجبًا أيضًا، وإذا كانت سالبة، فإن عكسها يكون سالبًا كذلك.

أما من جهة الصدق، فكلما كانت القضية الأصلية صادقة، كان عكسها بالنقيض صادقًا أيضًا.

غير أن بين العكسين اختلافًا جوهريًا من جهة أخرى؛

ففي العكس المستوي يتم تبديل الأطراف بنفسهما، أي من غير إدخال النقيض في أيٍّ منهما، فنأخذ المحمول في الأصل موضوعًا في العكس، والموضوع في الأصل محمولًا في العكس، كما في المثال:

(كل إنسان حيوان) ⇐⇐ (بعض الحيوان إنسان).
فهنا تم تبادل الأطراف كما هي دون استعمال النفي أو النقيض.

أما في عكس النقيض، فإن التبديل لا يكون بالأطراف نفسها، بل بنقيضيهما؛ أي نستبدل محمول القضية الأصل بـ نقيضه ليصبح موضوعًا في القضية الجديدة، ونستبدل موضوع الأصل بـ نقيضه ليصبح محمولًا في العكس.

مثال توضيحي

إذا أخذنا القضية الأصلية:

(كل إنسان حيوان)،

فإن عكسها بالنقيض يكون على النحو الآتي:

(كل لا حيوان هو لا إنسان).

ويمكن توضيح الخطوات التي تم بها هذا التحويل كما يلي:

1. تأليف القضية الجديدة:

نجعل موضوع القضية الجديدة هو نقيض المحمول الأصلي (لا حيوان)، ومحمولها هو نقيض الموضوع الأصلي (لا إنسان).

فينتج لدينا: (كل لا حيوان لا إنسان).

2. المحافظة على الكيف:

حيث كانت القضية الأصلية موجبة، أبقينا الكيف على حاله فجعلنا القضية الجديدة موجبة أيضًا.

3. المحافظة على الصدق:

فالقضية الأصلية (كل إنسان حيوان) قضية صادقة، وكذلك العكس بالنقيض (كل لا حيوان لا إنسان) صادقة أيضًا؛ لأن كل ما ليس بحيوان يمتنع أن يكون إنسانًا، وهو عين معنى القضية الجديدة.

ملاحظة حول الكمّ في عكس النقيض

قد تقتضي المحافظة على صدق القضية عند إجراء عكس النقيض تغيير الكمّ في بعض الحالات دون أخرى، وذلك على النحو الآتي:

- في السالبة الكلية:

تنعكس بعكس النقيض إلى سالبة جزئية، لأن المحافظة على الصدق تستدعي تقليص الكم.

- في الموجبة الكلية:

تنعكس إلى موجبة كلية مثلها، لأن الصدق يُحفظ دون الحاجة إلى تغيير الكم.

- في السالبة الجزئية:

تبقى سالبة جزئية بعد العكس، إذ لا يلزم تغيير الكم للمحافظة على صدقها.

وبذلك يتبيّن أن عكس النقيض وإن اشترك مع العكس المستوي في مبدأ التبديل والمحافظة على الكيف والصدق، إلا أنه يختلف عنه في إدخال النقيض في طرفي القضية الجديدة، وفي طبيعة التحول الكمي الذي تقتضيه بعض أنواع القضايا لضمان صدق النتيجة

نتائج العكس بالنقيض

عند تطبيق قواعد عكس النقيض على أنواع القضايا الحملية الأربع، نحصل على النتائج الآتية:

1. السالبة الكلية

تنعكس إلى: سالبة جزئية

مثال:

(لا شيء من الإنسان بجماد) ⇐⇒ (بعض اللا جماد ليس بلا إنسان).

وتُلاحظ هنا أن السالبة الكلية لا تنعكس دائمًا إلى سالبة كلية، وإن كانت في بعض الأمثلة قد تنعكس كذلك، كما في قولنا:

(لا شيء من المعدوم بموجود) ⇐⇒ (لا شيء من اللا موجود بلا معدوم).

لكن هذه الكلية لا تصدق في جميع الموارد، كما في المثال الأول، إذ لا يصح أن نقول:

(لا شيء من اللا جماد بلا إنسان)،
لأن بعض ما ينطبق عليه "لا جماد" (كالطائر مثلًا) ينطبق عليه أيضًا "لا إنسان"، فتكون القضية حينئذٍ غير كلية.
أما السالبة الجزئية الناتجة من العكس، فهي تصدق دائمًا في جميع الأحوال، ولهذا قرّر المناطقة القاعدة الآتية:
السالبة الكلية تنعكس بعكس النقيض إلى سالبة جزئية.

2. السالبة الجزئية

تنعكس إلى: سالبة جزئية

مثال:

(بعض المعدن ليس بحديد) ⟹⟸ (بعض اللا حديد ليس بلا معدن).

وهذه القاعدة عامة، إذ إن السالبة الجزئية تحافظ على كمها وكيفها عند العكس بالنقيض، دون حاجة إلى التبديل في الكم.

3. الموجبة الكلية

تنعكس إلى: موجبة كلية

مثال:

(كل كاتب إنسان) ⟹⟸ (كل لا إنسان لا كاتب).

فالقضية هنا احتفظت بكمها (الكلية) وكيفها (الإيجاب)، كما أن صدقها محفوظ في العكس؛ لأن كل ما لا يكون إنسانًا، يمتنع أن يكون كاتبًا، فيصدق العكس كما صدقت القضية الأصلية.

4. الموجبة الجزئية

لا تنعكس بعكس النقيض دائماً

أي لا يمكن وضع قاعدة كلية عامة لها، وذلك لأنها قد تنعكس في بعض الأمثلة ولا تنعكس في أمثلة أخرى.

فتنعكس أحيانًا، كما في المثال:

(بعض المعدن ذهب) ⇐⇐ (بعض اللا ذهب لا معدن).
فالماء – مثلًا – يصدق عليه أنه (لا ذهب)، ويصدق عليه أيضًا أنه (لا معدن)، فالعكس هنا صحيح.

ولا تنعكس في حالات أخرى، كما في:

(بعض اللا حديد معدن).
فالفضة – على سبيل المثال – يصدق عليها أنها (لا حديد)، ويصدق عليها أيضًا أنها (معدن)، ومن ثم لا يصح عكس هذه القضية، لا إلى كلية ولا إلى جزئية؛
فلا يصح أن نقول:
(كل لا معدن حديد)،
إذ من كان لا معدنًا لا يمكن أن يكون حديدًا، لأن كل حديد داخل في مفهوم المعدن.
كما لا يصح القول:
(بعض اللا معدن حديد)،
لأن العكس هنا يؤدي إلى التناقض نفسه.

ولذلك، قرّر المناطقة أن:

الموجبة الجزئية لا قاعدة عامة لعكسها بالنقيض.

ملاحظة منطقية

نقيض الشيء هو رفعُه، أي نفيه، فـ نقيض (لا حديد) هو حديد، ونقيض (معدن) هو (لا معدن).

وعليه، فإن عكس القضية:

(بعض اللا حديد معدن)

بعكس النقيض يكون:

(بعض اللا معدن حديد)

النوع الرابع من التلازم: تلازم في الكذب

يمثل هذا النوع من التلازم لزوم كذب القضية المطلوبة لإثبات كذبها بسبب كذب قضية أخرى نبرهن على كذبها. ويُلاحظ أن هذا النوع من التلازم يظهر أيضًا في العكوس، سواء في العكس المستوي أو عكس النقيض.

وبالتالي، يمكن تصنيف التلازم المستفاد من العكوس إلى نوعين رئيسيين:

1. تلازم في الصدق:

إذا صدق الأصل، صدق العكس.

2. تلازم في الكذب:

إذا كذب العكس، كذب الأصل.

منهجية الاستدلال على كذب الأصل

عند الرغبة في إثبات كذب قضية معينة باستخدام التلازم في الكذب، نتبع الخطوات التالية، وهي مشابهة لمنهج الاستدلال بالعكس المستوي أو بالعكس النقيض، مع اختلاف رئيسي:

- نجعل القضية المطلوب إثبات كذبها عكسًا، ونبحث عن أصلها.
- نقيم البرهان لإثبات كذب الأصل.
- بعد ذلك نقول:

"إذن يكذب الأصل، لأن إذا كذب العكس كذب الأصل."

مثال توضيحي

إذا طلب منا إثبات كذب القضية:

(بعض من يرتكب الذنب قريب إلى الله تعالى).

نحللها كما يلي:

1. تحديد نوع القضية:

القضية موجبة جزئية.

2. تحديد الأصل:

إذا كانت عكسًا، فيمكن أن يكون أصلها:

- موجبة كلية (لأن الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية)، أو
- موجبة جزئية (لأن الموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية أيضًا).

ونختار، على سبيل المثال:

(بعض القريب إلى الله تعالى يرتكب الذنب).

3. إثبات كذب الأصل:

نقيم البرهان على أن هذه القضية كاذبة.

4. استنتاج كذب العكس:

إذ ثبت كذب الأصل، نقول:

إذن تكذب القضية المطلوبة: (بعض من يرتكب الذنب قريب إلى الله تعالى)،

لأن إذا كذب العكس كذب الأصل، وهو المطلوب إثباته.

ملاحظة منطقية مهمة

- لا يلزم من صدق العكس صدق الأصل.

بمعنى أنه لا يترتب على صدق اللازم صدق الملزوم.

فقد يكون العكس صادقًا بينما الأصل كاذبًا.

مثال توضيحي:

القضية الأصلية: (كل حيوان إنسان) ⟵ كاذبة

عكسها: (بعض الإنسان حيوان) ⟵ صادقة

وهنا نجد أن صدق العكس لا يلزم معه صدق الأصل

تعريفه:

الاستدلال المباشر هو إقامة الدليل على القضية المطلوب إثباتها نفسها، دون الاستعانة بقضايا أخرى مرتبطة بها.

ويختلف الاستدلال المباشر عن الاستدلال غير المباشر في النقطة الجوهرية التالية:

- في الاستدلال غير المباشر، يُثبت الإنسان قضية مختلفة عن المطلوب، لكنها ترتبط نوعًا ما بالقضية الأصلية المطلوب إثباتها.
- أما في الاستدلال المباشر، فإن الدليل يُقام مباشرة على نفس القضية المطلوبة، ولا يُستعاض عنها بقضايا أخرى.

مجال استعماله:

يُستخدم الاستدلال المباشر لإثبات القضايا التي يستطيع الإنسان إقامة دليل على صدقها مباشرة، دون الحاجة لإثبات لوازمها كما يحدث في الاستدلال غير المباشر.

ومع ذلك، فإن القدرة على الاستدلال المباشر لا تمنع من استخدام الاستدلال غير المباشر لأغراض التنويع أو لتعزيز قوة البرهان، والعكس صحيح؛ إذ يمكن الجمع بين الطريقتين بحسب الحاجة والمنهج العلمي.

طرائق الاستدلال المباشر:

للاستدلال المباشر ثلاث طرائق رئيسية، مرتبة بحسب القيمة العلمية وأهمية كل طريقة في عملية الاستدلال:

1. القياس:

يعتبر أهم الطرق الثلاث، ويستند على الانتقال العقلي من مقدمات صادقة إلى نتيجة لا مفر منها.

2. الاستقراء:

يأتي بعد القياس في الأهمية، ويعتمد على تعميم الأحكام من حالات محددة إلى كافة الحالات المماثلة.

3. التمثيل:

أضعف الطرق الثلاث، ويقوم على الاستدلال من خلال تقديم مثال أو حالة تشبه القضية المطلوبة لتوضيحها أو دعمها.

وسوف يتضح السر العلمي والأهمية العملية لكل طريقة عند مناقشتها بالتفصيل في الأقسام المخصصة لكل منها، إن شاء الله تعالى

تعريف القياس

القياس هو أهم طرق الاستدلال المباشر، وذلك لأنه يمكن أن يعطي نتيجة يقينية إذا كانت كل من مقدمتيه قضية يقينية، وتوافرت فيه شروط الإنتاج.

ويقوم القياس على الانتقال من العام إلى الخاص، أي تطبيق القاعدة العامة على مصاديقها الجزئية للكشف عن حكم هذه الجزئية.

وقد عرفه المصنف بقوله:

"القياس هو تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات."

- القاعدة الكلية: هي القانون العام الذي ينطبق على عدة موارد، ويبين حكم تلك الموارد. تمثل هذه القاعدة القضية الثانية في القياس.
- المصداق الجزئي: يمثل القضية الأولى في القياس، ويحتوي على الجزئي الذي تنطبق عليه القاعدة.

مثال توضيحي:

علي إمام، وكل إمام تجب طاعته، إذن: علي تجب طاعته.

هنا طبقنا القاعدة العامة (كل إمام تجب طاعته) على أحد مصاديقها وهو أمير المؤمنين عليه السلام، لمعرفة حكم هذا الجزئي، وهو وجوب الطاعة.

ويتضح أن القاعدة الكلية تشمل مصاديق متعددة مثل الإمام الحسن والإمام الحسين عليهم السلام، وكلهم جزء من القاعدة الكلية.

مصطلحات القياس

1. صورة القياس:

هي الشكل الذي يتألف منه القياس من قضيتين، مثل:

- المقدمة الصغرى: الحديد معدن
- المقدمة الكبرى: كل معدن عنصر بسيط

2. المقدمة:

وتسمى أيضًا مادة القياس، وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس.

- المقدمة الصغرى: تحتوي على الجزئي الذي نريد معرفة حكمه، مثل: الحديد معدن.
- المقدمة الكبرى: تمثل القاعدة الكلية التي نطبقها على الجزئي لمعرفة حكمه، مثل: كل معدن عنصر بسيط.

3. الحدود:

هي مفردات المقدمتين: الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي.

مثال:

- المقدمة الصغرى: الحديد معدن ⟶ حدودها: الحديد، معدن
- المقدمة الكبرى: كل معدن عنصر بسيط ⟶ حدودها: معدن، عنصر بسيط

وفي القياس الشرطي:

- مثال:

لما طلعت الشمس، فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودًا، كانت الأرض مضيئة
إذن: كلما طلعت الشمس، كانت الأرض مضيئة

حدود هذا القياس هي: (لما طلعت الشمس)، (النهار موجود)، (الأرض مضيئة).

4. النتيجة:

هي القضية التي تنتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى، مثل:

- الحديد عنصر بسيط
- كلما طلعت الشمس، كانت الأرض مضيئة

5. المطلوب:

وهو نفس النتيجة قبل إقامة القياس، أي القضية التي يُراد إثباتها.

مثال: إذا طُلب إثبات:

أمير المؤمنين تجب طاعته

نضع القياس كالآتي:

- المقدمة الصغرى: أمير المؤمنين إمام
- المقدمة الكبرى: كل إمام تجب طاعته
- النتيجة: أمير المؤمنين تجب طاعته (وهي نفس المطلوب إثباته)

بهذه الطريقة، يظهر القياس كطريقة استدلال مباشرة تحقق الانتقال من القاعدة العامة إلى المصداق الجزئي بطريقة منهجية دقيقة، مع وضوح كل المصطلحات: المقدمة الصغرى، المقدمة الكبرى، الحدود، النتيجة، والمطلوب

أقسام القياس

ينقسم القياس إلى قسمين رئيسيين: الاستثنائي والاقتراني.

1. القياس الاستثنائي

هو القياس الذي تذكر فيه النتيجة أو نقيضها في إحدى مقدمتي القياس.

أمثلة:

أ. ذكر النتيجة في المقدمة الصغرى:

- المقدمة الصغرى: إن كان الله عالمًا ⟵ محمد واجب احترامه
- المقدمة الكبرى: لكنه عالم
- النتيجة: إذن محمد واجب احترامه

ب. ذكر نقيض النتيجة في المقدمة الصغرى:

- المقدمة الصغرى: إن كان خالد عادلًا ⟵ فهو لا يعصي الله
- المقدمة الكبرى: ولكنه عصى الله
- النتيجة: ما كان خالد عادلًا

2. القياس الاقتراني

هو القياس الذي لم تُذكر فيه النتيجة ولا نقيضها في أي من المقدمتين.

مثال:

- المقدمة الصغرى: العالم متغير
- المقدمة الكبرى: وكل متغير حادث

- النتيجة: العالم حادث

أقسام القياس الاقتراني:

1. القياس الاقتراني الحملي: مؤلف من قضايا حملية فقط
   - مثال:
     - المقدمة الصغرى: الحمامة طائر
     - المقدمة الكبرى: كل طائر حيوان
     - النتيجة: الحمامة حيوان
2. القياس الاقتراني الشرطي: مؤلف من قضايا شرطية فقط أو مزيج من الحملية والشرطية
   - مثال حملي وشرطي:
     - المقدمة الصغرى: الاسم كلمة (حملية)
     - المقدمة الكبرى: والكلمة إما مبنية أو معربة (شرطية)
     - النتيجة: الاسم إما مبني أو معرب (شرطية)
   - مثال شرطي كامل:
     - المقدمة الصغرى: كلما كان الماء جاريًا ⟶ كان معتصما
     - المقدمة الكبرى: وكلما كان معتصما ⟶ كان لا ينجرس بالنجاسة
     - النتيجة: كلما كان الماء جاريًا ⟶ كان لا ينجرس بالنجاسة

القياس الاقتراني الحملي: حدوده

تنقسم حدود القياس الاقتراني الحملي إلى ثلاثة أقسام:

1. الأوسط: الحد المتكرر في المقدمتين (الرابط بين الحد الأصغر والأكبر)
2. الأصغر: الحد المذكور في المقدمة الصغرى فقط (الشيء المجهل الحكم، موضوع النتيجة)
3. الأكبر: الحد المذكور في المقدمة الكبرى فقط (الحكم الذي يثبت للحد الأصغر، محمول النتيجة)

مثال:

- المقدمة الصغرى: الحديد معدن ⟶ الحد الأصغر: الحديد
- المقدمة الكبرى: كل معدن عنصر بسيط ⟶ الحد الأوسط: معدن، الحد الأكبر: عنصر بسيط
- النتيجة: الحديد عنصر بسيط

طريقة استخراج النتيجة:

- تحذف الحد الأوسط من المقدمتين، ويترك الحد الأصغر كموضوع النتيجة، والحد الأكبر كمحمول النتيجة.
- المثال السابق:

الحديد معدن (الصغرى)

كل معدن عنصر بسيط (الكبرى)

إذن: الحديد عنصر بسيط (النتيجة)

القواعد العامة للقياس الاقتراني الحملي

لكي يكون القياس منتجًا دائمًا (يعطي نتيجة صحيحة)، يجب أن تتوفر الشروط التالية:

1. تكرار الحد الأوسط:
   - يجب أن يتكرر باللفظ والمعنى في المقدمتين.
   - مثال خطأ:
     - المقدمة الصغرى: زيد أسد (الرجل الشجاع)
     - المقدمة الكبرى: كل أسد مفترس (الحيوان المعروف)
     - النتيجة: زيد مفترس ⟶ كاذبة، لأن معنى الحد الأوسط اختلف.
2. عدم تألفه من سالبتين:
   - إذا كانت كلتا المقدمتين سالبتين، فالنتيجة لن تكون صحيحة دائمًا.
   - مثال:

لا شيء من الإنسان بحجر (الصغرى)

لا شيء من الحجر بناطق (الكبرى)

إذن: لا شيء من الإنسان بناطق ⟵ كاذبة

3. عدم تألفه من جزئيتين:
   - إذا كانت المقدمة الصغرى والكبرى جزئيتين، فالقياس لا يكون منتجًا دائمًا.
   - مثال:

بعض الإنسان حيوان (الصغرى)

بعض الحيوان فرس (الكبرى)

إذن: بعض الإنسان فرس ⟵ كاذبة

4. عدم تألفه من صغرى سالبة وكبرى جزئية:
   - مثال:

لا شيء من الإنسان بحجر (الصغرى)

بعض الحجر جسم (الكبرى)

إذن: بعض الإنسان ليس بجسم ⟵ كاذبة

5. أن تكون النتيجة تابعة لأضعف المقدمتين:
   - السلب أضعف من الإيجاب، والجزئية أضعف من الكلية.
   - فإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ⟵ النتيجة تكون سالبة.
   - إذا كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ⟵ النتيجة تكون جزئية

كيفية الاستدلال بالقياس الاقتراني الحملي

القياس الاقتراني الحملي يُستخدم لمعرفة حكم جزئي (موضوع مجهول) بناءً على قاعدة كلية مثبتة، ويتم اتباع الخطوات التالية:

خطوات الاستدلال:

1. تعيين المطلوب:
   - تحديد الحكم المراد إثباته أو معرفته بشأن الجزئي.
2. تأليف المقدمة الصغرى:
   - اختيار أحد عناصر الجزئي (المجهول الحكم) ووضعه موضوعًا للمقدمة الصغرى.
   - تحديد الحد الأوسط الذي يربط بين المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى.
3. تأليف المقدمة الكبرى:

- البحث عن قاعدة كلية تنطبق على الحد الأوسط للجزئي بعد التأكد من صدقها.
- تكون المقدمة الكبرى قاعدة عامة مثبتة في مجالها (رياضيات، فيزياء، علوم طبيعية أو فقهية...).

4. استخراج النتيجة:

- تأليف النتيجة من الأصغر موضوعًا والأكبر محمولًا، لتظهر النتيجة النهائية التي تحدد حكم الجزئي.

مثال عملي:

السؤال: لدي قارورة ماء سقطت فيها قطرة دم، فهل الماء نجس أم طاهر؟

الخطوات:

1. تحديد المطلوب:
   - المطلوب: بيان حالة الماء (نجس أو طاهر).
2. تأليف المقدمة الصغرى:
   - الجزئي: الماء الموجود في القارورة.
   - الحد الأوسط: خصائص الماء القليل.
   - المقدمة الصغرى: "هذا الماء ماء قليل".
3. تأليف المقدمة الكبرى:

- قاعدة كلية في مجال الطهارة: ‘‘كل ماء قليل يتنجس عند ملاقاة النجاسة’’.

4. استخراج النتيجة:
   - تطبيق القاعدة على الجزئي لإيجاد الحكم:

هذا الماء ماء قليل (الصغرى)

كل ماء قليل يتنجس عند ملاقاة النجاسة (الكبرى)

إذن: هذا الماء يتنجس عند ملاقاة النجاسة (النتيجة).

بهذه الطريقة، يتم استخدام القياس الاقتراني الحملي لاستخراج حكم جزئي بناءً على قاعدة كلية مثبتة، مع مراعاة ترتيب الحدود (الأصغر، الأوسط، الأكبر) لضمان صحة الاستدلال

الأشكال الأربعة للقياس الاقتراني

ينقسم القياس الاقتراني وفقًا لوضع الحد الأوسط في مقدمتيه إلى أربعة أشكال تُعرف بالأشكال الأربعة، نظرًا لأن المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى تشملان الحد الأوسط الذي يربط بينهما. ويكون الحد الأوسط في هذه الأشكال كما يلي:

- في الشكل الأول، يكون الحد الأوسط محمولًا في المقدمة الصغرى وموضوعًا في المقدمة الكبرى.

- في الشكل الثاني، يقع الحد الأوسط محمولًا في كل من المقدمتين.
- في الشكل الثالث، يقع الحد الأوسط موضوعًا في كل من المقدمتين.
- في الشكل الرابع، يكون الحد الأوسط موضوعًا في المقدمة الصغرى ومحمولًا في المقدمة الكبرى.

الشكل الأول للقياس الاقتراني

تعريف الشكل الأول:

الشكل الأول هو ذلك الذي يقع فيه الحد الأوسط محمولًا في المقدمة الصغرى وموضوعًا في المقدمة الكبرى. وبذلك، يكون الحد الأوسط هو الرابط بين الجزئي المراد معرفة حكمه (المقدمة الصغرى) والكلي العام الذي يحدد حكمه (المقدمة الكبرى).

مثال توضيحي:

- المقدمة الصغرى: ‘‘زيد إنسان’’
- المقدمة الكبرى: ‘‘كل إنسان ناطق’’
- النتيجة: ‘‘زيد ناطق’’

شروط إنتاج الشكل الأول:

لكي يكون الشكل الأول منتجًا ويعطي نتائج صحيحة دائمًا، يجب تحقق الشروط التالية:

1. المقدمة الصغرى يجب أن تكون موجبة.
   - إذا كانت سالبة، فإن النتيجة قد تكون خاطئة.
   - مثال: ''لا شيء من الإنسان بحجر'' و''كل حجر جسم'' ⟶ النتيجة ''لا شيء من الإنسان جسم'' غير صحيحة، لأن كل إنسان هو جسم بالفعل.
2. المقدمة الكبرى يجب أن تكون كلية.
   - إذا كانت جزئية، فإن النتيجة قد تكون خاطئة.
   - مثال: ''كل إنسان حيوان'' و''بعض الحيوانات فرس'' ⟶ النتيجة ''بعض الإنسان فرس'' غير صحيحة.

عند تحقق هذين الشرطين، يكون الشكل الأول منتجًا، أي أن القياس يعطي نتائج صحيحة إذا كانت مقدماته صادقة.

أقسام الشكل الأول المنتجة:

المقدمة الصغرى يمكن أن تكون من أربع حالات: موجبة كلية، سالبة كلية، موجبة جزئية، أو سالبة جزئية. وكذلك المقدمة الكبرى يمكن أن تكون واحدة من هذه الأربع حالات. بذلك، تنتج ستة عشر احتمالًا للقياس، لكنها لا تحقق جميعها شروط الشكل الأول:

- بعد تطبيق شرط المقدمة الصغرى الموجبة، تسقط ثمانية أقياس لأن المقدمة الصغرى كانت سالبة.

- بعد تطبيق شرط المقدمة الكبرى الكلية، تسقط أربعة أقياس أخرى لأن المقدمة الكبرى كانت جزئية.

وبالتالي، يبقى أربع أقياس فقط هي التي تحقق كلا الشرطين، وتعتبر منتجة.

أمثلة للأقياس المنتجة في الشكل الأول:

1. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى موجبة كلية ⟶ النتيجة موجبة كلية
   - مثال: "كل خمر مسكر، وكل مسكر حرام، إذن كل خمر حرام".
2. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى سالبة كلية ⟶ النتيجة سالبة كلية
   - مثال: "كل خمر مسكر، لا شيء من المسكر بنافع، إذن لا شيء من الخمر بنافع".
3. المقدمة الصغرى موجبة جزئية، والمقدمة الكبرى موجبة كلية ⟶ النتيجة موجبة جزئية
   - مثال: "بعض المعادن حديد، كل حديد يتمدد بالحرارة، إذن بعض المعادن يتمدد بالحرارة".
4. المقدمة الصغرى موجبة جزئية، والمقدمة الكبرى سالبة كلية ⟶ النتيجة سالبة جزئية

- مثال: ‘‘بعض الطيور لها أذنان، لا شيء مما له أذنان يبيض، إذن بعض الطيور لا يبيض’’.

خلاصة:

يعتمد الشكل الأول للقياس الاقتراني الحملي على وضع الحد الأوسط محمولًا في المقدمة الصغرى وموضوعًا في المقدمة الكبرى، ويعطي نتائج صحيحة دائمًا عند تحقق شرط المقدمة الصغرى الموجبة والمقدمة الكبرى الكلية. النتيجة تتحدد بحسب طبيعة مقدماته من حيث الإيجاب أو السلب، والكلي أو الجزئي، لتكون دائمًا مطابقة لقوة وأضعف المقدمات.

الشكل الثاني للقياس الاقتراني

تعريف الشكل الثاني:

الشكل الثاني يتميز بأن الحد الأوسط يكون محمولًا في المقدمتين معًا، أي أنه يظهر بنفس الصفة في المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى. هذا الوضع يجعل الحد الأوسط الرابط الأساسي بين الجزئي المراد معرفة حكمه والكلي العام الذي يحدد حكمه.

شروط إنتاج الشكل الثاني:

لكي يكون الشكل الثاني منتجًا ويعطي نتائج صحيحة دائمًا، يجب تحقق الشروط التالية:

1. اختلاف المقدمات بالكيفية:
   - يجب أن تكون إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة، فلا يجوز أن تكون كلتاهما موجبتين أو كلتاهما سالبتين.
   - إذا كانت المقدمتان متحدتين في الكيف، فإن القياس قد يعطي نتائج خاطئة.
   - أمثلة:
     - مقدمتان موجبتان: ‘‘كل فرس حيوان’’ و’’كل إنسان حيوان’’ ⟵ النتيجة ‘‘كل فرس إنسان’’ غير صحيحة.
     - مقدمتان سالبتان: ‘‘لا شيء من الإنسان بحجر’’ و’’لا شيء من الناطق بحجر’’ ⟵ النتيجة ‘‘لا شيء من الإنسان بناطق’’ غير صحيحة.
2. أن تكون الكبرى كلية:
   - إذا كانت الكبرى جزئية، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج خاطئة.
   - مثال: ‘‘كل ضاحك إنسان’’ و’’بعض الحيوانات ليس بإنسان’’ ⟵ النتيجة ‘‘بعض الضاحك ليس بإنسان’’ غير صحيحة، لأن كل ضاحك هو إنسان.

الأقسام المنتجة للشكل الثاني:

بعد تطبيق الشرطين السابقين، تتحدد أربع أقياس منتجة يمكن استخدامها بثقة، وهي كما يلي:

1. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى سالبة كلية ⟵ النتيجة سالبة كلية
   - مثال: "كل مجتر ذو ظلف"، و"لا شيء من الطائر بذي ظلف" ⟵ النتيجة: "لا شيء من المجتر بطائر".
2. المقدمة الصغرى سالبة كلية، والمقدمة الكبرى موجبة كلية ⟵ النتيجة سالبة كلية
   - مثال: "لا طالب من الكسالى بناجح"، و"كل مجد ناجح" ⟵ النتيجة: "لا طالب من الكسالى بمجد".
3. المقدمة الصغرى موجبة جزئية، والمقدمة الكبرى سالبة كلية ⟵ النتيجة سالبة جزئية
   - مثال: "بعض المعادن ذهب"، و"لا شيء من الفضة ذهب" ⟵ النتيجة: "بعض المعادن ليس بفضة".
4. المقدمة الصغرى سالبة جزئية، والمقدمة الكبرى موجبة كلية ⟵ النتيجة سالبة جزئية
   - مثال: "بعض الجسم ليس بمعدن"، و"كل ذهب معدن" ⟵ النتيجة: "بعض الجسم ليس ذهبًا".

خلاصة:

يعتمد الشكل الثاني للقياس الاقتراني على كون الحد الأوسط محمولًا في المقدمتين، ويعطي نتائج صحيحة عند تحقق شرط اختلاف المقدمتين بالكيفية وكون المقدمة الكبرى كلية. النتيجة تتحدد بحسب قوة المقدمات، وتكون دائمًا سالبة في هذا الشكل وفق قاعدة أن النتيجة تتبع أضعف المقدمتين.

الشكل الثالث للقياس الاقتراني

تعريف الشكل الثالث:

يتميز الشكل الثالث بأن الحد الأوسط يكون موضوعًا في المقدمتين معًا، أي أن الحد الأوسط هو الموضوع المشترك بين المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى. يمثل هذا الشكل رابطة مباشرة بين الجزئي المراد معرفة حكمه والكلي العام الذي يحدده.

شروط إنتاج الشكل الثالث:

لكي يكون الشكل الثالث منتجًا ويعطي نتائج صحيحة، يجب تحقق الشروط التالية:

1. أن تكون الصغرى موجبة:
    - إذا كانت الصغرى سالبة، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج خاطئة.

- مثال: ‘‘بعض الحيوانات ليس بإنسان’’ (صغرى سالبة) و’’كل حيوان جسم’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض الإنسان ليس بجسم’’ غير صحيحة.

2. أن تكون إحدى المقدمتين كلية أو كلتاهما كلية:
   - إذا كانت المقدمتان جزئيتين، فقد ينتج قياس خاطئ.
   - مثال: ‘‘بعض الحيوانات إنسان’’ (صغرى جزئية) و’’بعض الحيوانات فرس’’ (كبرى جزئية) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض الإنسان فرس’’ غير صحيحة.
   - هذا الشرط من الشروط العامة للقياس الاقتراني، ويذكر ضمن الشروط الخاصة للشكل الثالث لأنه لا يغني عن جميع الشروط العامة الأخرى.

الأقسام المنتجة للشكل الثالث:

عند تحقق شروط الشكل الثالث، تتكون ستة أقيسة منتجة يمكن الاعتماد عليها، وهي:

1. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى موجبة كلية ⟵ النتيجة موجبة جزئية
   - مثال: ‘‘كل ذهب معدن’’ (صغرى) و’’كل ذهب غالي الثمن’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض المعادن غالية الثمن’’.
2. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى سالبة كلية ⟵ النتيجة سالبة جزئية

- مثال: ‘‘كل ذهب معدن’’ (صغرى) و’’لا شيء من الذهب بفضة’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض المعادن ليس بفضة’’.

3. المقدمة الصغرى موجبة جزئية، والمقدمة الكبرى موجبة كلية ⟵ النتيجة موجبة جزئية
   - مثال: ‘‘بعض الطيور أبيض’’ (صغرى) و’’كل طائر حيوان’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض الأبيض حيوان’’.
4. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى جزئية موجبة ⟵ النتيجة موجبة جزئية
   - مثال: ‘‘كل طائر حيوان’’ (صغرى) و’’بعض الطيور أبيض’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض الحيّوان أبيض’’.
5. المقدمة الصغرى موجبة كلية، والمقدمة الكبرى سالبة جزئية ⟵ النتيجة سالبة جزئية
   - مثال: ‘‘كل حيوان حساس’’ (صغرى) و’’بعض الحيوانات ليس بإنسان’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض الحساس ليس بإنسان’’.
6. المقدمة الصغرى موجبة جزئية، والمقدمة الكبرى سالبة كلية ⟵ النتيجة سالبة جزئية
   - مثال: ‘‘بعض الذهب معدن’’ (صغرى) و’’لا شيء من الذهب بحديد’’ (كبرى) ⟵ النتيجة: ‘‘بعض المعادن ليس بحديد’’.

ملاحظة حول الشروط الخاصة والعامة:

- بعض الشروط الخاصة للشكل الثالث تغني عن ذكر بعض الشروط العامة للقياس الاقتراني، مثل شرط إيجاب الصغرى أو أن تكون الكبرى موجبة.
- مع ذلك، هناك شروط عامة لا يغني عنها الشرط الخاص، مثل منع استخدام المقدمتين الجزئيتين معًا، لضمان صحة النتائج.

الشكل الرابع للقياس الاقتراني

تعريف الشكل الرابع:

يتميّز الشكل الرابع بأن الحد الأوسط يكون موضوعًا في المقدمة الصغرى ومحمولًا في المقدمة الكبرى.

مثال:

- المقدمة الصغرى: ‘‘كل الإنسان ناطق’’
- المقدمة الكبرى: ‘‘بعض الحيوان إنسان’’
- النتيجة: ‘‘بعض الناطق حيوان’’

شروط إنتاج الشكل الرابع:

لكي يكون الشكل الرابع منتجًا ويعطي نتائج صحيحة، يجب تحقق الشروط التالية:

1. ألا تكون إحدى المقدمتين سالبة جزئية:

- إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة جزئية، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج غير صحيحة.
- مثال: ''بعض الحيوانات ليس بإنسان'' (صغرى سالبة جزئية) و''كل ناطق حيوان'' (كبرى) ⟵ النتيجة: ''بعض الإنسان ليس بناطق'' غير صحيحة.

2. أن تكون الصغرى كلية إذا كانت المقدمتان موجبتين:

- إذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى جزئية، فقد تنتج قياسات غير صحيحة.
- مثال: ''بعض الحيوانات ناطق'' (صغرى جزئية) و''كل فرس حيوان'' (كبرى موجبة) ⟵ النتيجة: ''بعض الناطق فرس'' غير صحيحة.

الأقسام المنتجة للشكل الرابع:

عند تحقق شروط الشكل الرابع، تتكوّن خمسة أقياس منتجة، بعد استبعاد الضروب غير المنتجة نتيجة لعدم تحقق الشروط العامة أو الخاصة، وهي:

1. استبعاد الأقياس التي تكون فيه كلتا المقدمتين سالبتين، إذ تؤدي إلى نتائج خاطئة.
2. استبعاد الأقياس التي تكون فيه كلتا المقدمتين جزئيتين، لأنها غير منتجة في هذا الشكل.

3. استبعاد الأقياس التي تتألف فيها الصغرى سالبة والكبرى جزئية، لأنها لا تحقق شروط الشكل.
4. استبعاد أي قياس تكون فيه إحدى المقدمتين سالبة جزئية وفق الشروط الخاصة للشكل الرابع.
5. استبعاد القياسات التي تكون فيها الصغرى جزئية بينما كلتا المقدمتين موجبتين، لأنها لا تنتج نتائج صحيحة.

بهذا، يكون الشكل الرابع قد تم تحديده بالشروط الخاصة والعامة، مع بيان القيود التي تحدد الأقسام المنتجة، ما يضمن أن أي قياس مطابق لهذه الشروط يعطي نتائج صحيحة دائمًا عند صدق مقدماته

الضروب الخمسة المنتجة في الشكل الرابع

عند تحقق شروط الشكل الرابع، يمكن تحديد خمسة ضروب منتجة، وهي كما يلي:

1. الضرب الأول:
   - تتألف صغراه من قضية موجبة كلية، وكبراه من قضية موجبة كلية أيضًا.
   - النتيجة: موجبة جزئية.
   - مثال:
     - المقدمة الصغرى: ‘‘كل إنسان حيوان’’
     - المقدمة الكبرى: ‘‘كل ناطق إنسان’’

- النتيجة: ‘‘بعض الحيوان ناطق’’

- ملاحظة: على الرغم من كون كلتا المقدمتين كليتين، فإن النتيجة تكون جزئية، لأن اعتبارها كلية قد يؤدي إلى نتائج كاذبة في بعض الحالات. هذا التعديل يضمن صدق النتيجة في جميع الأمثلة.

2. الضرب الثاني:
   - صغراه موجبة كلية، وكبراه موجبة جزئية.
   - النتيجة: موجبة جزئية.
   - مثال:
     - المقدمة الصغرى: ‘‘كل إنسان حيوان’’
     - المقدمة الكبرى: ‘‘بعض الولود إنسان’’
     - النتيجة: ‘‘بعض الحيوان ولود’’
3. الضرب الثالث:
   - صغراه سالبة كلية، وكبراه موجبة كلية.
   - النتيجة: سالبة كلية.
   - مثال:
     - المقدمة الصغرى: ‘‘لا شيء من الإنسان بجِماد’’
     - المقدمة الكبرى: ‘‘كل ناطق إنسان’’
     - النتيجة: ‘‘لا شيء من الجماد بناطق’’
4. الضرب الرابع:
   - صغراه موجبة كلية، وكبراه سالبة كلية.

- النتيجة: سالبة جزئية.
- مثال:
  - المقدمة الصغرى: ‘‘كل سائل يتبخر’’
  - المقدمة الكبرى: ‘‘لا شيء من الحديد بسائل’’
  - النتيجة: ‘‘بعض ما يتبخر ليس بحديد’’
- ملاحظة: النتيجة جزئية رغم أن المقدمتين كليتين، وهو نفس سبب الضرب الأول، لضمان صدق النتيجة في جميع الأمثلة.

5. الضرب الخامس:
   - صغراه موجبة جزئية، وكبراه سالبة كلية.
   - النتيجة: سالبة جزئية.
   - مثال:
     - المقدمة الصغرى: ‘‘بعض السائل يتبخر’’
     - المقدمة الكبرى: ‘‘لا شيء من الحديد بسائل’’
     - النتيجة: ‘‘بعض ما يتبخر ليس بحديد’’

ملاحظة حول باقي أنواع القياس

لم يتطرق المصنف في هذا الكتاب المختصر إلى القياس الشرطي والقياس الاستثنائي، واكتفى بذكر أمثلة عند الحديث عن أقسام القياس، لما في ذلك من طول وإسهاب الكلام، على أن يُعرض تفصيلها لاحقًا في منطق الشيخ المظفر رحمه الله.

أهمية القياس

تتجلى أهمية القياس في كونه أداة أساسية في جميع العلوم، إذ أن عملية تطبيق القواعد الكلية على المصاديق اليومية تعتمد على التفكير القياسي سواء أدرك الطالب ذلك أم لم يدركه. على الطالب أن يتأمل في طريقة تفكيره أثناء الدراسة ليُدرك مدى انتشار استخدام القياس في علومه.

أمثلة للتوضيح:

1. في النحو:
   - عند إعراب كلمة "زيد" في الجملة: "كتب زيد درسَه"، يفكر الطالب:
     - "زيد فاعل"
     - "كل فاعل مرفوع"
     - إذن: "زيد مرفوع"
2. في العقائد:
   - عند دراسة مسألة مثل: "هل أخطأ يونس عليه السلام بترك قومه وذهابه عنهم؟"
     - "يونس عليه السلام نبي"
     - "كل نبي معصوم عن الخطأ"
     - إذن: "يونس عليه السلام معصوم عن الخطأ"

- ثم يبحث الطالب عن التأويل المناسب لتصرفات النبي بما يوافق الحقيقة الدينية

الاستقراء

تعريف الاستقراء

الاستقراء هو النوع الثاني من أنواع الاستدلال المباشر، وله أهمية كبيرة في الحياة العلمية والعملية للإنسان، كما سيظهر بوضوح. وقد توسع الشيخ المصنف رحمه الله في بعض مباحث الاستقراء في هذا الكتاب، على غير عادته من الاختصار، لكون بعض مطالب الاستقراء الحديثة، مثل مراحل الاستقراء، لم يذكرها الشيخ المظفر رحمه الله في كتابه "المنطق"، ولذا أراد المصنف ألا تفوت الطالب فرصة الاطلاع على هذه المباحث المهمة، جزاه الله خيرًا على جهده في خدمة طلبة العلم.

الاستقراء يُعرف بأنه: تتبع الجزئيات للوصول إلى حكم كلي أو قاعدة عامة.

شرح التعريف

يقصد بالاستقراء متابعة جزئيات نوع معين، أي مراقبة حكم كل فرد من أفراد هذا النوع، سواء كان جميع الأفراد أو عينة ممثلة، من أجل التعرف على الحكم الكلي الذي ينطبق على النوع بأكمله، فتُؤلف منه قاعدة عامة.

مثال لغوي

في اللغة العربية، إذا أراد الباحث معرفة حكم الفاعل من حيث الإعراب، فإنه يتتبع جميع الجمل التي ورد فيها الفاعل، سواء في القرآن الكريم باعتباره أقدم نص موثوق به، أو في أشعار العرب وخطبهم ورسائلهم، ليلاحظ قاعدة الإعراب.

من أمثلة الجمل التي يمكن تتبعها:

1. ‘‘ضرب الله مثلًا’’
2. ‘‘هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم’’
3. ‘‘أحب الله من أحب عليًا’’
4. وغيرها من الجمل التي يظهر فيها الفاعل.

عند دراسة هذه الجمل، نجد أن الفاعل جاء مرفوعًا في كل حالة. ومن هنا يمكن استخلاص قاعدة عامة:

‘‘كل فاعل مرفوع’’.

وهكذا يكون الباحث قد حصل على قاعدة عامة من خلال تتبع الجزئيات، وهي تنفع لمعرفة حكم الفاعل في أي جملة عربية تصادفه لاحقًا.

مثال طبي

يمكن تطبيق نفس المبدأ في العلوم التجريبية، مثل الطب أو علم الأحياء. فإذا أراد عالم معرفة تأثير دواء معين على الجهاز الهضمي للحيوانات، فإنه قد يجري التجربة على مجموعة من الأرانب، ويلاحظ النتائج لكل فرد على حدة.

- إذا أُصيب الأرنب الأول بالإسهال بعد أخذ الدواء، وتكرر الأمر مع الأرنب الثاني والثالث وهكذا، فإن الباحث يستنتج قاعدة عامة:

  ‘‘كل أرنب يُحقن بهذا الدواء يصاب بالإسهال’’.

  وبذلك يكون الاستقراء قد مكن الباحث من الوصول إلى قاعدة عامة تنطبق على كل الأرانب، سواء التي شملتها التجربة أو التي لم تُجرى عليها.

الاستقراء بهذا المعنى يمثل جسرًا بين الملاحظات الجزئية والاستنتاجات العامة، ويعكس قدرة العقل على صياغة القوانين والأنماط من خلال تتبع التفاصيل، سواء في اللغة أو العلوم الطبيعية، ويعد من أهم أدوات التفكير العلمي والمنهجي.

أقسام الاستقراء

ينقسم الاستقراء إلى قسمين رئيسيين وفقًا لعدد الجزئيات التي يتم تتبعها:

1. الاستقراء التام
2. الاستقراء الناقص

1. الاستقراء التام

الاستقراء التام هو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه. بمعنى آخر، يُلاحَظ كل فرد من أفراد النوع محل الدراسة للوصول إلى الحكم الكلي، فتتشكل قاعدة عامة مؤكدة.

مثال واقعي:

إذا أراد باحث أن يعرف هل يوجد طلاب أفارقة بين الطلبة الدينيين في النجف الأشرف، فإنه يقوم بالاستقراء التام بجمع بيانات كل طالب موجود في الحوزة، ويسأل عن أصله أو جنسيته، حتى يصل إلى النتيجة النهائية: "هناك مجموعة من الطلبة الأفارقة في الحوزة".

في هذا المثال، الكلي هو "طالب في حوزة النجف"، والجزئيات هم جميع الطلبة مثل: حسن، عباس، علي، كاظم، ... إلخ. عند تتبع كل هذه الجزئيات، يُحصل على نتيجة مؤكدة ويُطلق عليها الاستقراء التام، لأنه يوفر اليقين المطلق بنسبة 100٪.

ملاحظة مهمة:

الاستقراء التام غالبًا ما يكون متعذرًا عمليًا، لأنه يتطلب تتبع جميع المصاديق الموجودة في العالم، سواء في المكان أو الزمان. على سبيل المثال، إذا أراد عالم دراسة خصائص الحديد،

فلا يكفي دراسة عينات محدودة على الأرض أو في زمن معين، بل ينبغي تتبع كل جزيئات الحديد في الكون، وهذا عمليًا مستحيل.

2. الاستقراء الناقص

الاستقراء الناقص هو تتبع بعض جزئيات الكلي فقط للوصول إلى حكم عام. يعتمد على أخذ عينة من الجزئيات واستنتاج قاعدة عامة منها.

مثال في العلوم:

إذا أراد عالم كيميائي معرفة تأثير الضغط على الغازات، فإنه يجري التجربة على مجموعة من الغازات، فيلاحظ العلاقة بين زيادة الضغط وانكماش الحجم ونقص الضغط وزيادة الحجم. ومن هنا يستنتج القاعدة العامة:

"كل غاز إذا زاد الضغط عليه قلّ حجمه، وإذا نقص الضغط زاد حجمه بنسبة معينة تحت درجة حرارة محددة".

مثال في الرياضيات:

إذا أراد عالم معرفة هل زاويتَا القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساويتان، يمكنه دراسة مثال واحد أو مثالين فقط، ثم يعمم الحكم على جميع مثلثات هذا النوع:

"كل مثلث متساوي الساقين زاويتا قاعدته متساويتان".

أقسام الاستقراء الناقص

ينقسم الاستقراء الناقص بدوره إلى قسمين بناءً على الاعتماد على التعليل:

1. الاستقراء المعلل

يتم فيه تعميم الحكم على أساس وجود علة أو سبب موحد لكل جزئية.

- مثال الغازات: العالم يربط زيادة الضغط بانخفاض الحجم بناءً على مبدأ العلة الطبيعية: المسافات بين جزيئات الغاز تزيد عند ارتفاع الحرارة، وبالتالي فإن كل غاز يخضع لهذا القانون الطبيعي.
- مثال الرياضيات: العالم يثبت أن زاويتَي القاعدة متساويتان بناءً على علّة هندسية موجودة في كل مثلث متساوي الساقين.

الاستقراء المعلل يعطي نتيجة يقينية، لأنه يبني الحكم على سبب ثابت ومعروف.

2. الاستقراء غير المعلل

يتم فيه تعميم الحكم بناءً على الملاحظة البحتة دون معرفة سبب أو علة.

- مثال: ملاحظة أن جميع من يرتدي خاتم عقيق مؤمنون، ثم تعميم القاعدة: "كل من تختم بخاتم عقيق فهو مؤمن".

- في هذه الحالة، لم يتم دراسة السبب وراء كون الشخص مؤمنًا، ولذلك قد توجد حالات مخالفة.

الاستقراء غير المعلل يعطي نتيجة ظنية، أي تقديرية فوق 50٪ ودون اليقين الكامل، ولا يصل إلى درجة التحقق المطلق.

خلاصة التصنيف

1. الاستقراء التام: وهو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه، ويعطي نتيجة يقينية بنسبة 100٪.
2. الاستقراء الناقص: وهو تتبع بعض جزئيات الكلي فقط، وينقسم إلى فرعين:
   - المعلل: يتم فيه تعميم الحكم بناءً على معرفة العلة أو السبب لكل جزئية، ويعطي نتيجة يقينية.
   - غير المعلل: يتم فيه تعميم الحكم فقط على أساس الملاحظة دون معرفة السبب، ويعطي نتيجة ظنية وليس يقينية

كيفية الاستدلال بالاستقراء

يمر المستقري خلال عملية الاستدلال الاستقرائي بمراحل متتابعة تعرف باسم مراحل الاستقراء، وهي بمثابة خطوات منهجية للوصول إلى قاعدة عامة من خلال تتبع الجزئيات. وتتمثل هذه المراحل في ثلاثة أقسام رئيسية:

1. مرحلة الملاحظة والتجربة.
2. مرحلة صياغة الفرض.
3. مرحلة استخلاص القانون أو القاعدة العامة.

أولاً: مرحلة الملاحظة والتجربة

تُعد هذه المرحلة أساس عملية الاستقراء، حيث يوجّه المستقري فكره نحو الظاهرة أو النوع المراد دراسة حكمه، ويقوم بتتبع أفراده لتحديد خصائصه ومعرفة حقيقته، سواء من خلال تعريف الجنس القريب والفصل القريب أو بيان الخصائص المميزة التي تميزه عن باقي الأشياء.

- الملاحظة: هي مراقبة المطلوب في الطبيعة كما هو دون تدخل من الباحث، أي من دون إضافة شيء أو حذف أو تغيير، مثل رصد حركة الأجرام السماوية ومتابعتها.
- التجربة: هي دراسة الظاهرة أو الموضوع ضمن ظروف يتحكم فيها الباحث، كما يحدث في المختبرات العلمية، حيث يمكن خلق الظروف الملائمة لدراسة تأثير عامل محدد على الشيء المراد.

خطوات العملية العقلية في هذه المرحلة

1. تركيز الانتباه على المطلوب: يجب حصر الملاحظة على الهدف الأساسي دون تشتيت الانتباه بأمور جانبية.

2. فهم وتفسير المعطيات: يقوم المستقري بتحليل ما تصل إليه حواسه من معلومات بناءً على الخبرات العقلية المخزونة لديه، مثل عالم النباتات الذي يدرس تأثير المناخ على نوع معين من النباتات، فيحلل نتائج تجاربه وفق خبراته السابقة.
3. استخلاص النتائج: يتم تثبيت النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال ملاحظاته أو تجاربه، لتكون أساسًا للمرحلة التالية في الاستقراء.

الفروق بين الملاحظة والتجربة

1. التحكم بالظروف: التجربة تجرى ضمن نطاق محدد يتحكم فيه الباحث، بعكس الملاحظة التي قد لا تتحقق فيها السيطرة على العوامل المؤثرة، مثل دراسة الجاذبية الأرضية للأجسام الساقطة داخل أنابيب مفرغة من الهواء لتجنب تأثير الهواء على النتائج.
2. إمكانية خلق ظواهر جديدة: التجربة تمكن الباحث من إنتاج أو دراسة ظواهر أو مركبات قد لا توجد في الطبيعة، مثل المركبات الكيميائية المستخدمة في الطب والصناعة.
3. السرعة في الوصول إلى النتائج: التجربة عادة أسرع من الملاحظة الطبيعية، إذ يمكن جمع مجموعة من العناصر أو الأفراد تحت ظروف موحدة، مثل دراسة تأثير دواء معين على صحة الإنسان بمجموعات مختارة في وقت واحد، مقارنة بالانتظار لمتابعة الحالات الطبيعية.

4. التحكم في العوامل المؤثرة: التجربة تمكن الباحث من تقدير العوامل المؤثرة على الظواهر الطبيعية بدقة، مثل الضغط الجوي، الرطوبة، ودرجة الحرارة، وهو ما يصعب تحقيقه من خلال الملاحظة التقليدية

مجال الملاحظة

يمكن اللجوء إلى الملاحظة في الحالات التي يصعب فيها إجراء التجربة مباشرة، وتنقسم هذه الحالات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. ما يستحيل إجراء التجربة عليه: مثل حركة الأجرام السماوية أو ظواهر المد والجزر، حيث لا يمكن دراستها في المختبر، فيقتصر الباحث على ملاحظتها كما تحدث في الطبيعة.
2. ما يسبب ضرراً بالغا للإنسان: مثل دراسة تأثير الغازات السامة أو تلف خلايا الدماغ، حيث يقتصر البحث على الحالات العفوية ويُدوَّن ما يُلاحظ عند حدوث الظاهرة دون تعريض الأفراد للخطر عمدًا.
3. ما تتجاوز تكاليف تجربته الفائدة العلمية المتوقعة: عندما تكون الموارد الاقتصادية أو المادية محدودة، يُلجأ إلى الملاحظة لأنها أقل تكلفة وأسهل من التجربة.

شروط مرحلة الملاحظة والتجربة

لكي تكون الملاحظة أو التجربة علمية وموثوقة، يجب الالتزام بالشروط التالية:

1. تركيز الانتباه وحصر الملاحظة: يجب توجيه كل الانتباه نحو المطلوب فقط، دون الانشغال بأمور جانبية قد تُبعد الباحث عن الهدف الأساسي. على سبيل المثال، إذا كان الباحث يدرس تأثير دواء على الجهاز العصبي للحيوانات، فعليه عدم الانشغال بتأثيراته على الجلد إذا لم يكن ذلك ضمن هدف الدراسة.
2. الدقة والضبط: تشمل الدقة استخدام أدوات دقيقة وصالحة، وضمان صلاحية المواد المستخدمة، وسلامة الحواس والجسد والعقل للباحث، إذ يؤدي أي خلل في هذه العناصر إلى تشويه النتائج أو فقدان صحتها.
3. تسجيل الظاهرة المشاهدة: الاعتماد على الذاكرة وحدها قد يؤدي إلى فقدان المعلومات المهمة. لذلك يجب الاحتفاظ بسجل مكتوب أو وسيلة إلكترونية لتوثيق كل الملاحظات، مع الالتزام بالموضوعية وعدم تحريف البيانات لتأكيد فرضية مسبقة، لأن ذلك يعد خيانة علمية.
4. تكرار العملية: الملاحظة أو التجربة مرة واحدة لا تكفي لإثبات معلومة صحيحة، فقد تكون النتيجة حدثت بسبب ظروف غير مدروسة. تكرار الملاحظة أو التجربة لعدة مرات يعزز الثقة في النتائج ويضمن دقتها، وقد أثبت تاريخ البحث العلمي أن الصبر والتكرار هما مفتاح الحصول على نتائج موثوقة وبناء المعرفة.

ثانياً – مرحلة الفرض

بعد أن يكتمل لدى الباحث (المستقري) جمع الأمثلة الكافية خلال مرحلة الملاحظة والتجربة، ينتقل إلى المرحلة الثانية من عملية الاستدلال بالاستقراء، والتي تُعرف بـ مرحلة الفرض.

تعريف الفرض

الفرض هو فكرة أو رأي يُطرح على سبيل الاحتمال الافتراضي لتفسير ظاهرة ما لوحظت في المرحلة السابقة. ويهدف الباحث من خلاله إلى بيان سبب حدوث الظاهرة أو العلة التي تؤدي إليها، أو لتوضيح ما يترتب عليها من آثار باعتبارها سببًا لشيء آخر.

في جوهره، الفرض يمثل تفسيرًا مؤقتًا يفترضه المستقري بغية التحقق من صحته وتحويله إلى قاعدة أو قانون عام. ويجب أن يستند الباحث في صياغة الفرض إلى معرفته وخبراته السابقة في مجال التجربة أو في مجالات ذات صلة، ليتمكن من تقييم صحة الفرض لاحقًا، إما بتحويله إلى قانون ثابت عند إثباته، أو رفضه إذا لم تتوافر الأدلة الكافية، ثم الانتقال إلى فرض جديد يفسر الظاهرة المشاهدة.

مثال توضيحي

إذا لاحظ الباحث أن الغازات تتمدد عند زيادة درجة الحرارة، وكرر هذه الملاحظة على عدة أنواع من الغازات، فإنه ينتقل إلى مرحلة الفرض للتفسير، سائلاً: "لماذا تتمدد الغازات عند ارتفاع الحرارة؟"

يمكن أن يقترح الباحث فرضًا مفاده أن السبب هو زيادة المسافات بين جزيئات الغاز. بعد ذلك، يبدأ الباحث بالتحقق من صحة هذا الفرض بالأدلة العلمية، فإن ثبت صحته يصبح قانونًا علميًا، وإن لم يُثبت، يتم رفضه والبحث عن فرض آخر.

شروط صحة الفرض العلمي

لكي يُعتبر الفرض علميًا، يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1. الاتساق مع القوانين العلمية الثابتة: لا يجوز أن يتعارض الفرض مع قوانين مثبتة مسبقًا، إلا إذا كانت تلك القوانين غير مؤكدة أو محل شك، وعندها يمكن اقتراح فرض مخالف مع توضيح أنه لا يمثل قانونًا ثابتًا بعد.
2. القابلية للبرهنة: يجب أن يكون الفرض قابلاً للتحقق من صحته أو فساده عن طريق التجربة أو الملاحظة العلمية. الفرضات التي لا يمكن برهنتها مثل فرضية داروين الأصلية (الإنسان تطور من القردة) لا تُعتبر علمية.

3. الشمولية: يجب أن يكون الفرض قابلاً للتطبيق على جميع الجزئيات المشاهدة ضمن الظاهرة، فلا يجوز أن يفسر بعضها دون البعض الآخر، لأن القانون العلمي يجب أن يكون عامًا ومنطبقًا على جميع الحالات.

تمييز اصطلاحات مرتبطة بالفرض

هناك ثلاث مراحل متسلسلة في صياغة المعرفة العلمية:

1. الفرض: احتمال مؤقت غير مرجح، وهو الخطوة الأولى في الاستدلال.
2. النظرية: فرض أصبح مدعومًا بالأدلة، ويُفضَّل على الفرض، تمثل الخطوة الثانية بعد إثبات صحة الفرض.
3. القانون: حقيقة علمية مؤكدة وصلت إلى درجة اليقين، وتُثبت بالأدلة القاطعة، وهي الخطوة النهائية بعد إثبات النظرية
4. **ثالثاً – إثبات الفرض**
5. بعد أن يضع الباحث (المستقري) فرضًا لتفسير الظواهر التي لاحظها في المرحلة الأولى، يصبح من الضروري اختبار صحة هذا الفرض والتأكد من صحته. وقد وضع الفلاسفة والعلماء قواعد عملية لذلك، أبرزها الطريقة القياسية والطرق الخمس للاستقراء التي صاغها الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت مل، وتُعرف بـ "قوانين الاستقراء".

الطريقة القياسية

6. تعتمد على القواعد المنطقية، سواء كانت قياسًا شرطياً أو حملياً، حيث يُستنتج من الفرض نتائج جديدة مرتبطة به، ثم يُتحقق الباحث من تحقق هذه النتائج في الواقع. فإذا تحققت، اعتُبر الفرض صحيحًا، وإذا لم تتحقق، فالفَرَض خاطئ ويجب استبداله بفرض آخر.
7. مثال: لاحظ نيوتن دوران القمر حول الأرض، فافترض أن سبب ذلك هو جاذبية الأرض. للتحقق، استنتج أن جاذبية الأرض يجب أن تسبب انحراف القمر عن مداره بمقدار معين، فوجد أن القمر ينحرف فعلاً بذلك المقدار، فتأكد من صحة فرضه.
8. تُستخدم هذه الطريقة في العلوم الاجتماعية، التاريخية، الجيولوجية والفلكية، حيث يصعب إجراء التجارب المباشرة.

الطرق الخمس (وفق جون ستيوارت مل)

أ. طريقة التلازم في الوقوع

تعتمد على تلازم العلة والمعلول في الوجود: متى وجدت العلة وجد المعلول. يقوم الباحث بدراسة عدة حالات للظاهرة وتحليل ظروف كل حالة، فإذا وجد عنصرًا مشتركًا في جميع الحالات، يُرجح أن هذا العنصر هو سبب الظاهرة.

مثال: إذا أصيب مجموعة من الأشخاص بمرض ما، ووجد الباحث أن العنصر الوحيد المشترك بينهم هو تناول عشبة معينة، يُرجح أن هذه العشبة سبب المرض.

ب. طريقة التلازم في التخلف

تعتمد على تلازم العلة والمعلول في العدم: متى عدمت العلة، عدم المعلول. يقارن الباحث بين حالتين، إحداهما وقعت فيها الظاهرة والأخرى لم تقع، فإذا كان الفرق الوحيد بين الحالتين هو عنصر معين، فيُستنتج أن هذا العنصر هو سبب الظاهرة.

مثال: نجاح فقس بيض دجاجة في حضانة تحتوي الرطوبة المطلوبة وفشل أخرى خالية من الرطوبة، يدل على أن الرطوبة كانت السبب في نجاح الفقس.

ج. طريقة التلازم في الوقوع والتخلف

هي دمج للطريقتين السابقتين، حيث يتأكد الباحث من أن العلة إذا وجدت وجد المعلول، وإذا عدمت عدم المعلول، ويُستخدم لاستخلاص العلل المنحصرة.

مثال: ضعف المستوى العلمي في مدارس معينة مرتبط بنظام تعليمي خاص موجود في المدارس الأولى وغير موجود في المدارس الثانية، فيستنتج الباحث أن هذا النظام هو سبب الضعف.

د. طريقة التلازم في التغير

تفترض أن أي تغير في العلة يؤدي إلى تغير في المعلول.

مثال: إذا تغيرت درجة فتح مفتاح الوقود في فرن، وارتفعت أو انخفضت النار بنفس نسبة التغير، يدل ذلك على أن المفتاح هو المسؤول عن التحكم في النار.

هـ. طريقة البواقي

تعتمد على ربط الأجزاء المعروفة من الظاهرة بالعلل المعروفة، وبذلك يُستنتج العِلّة المتبقية للأجزاء غير المعروفة.

مثال: عند معرفة وظائف ثلاثة أزواج من المفاتيح الكهربائية من بين ثلاثة، يمكن تحديد وظيفة الزوج الثالث بسهولة. استُخدمت هذه الطريقة لاكتشاف كوكب نبتون عند ملاحظة انحراف مدار كوكب أورانوس ونسبه لوجود كوكب آخر مجهول.

رابعاً – مرحلة القانون

بعد إثبات صحة الفرض، ينتقل الباحث إلى مرحلة القانون، وهي وضع القاعدة العامة الثابتة أو الحقيقة العلمية المؤكدة، والتي تُعرف بالقانون العلمي. هذا القانون يمثل النتيجة النهائية لعملية الاستدلال بالاستقراء بعد اجتياز مراحل الملاحظة والتجربة والفرض وإثباته بالأدلة.

الاستدلال بالتمثيل

تعريف التمثيل

التمثيل هو إثبات حكم لجزئي مجهول استنادًا إلى ثبوته في جزئي آخر مشابه له.

بمعنى آخر، إذا كان لدينا شيئان، أحدهما معلوم الحكم والآخر مجهول، وكان بينهما وجه شبه يُعتقد أنه السبب في ثبوت الحكم للأول، فإننا نثبت للثاني حكمًا مماثلًا.

مثال توضيحي

لدينا الخمر والنبيذ، وحكم الشرع على الخمر معلوم وهو حرمة شربها، أما حكم النبيذ مجهول.

الوجه المشترك بينهما هو الإسكار، ونظراً لأن سبب تحريم الخمر هو كونه مسكرًا، فنثبت حكم الحرمة على النبيذ أيضًا لأنه مسكر.

أركان التمثيل

لإتمام الاستدلال بالتمثيل يجب توفر أربعة أركان:

1. الأصل: الجزئي المعلوم الحكم، مثل الخمر في المثال.
2. الفرع: الجزئي المطلوب إثبات الحكم له، مثل النبيذ.
3. الجامع: وجه الشبه بين الأصل والفرع، مثل كونهما مسكرين.

4. الحكم: الحكم المعلوم ثبوته للأصل والذي يُراد نقله إلى الفرع، مثل حرمة الشرب.

خطوات الاستدلال بالتمثيل

1. تحديد المطلوب: معرفة حكم الشيء المجهول (النبيذ).
2. تحديد الأصل: الشيء المعلوم الحكم والذي يشترك مع المطلوب في جهة معينة (الخمر).
3. حصر سبب الحكم في الأصل: محاولة تحديد السبب الذي استند إليه الحكم في الأصل (الإسكار)، والتأكد من وجوده في الفرع.
4. نقل الحكم: إذا توافرت الشبهات والعلل، يتم إثبات الحكم للفرع مماثلًا لحكم الأصل.

طريقة حصر سبب الحكم

لتحديد العلة التي من أجلها حكم على الأصل، يُستعرض صفاته ويُستبعد ما لا يصلح سببًا:

- اللون: لا يصلح، فقد توجد ألوان مشابهة في مواد محللة.
- الرائحة: لا تصلح، فقد توجد رائحة مشابهة في مواد محللة.
- الإسكار: يصلح، لأن السكر يُذهب العقل، وفقدان العقل يؤدي إلى فعل القبيح.

وبالتالي، بعد تحديد العلة (الإسكار) التي تفسر حرمة الخمر، ونظراً لوجودها أيضًا في النبيذ، يتم نقل الحكم الشرعي إلى النبيذ.

بهذا يكون الاستدلال بالتمثيل طريقة منهجية لنقل الحكم من جزئي معلوم إلى جزئي مجهول بناءً على وجه الشبه والعلة المشتركة.

أهمية التمثيل

يُعد التمثيل من طرق الاستدلال المباشر التي تحمل قيمة علمية وعملية معتبرة، فهو غالبًا يُفيد الاحتمال، وفي أفضل الأحوال يُفيد الظن الموثوق. ومع ذلك، فإن أهميته تتجلى بوضوح في حياتنا اليومية والعملية، وكذلك في المسار العلمي.

أمثلة حياتية

- حين ننصح أصدقائنا بشراء جهاز معين لأن لدينا جهازًا مشابهًا وكانت تجربتنا معه جيدة، فهذا تمثيل عملي.
- حين نتردد في التعرف على شخص لم نره سابقًا لمجرد أنه يشبه شخصًا نحبه، فهذا أيضًا تمثيل.

أمثلة علمية

- تشارلز داروين: توصل إلى نظرية تنازع البقاء بين الكائنات الحية عن طريق التمثيل، إذ لاحظ وجود وجه شبه بين الحياة الاجتماعية للإنسان القائمة على

التنافس والتصارع بين الطبقات، وبين الحياة الطبيعية التي يحكمها الصراع من أجل البقاء بين أفرادها، فاستنتج. أن الصراع والانتخاب الطبيعي هما سبب تطور الأنواع الحية إلى أنواع جديدة لم تكن موجودة سابقًا.

- إسحاق نيوتن: توصل إلى نظرية الجاذبية عن طريق التمثيل، إذ لاحظ وجه شبه بين سقوط الأجسام نحو الأرض وحركة القمر حول الأرض، وكذلك حركة الكواكب حول الشمس، فاستنتج قانون الجاذبية.

التمثيل في الفقه الإسلامي

- يُعرف التمثيل المنطقي في الفقه باسم القياس الشرعي، ويعتبر في بعض المذاهب الفقهية الإسلامية غير الشيعية مصدرًا للتشريع، رغم أن الأئمة عليهم السلام نهوا عن الاعتماد عليه في الأحكام الشرعية.
- أما القياس المنطقي الذي سبق بيانه وتقسيمه ضمن طرق الاستدلال المباشر فهو غير محظور، ويُستخدم في مختلف العلوم الشرعية والعلمية كأسلوب استدلالي معتمد.

التمثيل بهذا المعنى يظهر كأداة قوية للربط بين المعلوم والمجهول، ويتيح للباحث أو الفرد استنتاج أحكام أو قوانين عامة بالاعتماد على التشابه والعلل المشتركة بين الحالات المختلفة.

التحليل والتركيب

يُعدّ التحليل والتركيب من العمليات الفكرية الأساسية التي يقوم بها الذهن البشري لفهم الأشياء، وتحديد خصائصها، واستنباط الأحكام والقوانين التي تحكمها، سواء في المجالات العلمية أو العملية.

أولاً: التحليل

التحليل هو عملية تقسيم الشيء إلى أجزائه، سواء كانت هذه الأجزاء ذهنية أو مادية، بسيطة أو مركبة، ثم دراسة كل جزء على حدة للتعرف على وظيفته، وصفاته، وعلاقاته بالأجزاء الأخرى، حتى يتكوّن فهم شامل للكل ووظائفه الكبرى.

تقسيم التحليل

يمكن تقسيم التحليل إلى نوعين:

1. التحليل المادي (الطبيعي):
   - يقوم على عزل الأجزاء المادية للشيء عن بعضها لاكتشاف خصائصها وفاعليتها، وكذلك علاقاتها بالكل وبأجزاء أخرى.
   - الفائدة: اكتشاف عناصر ومواد جديدة واستخدامها في تركيب مركبات مفيدة.

- مثال: تحليل الماء كيميائيًا إلى الهيدروجين والأكسجين بنسبة 2:1، أو تحليل حامض الكربونيك إلى كربون وأكسجين وهيدروجين.

2. التحليل العقلي (المنطقي):

- عملية ذهنية تقوم على فصل خصائص الشيء أو أجزائه عن بعضها بغرض معرفة حقيقته.
- الفائدة: الوصول إلى فهم مركب للمعنى من عدة عناصر.
- مثال: تحليل خصائص الفضة، مثل اللون الأبيض، القابلية للطرق، سرعة التوصيل للحرارة والكهرباء، ليكتمل فهم طبيعة الفضة كمعدن.

ثانياً: التركيب

التركيب هو عملية جمع الأجزاء أو الصفات المكونة للشيء أو الربط بينها للوصول إلى قوانين عامة أو ابتكار مركبات جديدة. بعد التحليل، يسمح التركيب بإعادة الجمع بطريقة منطقية أو مادية لاكتشاف الظواهر الجديدة أو اختبار صحة التحليل السابق.

تقسيم التركيب

ينقسم التركيب أيضًا إلى نوعين:

1. التركيب المادي:

- عملية جمع العناصر المادية التي تم تحليلها سابقًا أو الموجودة في الطبيعة، لإنشاء مركبات جديدة أو مطابقة طبيعية.

- الفائدة: اختبار صحة التحليل السابق، أو اكتشاف خصائص جديدة.
- مثال: تركيب الماء الصناعي من الهيدروجين والأكسجين، أو ابتكار سبائك جديدة.

2. التركيب العقلي:

- عملية ربط الصفات والخصائص الذهنية ببعضها للوصول إلى الكل المركب أو ابتكار شيء جديد.
- الفائدة: يسمح للباحث بالتصور العقلي للمركبات والأشكال قبل تطبيقها ماديًا.
- مثال: مهندس يربط في ذهنه خطوطًا مستقيمة لتكوين مثلث أو مربع قبل تنفيذ التصميم الفعلي، أو تصميم مبانٍ مبتكرة في العمارة.

باختصار، التحليل يفكك الشيء إلى أجزائه لفهمه، والتركيب يعيد جمع هذه الأجزاء لإعادة إنتاج الكل أو ابتكار الجديد. معًا، تشكل هاتان العمليتان حجر الأساس لكل الاستدلالات العلمية والتطبيقية، وتمكّن الإنسان من فهم العالم من حوله وإبداع حلول جديدة.

مناهج البحث العلمي

المنهج العلمي هو الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم واستنتاج المعارف على ضوء تلك القواعد.

شرح التعريف

العلم هو مجموعة منظمة من المعارف الإنسانية حول موضوع معين. فمثلاً، علم النحو عبارة عن مجموعة المسائل النحوية التي دونها علماء النحو، والتي تدور حول الكلمة وأحوالها من حيث البناء والإعراب.

بناءً على ذلك، فإن المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها الباحثون لدراسة أي موضوع من أي علم للوصول إلى القواعد العامة واستنتاج المعارف على ضوء هذه القواعد. فبدون منهج واضح، قد يُغمر الباحث بكم هائل من المعلومات والمصادر، ويصعب عليه تحديد البداية، وكيفية جمع المعلومات، ودراستها للوصول إلى نتائج صحيحة توفر الوقت والجهد. وهنا يتدخل علم مناهج البحث العلمي لتنظيم هذا المسار.

تقسيم المناهج العلمية

تنقسم مناهج البحث العلمي إلى نوعين رئيسيين:

1. المناهج العامة (المنطقية):
    - هي الطرق العامة للبحث العلمي التي تنطبق على جميع العلوم.

- تشمل القواعد التي يحتاجها كل باحث، بغض النظر عن نوع العلم أو الموضوع الذي يدرسه، لتنظيم البحث وربط عناصره، وضمان توافقه مع قوانين التفكير الصحيح.

أهمية المناهج العامة:

- تساعد الباحث على تعريف المفاهيم بدقة.
- توفر قواعد الاستدلال الصحيحة لتثبيت صحة الأفكار أو دحض المخالف لها.
- تضمن أن يكون البحث خالياً من الأخطاء المنهجية والمنطقية.

أهم القواعد العامة لمناهج البحث العلمي

وضع علماء المنطق عدداً من القواعد العامة التي يجب على الباحث اتباعها:

1. الشك في كل قضية:
   - لا يجوز تصديق أي معلومة أو قاعدة قبل التحقق من صحتها.
   - القضايا البديهية تحتاج إلى التأكد من بداهتها، وغير البديهية تحتاج إلى دليل واضح.
2. استخدام التحليل:
   - تقسيم الموضوع إلى أكبر عدد ممكن من الأقسام لتسهيل دراسة التفاصيل المهمة.

- مثال: خطة البحث الأكاديمي هي تحليل للموضوع إلى مكوناته الأساسية.

3. ترتيب البحث وتنظيمه:
   - يجب أن يبدأ الباحث بالجزء الأصغر ثم الأكبر حتى الوصول إلى الكل المركب.
   - تُجمع الفقرات في فصول، والفصول في أبواب، لتكون الدراسة مترابطة ومنظمة.
4. استيعاب جميع أطراف الموضوع:
   - يجب أن يختار الباحث موضوعاً مناسباً لإمكاناته من حيث الوقت والمصادر والقدرة على إجراء التجارب، لتجنب إهمال بعض الجوانب.
5. وضوح غاية البحث:
   - يجب أن تكون الغاية محددة وواضحة قبل بدء البحث، مثل تصحيح حالة، أو الحصول على درجة علمية، أو تقديم توصيات عملية.
   - غياب وضوح الغاية يؤثر سلباً على صحة خطة البحث ونجاحه.
6. تجنب التناقض الداخلي:
   - نتائج البحث في الفصول المختلفة يجب أن تكون متسقة ولا تتعارض مع بعضها.
   - أي تناقض قد يؤدي إلى ضعف البحث وإشكالية استنتاجاته.
7. التركيز على مسائل البحث:
   - يجب الابتعاد عن المواضيع الجانبية غير ذات صلة.

- إذا كانت هناك حاجة للإشارة إليها، تُذكر في الهامش أو الملحق، لضمان وضوح البحث وتركيزه على موضوعه الأساسي.

باختصار، المنهج العلمي هو الأداة التي تضمن للباحث الوضوح والتنظيم والدقة في دراسته، مع تمكينه من استخلاص نتائج صحيحة وموثوقة من مصادره وملاحظاته.

و الحمد رب العالمين

الفهرس

المقدمة الأولى 5

المقدمة ثانية 7

علم المنطق تعريفه 7

ثانيًا: المصطلحات الأساسية 22

ثالثًا: العلاقة بين الدال والمدلول والدلالة 24

رابعًا: شروط حصول الدلالة 25

خامسًا: صياغة تعريف الدلالة النهائي 26

الدلالة الطبيعية : 27

الدلالة الوضعية : 29

التقسيم بحسب نوع الدال 30

الخلاصة 32

أهمية الدلالة الوضعية اللفظية في علم المنطق 32

أقسام الدلالة الوضعية اللفظية 33

أنواع اللفظ 36

بيان أقسام اللفظ 38

المفرد والمركب في اللفظ 42

أقسام المركب التام 49

أنواع المفهوم **53**
أولًا: تعريف المفهوم 53
ثانيًا: انقسام المفهوم 54
1. المفهوم الجزئي 54
2. المفهوم الكلي 55
الخلاصة المقارنة بين الجزئي والكلي 57
أولًا: الجزئي الحقيقي 57
ثانيًا: الجزئي الإضافي 57
التوضيح: 58
ملاحظات مهمة: 58
القواعد المستخلصة: 59
الخلاصة بالجدول 60
1 – الكلي المتواطيء 60
المعنى اللغوي: 61
المعنى الاصطلاحي: 61
التوضيح: 61
الخلاصة: 61
2 – الكلي المشكك 62
المعنى اللغوي: 62

المعنى الاصطلاحي: 62
التوضيح: 62
الخلاصة: 63

الفارق الجوهري بين المتواطيء والمشكك..... 64

النِّسَب الأربع..... 64

التمهيد: 64

النسبة الأولى: التساوي (التساوي في الصدق) 64

النسبة الثانية: العموم والخصوص المطلق..... 65

النسبة الثالثة: العموم والخصوص من وجه 65

النسبة الرابعة: المباينة الكلية (التباين) 66

جدول تلخيصي للنِّسَب الأربع..... 66

نسبة التساوي..... 67

التعريف: 67
الشرطان اللازمان لتحقيق نسبة التساوي بين مفهوميْن (ج) و(د): 68
مثال توضيحي: 68
الاستنتاج: 68
التعريف: 69
الشرطان اللازمان لتحقيق نسبة التباين بين مفهوميْن (ج) و(د): 70
مثال توضيحي: 70

الاستنتاج: 70
نسبة العموم والخصوص من وجه 74

الكلي الذاتي..... 78
توضيح ذلك 78
ضابط الكلي الذاتي..... 79

أقسام الكلي الذاتي..... 80

النتيجة..... 81

الكلي العرضي 82
تعريفه 82
توضيح ذلك 82
مثال توضيحي (تقريب ذهني) 83
أمثلة على الكلي العرضي..... 84

ضابط الكلي العرضي 84

أقسام الكلي العرضي 84

خلاصة 85

الكلي العرضي وأقسامه 86
تعريف الكلي العرضي 86
أقسام الكلي العرضي..... 86
ملاحظة مهمة..... 87
الخلاصة في الكليات الخمسة 88

تقسيم الجنس 88
تعريف الجنس 88
أقسامه: 88
توضيح بالسلسلة الهرمية: 90
تقسيم الفصل 91
تعريف الفصل 91
أقسام الفصل 91
السلسلة التوضيحية للأجناس والفصول 93
ملاحظة هامة حول النوع 93
التعريف 95
الحمل 95
حقيقة التعريف 97
أقسام التعريف 98
1 – الحد التام 99
2 – الحد الناقص 100
3 – الرسم التام 100
4 – الرسم الناقص 102
التعريفات الملحقة بالرسم الناقص 102
شروط التعريف 103
2– أن يكون التعريف أوضح وأجلى من الشيء المعرَّف 105
3– أن يكون التعريف بألفاظ تغايُر الشيء المعرَّف في المفهوم 106
4– أن يكون التعريف مستقلاً عن معرفة الشيء المعرَّف 108

5– أن يكون التعريف بألفاظ واضحة المعاني، غير مبهمة أو غامضة 109
التقسيم والتصنيف..... 110
أساس التقسيم 112
أنواع القسمة..... ***113***
شروط القسمة المنطقية 116
4 – اتصال حلقات السلسلة..... 118
طرق القسمة المنطقية 120
التصنيف..... ***123***
القضايا..... ***129***
مباحث الاستدلال..... ***129***
أولًا: التقسيم من حيث نوع النسبة بين طرفي القضية (أي نوع الحكم فيها) 133
القضية الحملية 134
تأليف القضية الحملية..... 135
تنبيهان 136
أمثلة توضيحية 138
تأليف القضية الشرطية..... 139
خلاصة..... 140
أولًا: التقسيم الأول للقضية الحملية..... 144
تقسيم القضية المحصورة 147
1– القضية الذهنية..... 151

2– القضية الخارجية 152
3– القضية الحقيقية 153
أولًا: القضية الشرطية المتصلة 155
تقسيم القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة 158
أولاً: تقسيم القضية الشرطية المتصلة 158
1– القضية المتصلة اللزومية 158
2– القضية المتصلة الاتفاقية 159
ثانيًا: القضية الشرطية المنفصلة 160
1– القضية المنفصلة الموجبة 160
2– القضية المنفصلة السالبة 161
التقسيم الأول للقضية الشرطية المنفصلة 161
1– القضية المنفصلة العنادية 162
2– القضية المنفصلة الاتفاقية 163
صيغ القضايا الشرطية المنفصلة 163
التقسيم الثاني للقضية الشرطية المنفصلة 165
الاستدلال غير المباشر 171
1. التلازم في الصدق والكذب (النوع الأول) 174
2. التلازم في الصدق والكذب (النوع الثاني) 174
3. التلازم في الصدق 175
4. التلازم في الكذب 176
أولاً: التناقض 177

أولاً: شروط الاتحاد 179
1. الاتحاد في الموضوع 179
2. الاتحاد في المحمول 179
3. الاتحاد في الزمان 180
4. الاتحاد في المكان 180
5. الاتحاد في القوة والفعل 181
6. الاتحاد في الكل والجزء 181
7. الاتحاد في الشرط 182
8. الاتحاد في الإضافة 182

ثانياً: شروط الاختلاف 183
1. الاختلاف في الكم 183
2. الاختلاف في الكيف 184

نتائج الاختلاف 184

كيفية الاستدلال بالتناقض 185
1. تعيين المطلوب 185
2. تعيين نقيض المطلوب 186
3. إقامة الدليل على صدق النقيض أو كذبه 186
4. تطبيق قاعدة التناقض 186
5. إبراز النتيجة 187

تطبيق عملي على الاستدلال بالتناقض 187
الخطوة الأولى: تعيين المطلوب 187

الخطوة الثانية: تعيين نقيض المطلوب..... 188
الخطوة الثالثة: إقامة الدليل على صدق النقيض..... 188
الخطوة الرابعة: تطبيق قاعدة التناقض 189
الخطوة الخامسة: صياغة النتيجة 189

العكس المستوي..... 189

أولًا: تعريفه 189
ثانيًا: معنيان لمصطلح العكس 190
ثالثًا: إجراء العكس المستوي في القضايا الحملية والشرطية..... 192
رابعًا: مجال استعمال العكس المستوي..... 193
خامسًا: إشارة إلى نوع آخر من التلازم 194
شروط العكس المستوي..... 194
نتائج العكس المستوي..... 196
كيفية الاستدلال بالعكس المستوي..... 198
ملاحظة منطقية مهمة 200
عكس النقيض 202
بيان المفهوم 202
مثال توضيحي 203
ملاحظة حول الكمّ في عكس النقيض..... 204
نتائج العكس بالنقيض..... 205
النوع الرابع من التلازم: تلازم في الكذب..... 209
منهجية الاستدلال على كذب الأصل..... 210
مثال توضيحي 210

ملاحظة منطقية مهمة 212

الاستدلال المباشر 213

القياس 215

أقسام القياس..... 218

1. القياس الاستثنائي..... 218

2. القياس الاقتراني 219

القياس الاقتراني الحملي: حدوده 221

طريقة استخراج النتيجة: 221

القواعد العامة للقياس الاقتراني الحملي..... 222

كيفية الاستدلال بالقياس الاقتراني الحملي 224

خطوات الاستدلال: 224

مثال عملي:..... 225

الأشكال الأربعة للقياس الاقتراني 226

الشكل الأول للقياس الاقتراني..... 227

الشكل الثاني للقياس الاقتراني 230

الشكل الثالث للقياس الاقتراني..... 233

الشكل الرابع للقياس الاقتراني..... 236

الضروب الخمسة المنتجة في الشكل الرابع 238

ملاحظة حول باقي أنواع القياس..... 240

أهمية القياس 241

تعريف الاستقراء 242
شرح التعريف 242
1. .....الاستقراء التام
.....245
2. الاستقراء الناقص 246
أقسام الاستقراء الناقص 247
خلاصة التصنيف 248
كيفية الاستدلال بالاستقراء 248
مجال الملاحظة.....251
شروط مرحلة الملاحظة والتجربة 251
شروط صحة الفرض العلمي 254
تمييز اصطلاحات مرتبطة بالفرض.....255
رابعاً – مرحلة القانون.....258
أركان التمثيل.....259
خطوات الاستدلال بالتمثيل.....260
طريقة حصر سبب الحكم.....260
أهمية التمثيل 261
أولاً: التحليل 263
ثانياً: التركيب 264
شرح التعريف 266
تقسيم المناهج العلمية 266
أهم القواعد العامة لمناهج البحث العلمي 267